

المخاض الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٧٤

الأربعاء، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسييس . . . . . (إكوادور)

الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال  
بالذكرى السنوية المائة لتأسيس منظمة العمل الدولية

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

(A/73/722/Add.4)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات  
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في  
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تماشيا مع الممارسة  
المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة  
A/73/722/Add.4، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية  
العامة بأنه منذ إصدار رسائله الوارد في الوثيقة A/73/722/Add.3،  
سددت بالاو المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبالغ  
المحددة في المادة ١٩ من الميثاق.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): ينعقد هذا الاجتماع العام  
الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية المائة  
لتأسيس منظمة العمل الدولية، وفقا للقرار ٢٨٢/٧٣ المتخذ في  
١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

بيان للرئيسة

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو  
الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/73/722/Add.4؟

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يشرفنا أن نحتفل اليوم  
بالذكرى السنوية المائة لتأسيس منظمة العمل الدولية. قدمت  
هذه الهيئة الرائعة العديد من الأشياء غير المسبوقة. وكانت  
أول وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وأول من جمع بين

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.  
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:  
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد  
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1910536 (A)



الظلم يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات كبيرة لدرجة أنه يعرض العالم للخطر.

كان في ذلك الوقت الظلم متفشيا. وكان الفقر والتمييز منتشرين على نطاق واسع. ولم تنل حقوق العمال الاحترام على النحو الواجب أو لم تُحترم بالكامل. وكان الأطفال يكدحون في المصانع والحقول. وكانت الحوادث والوفيات من الأمور الشائعة. بعد انقضاء ١٠٠ عام على إنشاء منظمة العمل الدولية، أصبح لديها الآن أكثر من ١٨٠ اتفاقية تشمل كل الأمور، ابتداء من المساواة بين الجنسين إلى السخرة. ولدينا برامج لمنظمة العمل الدولية تدعم تنفيذ تلك الاتفاقيات، بما في ذلك من خلال التدريب والتعليم.

ولكن، للأسف، لا يزال الظلم واقعا بالنسبة لملايين الناس:

”كدت اختنق داخل المنجم.“

”عملت طوال اليوم بدون طعام.“

”قال إنه سيمنحني وظيفة جيدة، لكنه كان

يكذب. لقد اغتصبي.“

هذه هي أصوات الأطفال العمال، والعاملين بالسخرة، والمتحرر بهم من أجل ممارسه البغاء. أكثر من ٤٠ مليون شخص هم اليوم ضحايا لأشكال الرق المعاصرة - أي أكثر من ضعف عدد الضالعين في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، أحد أحلك الفصول في تاريخ البشرية. كذلك هناك العاطلون - ١٩٠ مليون شخص، ثلثهم من الشباب؛ والعمال الفقراء، ٣٠٠ مليون شخص، نصفهم من الشباب؛ وبلينا شخص، أو نحو ذلك، يقومون بعمل غير رسمي، وغالبا بدون حماية اجتماعية.

هذا هو السياق الذي يجب علينا أن نحقق فيه الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. إن العمل اللائق أمر أساسي لجهودنا الرامية إلى مكافحة الفقر وعدم المساواة. ومن الأهمية

الحكومات وأرباب العمل، وعلى نحو حاسم، العمال لإجراء حوار مستمر بشأن تحقيق العدالة الاجتماعية. وكانت، في رأيي، أول منظمة تعبر بوضوح عن ضرورة إعطاء العمال ضمانا في اتخاذ القرارات التي تتناسب مع مساهمتهم الأساسية في السلام والازدهار الدائمين. لذلك من المناسب أن تحتفل الجمعية العامة، وهي الجهاز الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة، بالأثر التحويلي لمنظمة العمل الدولية على نسيج مجتمعاتنا وعلى حياتنا اليومية. أشيد بالدول الأعضاء للتفويض بالاحتفال بهذا الحدث، وأشيد ببلجيكا، وجامايكا، الرئيسين المشاركين لمجموعة الأصدقاء المعنيين بالعمل الكريم.

إن العمل الكريم أحد أولوياتي في هذه الدورة. ومن الأساسي جعل الأمم المتحدة أكثر صلة بالناس. وهي طريقة لإظهار الأثر الملموس واليومي للاتفاقات الدولية، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والهيئات المتعددة الأطراف مثل منظمة العمل الدولية. ولذلك فإن حدث اليوم ليس مجرد فرصة للتأمل في الإنجازات العديدة التي حققتها منظمة العمل الدولية، ولكنه أيضا فرصة لتعزيز تصميمنا على تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بتوفير الفرص الكريمة للجميع.

عندما تأسست منظمة العمل الدولية، في عام ١٩١٩، كان العالم يخرج من فترة دامت أربع سنوات، وهي فترة شهدت حربا وحشية. وقضى الملايين من البشر نحبهم، ودُمرت المدن. وفي خضم كل ذلك، قرر القادة أن منظمة العمل الدولية عنصر أساسي للسلام. وأنا لست مندهشة إذ أن فرانكلين ديلاانو روزفلت أطلق عليها في وقت لاحق اسم الإبداع الكبير.

بيد أن مؤسسي منظمة العمل الدولية كانوا بعيدي النظر. وفهموا أن تزايد الترابط الاقتصادي، الذي يشكل في حد ذاته أساسا قويا للسلام، سيتطلب تعاونا دوليا في مجال العمل وتضامنا مع العمال. وسلموا بأن السلام لا يمكن أن ينشأ إلا إذا كان قائما على العدالة الاجتماعية. وقد شهدوا مباشرة أن

ونموذج إدارتها الثلاثي مصدر للقوة والشرعية، إذ يتجمع فيها العمال وأرباب العمل والحكومات عن طريق الحوار من أجل إيجاد حلول مشتركة. وقد روت السيدة فرانسيس بيركنز، وزيرة العمل في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت، كيف استحوذت هذه الفكرة على تفكير الرئيس روزفلت نفسه في الثلاثينات من القرن الماضي، قبل فترة طويلة من ميلاد الأمم المتحدة. فقالت:

”لقد أشار روزفلت أكثر من مرة عند مناقشة تنظيم العالم، إلى أنه كان يميل إلى هيكل تمثيل منظمة العمل الدولية، الذي لم يضم في عضويته ممثلين عن الحكومة فحسب، لكن أيضا ممثلين عن الشعب المعني، وقد قال روزفلت نفسه: أمل أن يتطور تنظيم كهذا يوما ما.“

ومن خلال نموذج الإدارة والتشاور الثلاثي لمنظمة العمل الدولية، تمكنت دوما من متابعة شواغل الشعوب بدقة. وفي خضم النزاعات والسلام، والديمقراطية والدكتاتورية، وإنهاء الاستعمار والحرب الباردة والعولمة والاضطراب، قامت منظمة العمل الدولية بدور رئيسي في الكفاح من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي. وخلال زيارة نيلسون مانديلا الأولى إلى منظمة الأمم المتحدة، قال لمنظمة العمل الدولية إنه سمع صوتها يخترق جدران سجن جزيرة روبن، وشعر بأنه ليس وحده.

وفي السنوات الأخيرة، ما فتئت منظمة العمل الدولية تنصدر جهود الاعتراف بالحاجة إلى بناء عولمة عادلة توسع نطاق الفرص وتقلل من أوجه عدم المساواة، وتستجيب لمطالب الناس بالحصول على فرص العمل اللائق - وهو مفهوم مترسخ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وما فتئت منظمة العمل الدولية صوتا موثوقا لتوسيع الفرص المتاحة للشباب، وفتح الأبواب وكسر الحاجز غير المرئي أمام المرأة، وضمان العدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

وأثني على رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية لاختياره التركيز في هذه الذكرى المثوية على مستقبل العمل.

بمكان ألا يتخلف أحد عن الركب، وتمكين النساء والشباب والأقليات والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. ومنظمة العمل الدولية هي حاملة لواء تحقيق هذا الهدف. إنها تقود أيضا الطريق المتعلق بمستقبل العمل لضمان استغلال الفرص والتخفيف من مخاطر التغيرات السريعة التي نشهدها في مجال التكنولوجيا والديموغرافيا، وفي مناخنا. وستتلقى الدول الأعضاء نتائج مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه. وثمة أمر واضح: إن مسائل العدالة الاجتماعية ستزداد أهمية اقترانا بتغيير عالم العمل. وقد بدت منظمة العمل الدولية ذات يوم حلمًا بعيد المنال. لكن هذا الحلم تحقق. فلنكفل الآن أن يصبح ذلك الحلم حقيقة واقعة بتوفير العمل اللائق للجميع.

(تكلمت بالإسبانية)

يشرفني الآن أن أدعو الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، لمخاطبة الجمعية.

**الأمين العام (تكلم بالإنكليزية):** قبل قرن من الزمان، وبينما كانت أنقاض الحرب العالمية الأولى لا تزال مشتعلة، اجتمع زعماء العالم في فرساي وأكدوا على مبدأ يتردد صداه حتى يومنا هذا. في الواقع، يرد في الكلمات الأولى من دستور منظمة العمل الدولية أنه ”لا يمكن إحلال السلام الشامل والدائم إلا إذا استند إلى العدل الاجتماعي“.

لقد كان وقتنا مضطربا. وكان العمال يطالبون بالمعاملة العادلة والكرامة في العمل والأجور المناسبة، ويوم عمل طوله ثماني ساعات، وحرية تكوين الجمعيات. وأدركت دول العالم أن عليها أن تتعاون لتحقيق ذلك. ولذلك وُلدت منظمة العمل الدولية.

وعلى الرغم من أن منظمة العمل الدولية من أقدم الوكالات الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة، فإنها لا تزال حتى اليوم أحد أكثر أماكن التجمع المتميزة في المنظومة الدولية.

السيد رايدر (منظمة العمل الدولية) (تكلم بالإنكليزية):  
قبل مائة عام، وإدراكاً من لجنة التشريعات الدولية للعمل المنبثقة  
عن مؤتمر باريس للسلام بأن السلام العالمي لا يمكن أن يتحقق  
إلا إذا كان قائماً على العدالة الاجتماعية، اقترحت إنشاء  
منظمة دائمة واتخاذ سلسلة من التدابير العاجلة لتحسين ظروف  
العمل في العالم. وأصبحت هذه الأحكام دستور منظمة العمل  
الدولية، واعتمدها مؤتمر السلام في ١١ نيسان/أبريل ١٩١٩.

وكانت منظمة العمل الدولية الناتج الأكثر إيجابية وصلابة  
الذي تمخض عن معاهدة فرساي. فقد كان ميلادها الخطوة  
الأولى في بناء نظام متعدد الأطراف وسلف الأمم المتحدة  
القائمة اليوم. ومُنحت منظمة العمل الدولية سلطة التفاوض  
على القواعد العالمية للعمل والإشراف عليها. والقيام بذلك من  
خلال العمل المشترك من جانب الحكومات والعمال وأرباب  
العمل. ولم يسبق قط أن أُعطيت فكرة "نحن شعوب الأمم  
المتحدة" شكلاً أكثر شمولاً من هذا الشكل.

وساد هذا "الحلم الجامح"، كما وصفه فرانكلين دي.  
روزفلت بعد مرور ربع قرن، ورسم ملامح قوانين العمل والممارسة  
في جميع أنحاء العالم، وأعطى معنى لمبادئنا الدستورية القاضية بأن  
العمل ليس سلعة، ولإدراكنا بوجود أن يكون الهدف الرئيسي  
للسياسات النهوض بالرفاه المادي والروحي لكل كائن بشري.

ولم تكن مسيرة منظمة العمل الدولية على الدوام يسيرة.  
فمنذ البداية، ظلت المنظمة تتعرض لاختبارات الزمن واضطرابات  
الواقع الاقتصادي والاجتماعي في كل حقبة عاصرتها. وكان  
الإنجاز الأكبر الذي حققته المنظمة في سنواتها الـ ٢٥ الأولى هو  
تمكنها من البقاء. فقد واجهت وتغلبت على الكساد الكبير  
والحكم الاستبدادي والنزاعات الجائحة المتجددة وأهيار عصبة  
الأمم فضلاً عن المنفى في كندا أثناء فترة الحرب.

وفي الوقت الذي تخطت فيه تلك الفترة المظلمة وبينما  
كان زعماء العالم يعدون العدة لإنشاء الأمم المتحدة، اعتمدت

إننا نعيش في وقت يتسم بعدم اليقين العميق والارتباك الشديد  
والتحول التكنولوجي الكبير. وستساعد ابتكارات مثل الذكاء  
الاصطناعي على تحريك الاقتصادات وإحراز تقدم بشأن  
أهداف التنمية المستدامة. ولكن في الوقت نفسه، سنواجه خلال  
هائلا في أسواق العمل حيث سيتم إيجاد واندثار عدد هائل من  
فرص العمل. وحتى مفهوم العمل سوف يتغير، وكذلك العلاقة  
بين العمل والترفيه والمهن الأخرى. ونحن لسنا مستعدين لذلك  
بعد. ومن الواضح أننا بحاجة إلى استثمارات ضخمة في مجال  
التعليم، ولكن في نوع آخر من التعليم - ليس مجرد تعلم الأمور،  
ولكن كيفية تعلمها. نحن بحاجة إلى جيل جديد من سياسات  
الدعم والحماية الاجتماعية للناس. يتعين علينا أن نبين أننا  
نهتم بالتأثرين سلبي من جراء التحول التكنولوجي، ونحن بحاجة  
إلى تعبئة الحكومات وجميع الجهات الفاعلة أكثر من أي وقت  
مضى.

وأرحب بدعوة اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل التابعة  
لمنظمة العمل الدولية، التي يشترك في رئاستها رئيس جنوب  
أفريقيا ورئيس وزراء السويد، إلى اتباع نهج محوره الإنسان تجاه  
مستقبل العمل من شأنه أن ينشط العقد الاجتماعي في العصر  
الرقمي. ونظراً لأن الاقتصاد الرقمي يعمل في عالم بلا حدود،  
يجب على المؤسسات الدولية أن تقوم أكثر من أي وقت مضى  
بدور حيوي في تشكيل مستقبل العمل الذي نصبو إليه.

فلنستفد استفادة قصوى من هذه الذكرى السنوية المحورية  
لتجديد التزامنا الجماعي بالتعاون الدولي في إرساء السلام  
والعدالة الاجتماعية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر الأمين العام على  
بيانه.

وفقاً لأحكام القرار ٢٨٢/٧٣، أعطي الكلمة الآن للمدير

العام لمنظمة العمل الدولية.

من العولمة يحركه رفع القيود المفروضة على الأسواق وتغذيه التكنولوجيات الجديدة.

وشكّل كل من إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لعام ١٩٩٨، وبرنامج توفير العمل اللائق - الذي يتناول فرص العمل والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي والحقوق - استجابتين رئيسيتين لا تزالان إلى اليوم في صميم استراتيجية منظمة العمل الدولية. كما أنهما يشكّلان أحد ركائز أهداف التنمية المستدامة.

والذكرى المثوية للمنظمة التي نحييها مع اليوم ليست مجرد سبب للاحتفال بل فرصة للتفكير في مقصدنا وفي الدرب الذي سنخطه للمستقبل. ويشهد عالم العمل تغييرا جذريا لم يسبق له مثيل، وفي حين يتيح هذا التغيير الفرص للكثيرين فإنه يولد لدى آخرين شعورا عميقا بعدم الاستقرار والقلق بل والخوف أيضا. واليوم، تعمل منظمة العمل الدولية وجميع مؤسسات المنظومة المتعددة الأطراف في هذا السياق الذي تحيطه شكوك كبيرة وخيبة أمل واسعة النطاق بشأن آفاق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام. إن مبادئ تعددية الأطراف ذاتها موضع تساؤل.

ويشكك الكثير من المواطنين في قدرة القادة ومؤسسات الحياة العامة على الاستجابة على نحو ذي مصداقية للاحتياجات والشواغل الأكثر إلحاحا. ولطالما كان ولا يزال مطلب الناس في جميع أنحاء المعمورة هو تجديد العقد الاجتماعي بين الحكومات والشعوب، وبين العمل ورأس المال في أماكن العمل، استنادا إلى مفاهيم العدالة والإنصاف والتعاون والتنمية وتقاسم الفرص والرخاء، فضلا عن الشمول والاستدامة.

وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ استجابة من المجتمع الدولي. ويقع العمل اللائق في صميمها. وتمثل إحدى المسؤوليات الملحة التي تقع على عاتق منظمة العمل الدولية في الذكرى المثوية لها في العمل تحت قيادة الأمين العام مع باقي

منظمة العمل الدولية إعلان فيلادلفيا. وجاء الإعلان موجزا وحازما ومتضمنا لرؤية حقيقية من أجل عالم أفضل. وشكّل إعلان فيلادلفيا، ببيانه الرائد للحقوق، مصدر إلهام للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأرسى الأساس للدور المستقبلي لمنظمة العمل الدولية بوصفها أول وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة.

وقد تبنت منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة شراكتها منذ البداية - وليس ذلك بأمر يدعو للاندحاش. ففي نهاية المطاف، كان أول أمين عام للأمم المتحدة قد شارك في مؤتمر منظمة العمل الدولية في العام ١٩٢٥ بصفته ممثلا عن العمال في بلده. وكُلل نصف القرن الأول من مجهودات منظمة العمل الدولية بمنحها جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٦٩. وأقر رئيس لجنة نوبل، في كلمته في حفل تسليم الجوائز، بأن قليلا من المنظمات قد "حققت نفس قدر النجاح الذي حققته منظمة العمل الدولية في ترجمة الفكرة الأخلاقية الأساسية التي تستند إليها إلى أفعال".

وقد استمر هذا على مدار الـ ٢٥ سنة التالية، التي شهدت نموا سريعا مع تزايد أعضاء منظمة العمل الدولية في ظل تحرر الكثير من الشعوب عقب القضاء على الاستعمار. وقد واجهت منظمة العمل الدولية تحديا متمثلا في تلبية احتياجات هذه الدول الجديدة وتمكنت من ذلك من خلال تطوير برامجها للتعاون التقني إلى وسائل حاسمة للعمل لا تزال فاعلة إلى اليوم.

وبحلول الذكرى السنوية الخامسة والسبعين، كانت منظمة العمل الدولية قد ضمت معظم دول العالم إلى عضويتها في الوقت الذي كان العالم نفسه على أعتاب عصر العولمة. وبحلول ذلك الوقت، كانت المواجهة بين اثنين من الأنظمة الأيديولوجية والسياسية قد انتهت، ولكن ما بدا أنه انتصار للاقتصاد الليبرالي العالمي، الذي اعتبره البعض نهاية التاريخ، كان في الواقع إيذانا ببداية فصل جديد مليء بالتحديات في تاريخ منظمة العمل الدولية. وسعى الكثيرون إلى إيجاد بعد اجتماعي لنموذج

”ظروف العمل القائمة تنطوي على ظلم ومشقة وحرمان يعاني منها أعداد كبيرة من الناس مما يسفر عن اضطرابات كبيرة تعرض السلام والوثام في العالم للخطر“.

ولقد أحرزنا تقدما كبيرا على مدى القرن الماضي، ولكننا نعلم أن هذه الظروف لا تزال قائمة، شأنها في ذلك شأن المخاطر. وقد دعا مؤسسو منظمة العمل الدولية إلى شن حرب لا هوادة فيها على الفاقة. ولم تكن السنوات المئة الأولى سوى البداية للمستقبل الذي يمكننا بل يجب علينا أن نبنيه معا الآن. دعونا إذن نشرع في تلك المهمة بنفس الشجاعة والرؤية والإلحاح، يقودنا في ذلك مشاعرنا المشتركة الساعية لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعلاء الإنسانية التي بعثت الحياة في منظمة العمل الدولية. ولا يجزنا التاريخ عن ما يمكن أن نحققه فحسب، بل الثمن الذي سنتكبده لإخفاقاتنا أيضا.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر المدير العام لمنظمة العمل الدولية على بيانه.

استمعنا إلى المتكلم الأخير في الجزء الافتتاحي للاجتماع الرفيع المستوى.

وقبل المضي قدما، وعلى النحو المشار إليه في رسالتي المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أود أن أستشير الأعضاء بشأن دعوة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير إنغا روندا كينغ، للإدلاء ببعض الملاحظات. إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، في دعوة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الإدلاء ببعض الملاحظات في هذه الجلسة دون أن يشكل ذلك سابقة؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة.

منظومة الأمم المتحدة، ومن خلال إصلاح المنظومة بغية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع ضمان عدم ترك أحد خلف الركب وعدم تخلف أحد عنه كذلك.

ومن هذا المنطلق، ولأن المنظمة عازمة على التطلع إلى المستقبل بدلا من النظر إلى الماضي، فقد ركزت في احتفالها بذكرها المثوية على مستقبل العمل. وقد نشرت للجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية، بقيادة رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوسا، ورئيس وزراء السويد ستيفان لوفين، تقريرها في كانون الثاني/يناير الذي وضع، من خلال ١٠ توصيات رئيسية، خطة للنمو والتنمية محورها الإنسان تضع النساء والرجال وعملهم في صلب السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

وتورد اللجنة نقطة واضحة وإن كانت بالغة الأهمية وهي أن المستقبل لا يُقرر لنا. ولا يملية التطور التكنولوجي، ولكنه سيكون حصيلة الخيارات التي نتخذها حيال المستقبل الذي نصبو إليه وغايتنا المشترك من تحقيقه. وتدعو اللجنة إلى تنفيذ مجموعة من الاستثمارات في قدرات الناس ومؤسسات العمل وفرص العمل الكريم والمستدام في المستقبل.

وإذا أردنا أن ننجح في تحقيق هذه الطموحات الكبيرة التي تشكل مطامح خطة عام ٢٠٣٠ أيضا، ترى اللجنة أن جميع الجهات الفاعلة، يجب أن تتحمل المسؤولية، لا سيما في إطار المنظومة المتعددة الأطراف، حيث تناصر بدافع الإصلاح إجراء ترتيبات مؤسسية من أجل تعزيز اتساق السياسات، لا سيما بين مجالات العمل والتجارة والتمويل.

وفي الختام، لقد أعلن مؤسسو المنظمة منذ ١٠٠ عام مضت في ديباجة دستورها أن

في مساعدة العمال على التكيف مع التغيير المستمر. ويجب أن ينصب تركيزنا أيضاً على الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز زيادة الإدماج، على النحو المتوخى في خطة عام ٢٠٣٠. وستساعد المناقشات في الجمعية العامة، على إيجاد سبل للاستجابة للفرص والنائج السلبية المرتبطة بتغيير أسواق العمل.

إن ٢٠١٩ عام مهم بالنسبة لمنظمة العمل الدولية، ليس فقط بسبب مرور مائة عام على تأسيسها، ولكن أيضاً نظراً لأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر تموز/يوليه، سيحري استعراضاً متعمقاً لهدف التنمية المستدامة ٨. وأثنى على منظمة العمل الدولية لأخذها زمام المبادرة للقيام بهذا الاستعراض. وسوف يقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى، أيضاً باستعراض أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي لها روابط قوية بهدف التنمية المستدامة ٨. وتشمل الهدف ٤ المتعلق بالتعليم، والهدف ١٠ المتعلق بالحد من عدم المساواة، والهدف ١٣ المتعلق بتغير المناخ، والهدف ١٦ المتعلق بالمجتمعات السلمية المؤسسات القوية، والهدف ١٧، بشأن وسائل التنفيذ. وسيقدم خمسون بلداً استعراضات وطنية بشكل طوعي، مما سيشجع تقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

لقد كانت منظمة العمل الدولية شريكا نشطا ومشاركاً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما فيما يخص تعزيز الطابع المحوري لتوفير الوظائف والحماية الاجتماعية باعتبارها عناصر حاسمة لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه التقنية والإقليمية حلقة وصل مهمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتعتبر قضايا العمل دائما عنصرا مهما بالنسبة للجان التقنية. فهذا العام، على سبيل المثال، عولجت مسألة الحماية الاجتماعية من

السيدة كينغ (رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أنضم إلى أعضاء الجمعية العامة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى خلال الدورة الثالثة والسبعين بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية. وأهنئ منظمة العمل الدولية على هذا المعلم التاريخي الهام وأثنى على قيادتها التي عززت العدالة الاجتماعية ووفرت الازدهار للجميع.

لقد استند تأسيس منظمة العمل الدولية إلى فكرة أنه لا يمكن إقامة سلام عالمي ودائم إلا إذا كان يستند إلى العدالة الاجتماعية. وتتوخى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عالماً من الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة وتحقيق المساواة وعدم التمييز. وللعمل اللائق للجميع دور رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة وكرامة الناس. ويبرز ذلك في هدف التنمية المستدامة ٨، الذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

ولا يزال الاعتراف بأن العمل، وليس أي عمل فحسب، بل العمل اللائق، هو حجر الزاوية في تحقيق العدالة الاجتماعية وإحلال السلام، يدل على أهمية منظمة العمل الدولية في القرن الحادي والعشرين، الذي يشهد فيه عالم العمل تغييراً جذرياً. وتؤدي أيضاً التغييرات التكنولوجية والابتكار التي يمكن أن تكون محركاً للنمو والتنمية، إلى تغيير مهام الوظائف الحالية ومتطلبات المهارة ذات الصلة. وجنبا إلى جنب مع التغييرات في التركيبة السكانية، والعولمة، وتغير المناخ، والوتيرة الاقتصادية، والتغير الاجتماعي والاهتمامات البيئية، فإنها سوف تؤثر على عالم العمل.

ويحتاج عمال اليوم إلى مجموعة مختلفة تماماً من المهارات ونظام جديد للتعليم والتعلم للتكيف مع سوق العمل المتغير باستمرار. ويتجلى أحد الشواغل الأساسية الآن وفي المستقبل

**السيدة بورو** (الاتحاد الدولي للنقابات العمالية) (تكلمت بالإنكليزية): لا أعتقد أنني بحاجة إلى إقناع أي من الحاضرين بأن وجود منظمة عمل دولية تلائم القرن الحادي والعشرين أمر بالغ الأهمية. إن تحديات اليوم للأسف قاسية بقدر المساواة التي شهدتها العالم في عام ١٩١٩. إننا نواجه مستويات تاريخية من عدم المساواة، ونموذجاً فاشلاً للعملة، وتزايداً في النزاعات والإنفاق العسكري، ونزوح الناس بمستويات لم يسبق لها مثيل، وأزمة في المناخ واضطراباً بالغاً في التكنولوجيا.

والسؤال الرئيسي هو هل يمكننا التوصل إلى توافق في الآراء بين قادة اليوم، أي بين الحكومة وأرباب العمل والنقابات العمالية، لضمان الحقوق وإرساء العدالة الاجتماعية المنصوص عليها في دستور منظمة العمل الدولية بعد اضطرابات الحرب العالمية الأولى، وإعلان فيلادلفيا بشأن أهداف ومقاصد منظمة العمل الدولية، وبعد الكساد الكبير وما تلاه من دمارين اجتماعي واقتصادي؟ هل يمكننا أن نفعّل المعايير الجديدة التي نحتاجها لمواجهة التحديات الخطيرة لهذا القرن؟ إن الرؤية الرائعة للزعماء قبل ١٠٠ عام والنجاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت من خلال احترام الولاية الثلاثية الفريدة لمنظمة العمل الدولية، والتي أنشأت أساساً عالمياً لمعايير العمل - وهي ضمان للعمل اللائق - تتعثر.

لقد رأينا تآكل هذا العقد الاجتماعي منذ الثمانينات. لذلك، ولئن صار العالم أغنى بثلاث مرات مما كان عليه قبل ٢٠ عاماً، فإن عدم المساواة أصبح الآن خطراً عالمياً كبيراً. وعدد الذين ينامون جائعين أكثر من عدد الذين يتم انتشالهم من الفقر المدقع. وجشع الشركات العملاقة وتأثيراته الوخيمة على الناس والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمستقبل الاقتصادي المستدام يزيد من تركيز الثروة في يد أقلية.

ويشكل ما يصل إلى ٩٤ في المائة من العاملين في سلاسل التوريد العالمية، التي بنيت عليها الثروة، قوة عاملة خفية، وهي

خلال المواضيع ذات الأولوية لكل من لجنة وضع المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية.

وقد اجتمعنا بالأمس فقط منتدى شباب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي كرس جلسة لاستعراض تنفيذ الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. وشهدنا حماس والتزام أكثر من ٨٠٠ مشارك شاب، بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة خلال منتدى الشباب. وأنا ممتن لرئيسة الجمعية العامة لمنحها الفرصة لتبادل الرسائل والتوصيات الرئيسية لمنتدى الشباب خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

إن التوقعات كبيرة هذا العام. فبالإضافة إلى عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى في شهر تموز/يوليه تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سنعقد مؤتمر قمة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر. ويجب أن نحافظ على الزخم المحيط بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى، لأننا نحتاج إلى متابعة واستعراض قوين لخطة عام ٢٠٣٠ لضمان أن يتم تنفيذها ووضعها على المسار الصحيح. ويجب أن نلتزم بالإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في قمة المنتدى السياسي الرفيع المستوى. لذلك، يعتبر ذلك الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مستقبل العمل، مناسبة من حيث التوقيت. وستشكل نتيجة مناقشات الجمعية العامة إسهاماً رئيسياً في كلا المنتديين السياسيين الرفيعين المستوى.

وسيوصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العمل على جعل العمل اللائق حقيقة واقعة للجميع وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من دون أن يتخلف أحد عن الركب.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٨٢/٧٣، أعطي الكلمة الآن للأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات العمالية.

العمل الدولية لكفالة وضع خطة تركز على الإنسان في القرن المقبل، فضلا عن التوصيات بشأن مستقبل الاقتصاد في تقرير "اللجنة العالمية لمستقبل العمل"، يتطلب منا الاتفاق على المبادئ الأساسية. ويتطلب هذا العقد أيضا إعادة التأكيد على الاستقلال في اختصاص منظمة العمل الدولية، وفقا لدستورها وإعلان فيلادلفيا. وكذلك يتطلب التزاما بالحقوق الأساسية والعدالة الاجتماعية والعمل اللائق - وهي أمور مبنية بالتفصيل في التوصيات اللاحقة. وبالنسبة للعمالة، فإنه يعني الحاجة إلى إبرام عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والأعمال التجارية والعمال، ينطوي على ضمان علمي للوظائف ويوفر أساسا لحماية جميع العاملين في القطاع غير الرسمي وأولئك الذين يعملون عبر المنصات الإلكترونية ولمن يندرجون في إطار العمالة المباشرة. وذلك يعني احترام الحقوق؛ وأنه سيكون هناك عمل لائق، مع تحديد حد أدنى للأجور المعيشية وكفالة حق التفاوض الجماعي؛ وأنه سيكون للعمال قدر من السيطرة على وقت العمل؛ وأن الحماية الاجتماعية ستكون شاملة للجميع؛ وأن الأعمال سوف تسترشد بمبادئ العناية الواجبة والمساءلة؛ وأن المساواة بين الجنسين ستصير واقعا؛ وأن الحوار الاجتماعي سيؤدي إلى تدابير انتقال عادلة، بما في ذلك من حيث المهارات، وبطبيعة الحال، فيما يتعلق بالمناخ والتكنولوجيا والمشردين.

ويتعين علينا أن ندرك أنه نتيجة للإرباك العالمي الناجم عن الرقمنة وظهور نماذج أعمال جديدة لا يجري فيها فرض مسؤوليات العمل، يجب اتباع نهج جديد - ما قد ينطوي على وضع معايير جديدة تحت رعاية الأمم المتحدة، التي يجب عليها أيضا النظر في مسألة إلى أي مدى ينبغي أن تكون إدارة البيانات والخصوصية إلزامية - ولكن ذلك يتطلب أيضا، بالنسبة لعمالنا، وضع أساس للحقوق والتوزيع. وذلك أمر يتقاسم أرباب العمل والعمال والحكومات المسؤولية عنه، ونود أن نرى ذلك الاحترام اليوم. لقد فشلنا في التسعينات من القرن الماضي، ولكن ينبغي

حقيقة تحجب العمل غير الآمن بأجور منخفضة حتى الآن، جراء العبودية غير الرسمية والحديثة، والرغبة الجامحة في تحقيق الربح من التجارة العالمية في الاقتصاد الحقيقي. وإذا أضفنا الدليل على حدوث انخفاض عالمي في الأجور والمساومة الجماعية على ذلك، فهناك طلب راكد وقلاقل اجتماعية ناشئة في العديد من البلدان.

وعندما يتعلق الأمر بالحد الأدنى للأجور، فإن الحد الأدنى للأمن أدنى بكثير من وعود دستور منظمة العمل الدولية وإعلان فيلادلفيا بشأن الأجور المعيشية، ويتم الحرمان بصورة متزايدة من الحق في حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي. ويعمل ٦٠ في المائة من حجم القوى العاملة على مستوى العالم في أعمال غير رسمية. ومع عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالمرأة، فقد العاملون ببساطة الثقة في المؤسسات والعولة. بل إنهم فقدوا حتى الثقة، في حالات كثيرة جدا، في الديمقراطية نفسها.

ويكمن نموذج العولة هذا أيضا في صميم سرقة الأموال المتأتمية من الضرائب، مما يحرم الحكومات من الموارد اللازمة لتوفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية والخدمات العامة الحيوية. وتسببت تلك الحالة، مقترنة بتزايد الفجوات في الاقتصاد العالمي، الذي يتصف بتداعي الطلب وعدم توازنه، في انعدام المساواة في التنمية. ولذلك، يُعرض فشل العقد الاجتماعي لنموذج العولة هذا الناس والاقتصاد العالمي، فضلا عن تعددية الأطراف، للخطر. ونحن اليوم نُعرض التماسك الاجتماعي للخطر ونزيد من الانقسام بين الشعوب في جميع أنحاء العالم في ظل غياب الضمانات اللازمة لاتخاذ تدابير انتقال منصفة لمواجهة التغيرات المناخية والتكنولوجية، تكفل حقا ألا نترك أحدا خلف الركب.

لقد آن الأوان ببساطة لتجديد العقد الاجتماعي وتحقيق هدف التنمية المستدامة ٨ والأهداف المتصلة به. وواعد إعلان الذكرى المئوية الذي سيجري التفاوض بشأنه في مؤتمر منظمة

إن مئوية منظمة العمل الدولية معلم رئيسي ذو أهمية عالمية وهي احتفاء بالكرامة الإنسانية. وتتشرّف المنظمة الدولية لأرباب العمل بأن تكون أحد أقدم شركاء منظمة العمل الدولية، حيث تساعد المنظمة على التوسع وتوسيع الفرص وتحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم. وقد قال المدير العام في السنة الماضية إن سنوات الإنجاز المائة لمنظمة العمل تُعزى إلى إدارتها الثلاثية. وأنا أتفق تماماً معه. فأشرك الشركاء الاجتماعيين في الهياكل الإدارية لمنظمة العمل هو أكبر أصولها. والشركاء الاجتماعيون يجلبون معهم آراء الجهات الفاعلة الحقيقية في الاقتصادات. وهم يعززون مشروعية القرارات التي تتخذها منظمة العمل. ويسهمون بشكل ملموس في تنفيذ سياساتها وبرامجها. ويشكلون حلقة وصل أساسية في الشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص والحكومات والعمال. وباختصار، فإن شركاء منظمة العمل الدولية الاجتماعيين - أرباب العمل والعمال والحكومات - يُحدثون تغييراً إيجابياً.

فما الذي يجعل منظمة العمل الدولية مهمة للمنظمة الدولية لأرباب العمل ولأرباب العمل بشكل خاص؟ إن أرباب العمل يؤمنون بضمان منافسة عادلة بين الأعمال التجارية. فالعمالة يجب ألا تكون سلعة. ونحن نشاطر منظمة العمل الإيمان بأن وجود قوة عاملة ماهرة هي العمود الفقري لنجاحنا. وكذلك نشاطها التزامها بالعمل على تشجيع الحوار الاجتماعي كوسيلة لضمان الاستقرار وحماية السلام. ونعتقد أن اتفاقيات منظمة العمل وتوصياتها، فضلاً عن نظمها الرقابية، مهمة حقاً للأعمال التجارية. ونشكر منظمة العمل على بناء قدرات منظمات أرباب العمل. وكذلك نشعر بالامتنان لها على ما تقدمه من مساعدة في حماية منظمات أرباب العمل المعرضة للخطر. وإجمالاً، يدعم أرباب العمل دعماً كاملاً تصميم منظمة العمل على كفاءة العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، مع عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

كفالة ذلك الاحترام اليوم على صعيد جميع المؤسسات المتعددة الأطراف: أساس للمنافسة العادلة، يجعل احترام الحقوق والتوزيع في صميم مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة.

ببساطة، نحن بحاجة إلى قرن يركز على الإنسان. وتنص ديباجة دستور منظمة العمل الدولية على أن عدم اعتماد أي دولة لظروف عمل إنسانية يشكل عائقاً في طريق الدول الأخرى التي تقرر تحسين ظروف العمل في بلدانها. وبعبارة أخرى، فإن ضمان العمل اللائق هو مسعى مشترك. والعمالة ليست سلعة. ولا يمكن للسوق تخفيف أو رفض معايير العمالة وحقوقها. ونطلب من جميع الحاضرين هنا دعم إبرام عقد اجتماعي جديد للاحتفال بقرن منظمة العمل الدولية هذا وللوفاء بوعد كرامة العمل. فذلك أقل ما يستحقه أبنائنا وبناتنا.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٨٢/٧٣، أعطي الكلمة الآن لرئيس المنظمة الدولية لأرباب الأعمال.

السيد كيريسيببي (المنظمة الدولية لأرباب العمل) (تكلم بالإنكليزية): إن من عظيم الشرف والسرور بالنسبة لي أن أتكلم في هذه المناسبة الخاصة جداً، بصفتي رئيس المنظمة الدولية لأرباب العمل، للاحتفال بالذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية. وتمثل المنظمة الدولية لأرباب العمل أكثر من ٥٠ مليون شركة من خلال أعضائها من المنظمات المستقلة والمثلة في ١٤٧ بلداً. وتقوم تلك الشركات بأدوار قيادية وتسهم بأهم إسهام في تشكيل السياسات والأنظمة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبشكل أعم، فإن المنظمة الدولية لأرباب العمل فخورة بأن تكون أول حركة دولية للأعمال التجارية تلتزم بتعزيز القيم الاجتماعية على مدار ما يقرب من ١٠٠ سنة. ونحن أيضاً سنحتفل بمئويتنا في عام ٢٠٢٠.

وأرباب العمل والعمال مسؤولية مشتركة في تشكيل مستقبل العمل. ولتحقيق هذا الحوار المتوازن، يجب أن تكون منظمات أرباب العمل والعمال أكثر ارتباطا وأن يُستمع إليها في الأمم المتحدة.

ويجب فهم وتعزيز الصلة بين قرارات الأمم المتحدة وتأثيرها على مكان العمل بشكل أفضل. وفي الوقت نفسه، ستواصل المنظمة الدولية لأرباب العمل الإسهام في إعادة تأكيد منظمة العمل الدولية لدورها الريادي في الأمم المتحدة كخبير في حقوق العمل والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي، ولكن أيضا في خلق فرص العمل وتنمية المشاريع. والمنظمة الدولية لأرباب العمل تريد أن تسهم في وجود منظمة العمل الدولية القوية التي تزدهر بإيجاد حلول من أجل التقدم الاجتماعي المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة. وتريد المنظمة الدولية لأرباب العمل أن تكون جزءا من السنوات المائة القادمة من عمر منظمة العمل الدولية والتعاون مع الشركاء الأطراف الثلاثة في الدعوة إلى الرخاء والكرامة للجميع.

**الرئيسة (تكلمت بالإسبانية):** وفقا للقرار ٧٣/٢٨٢، أعطي الكلمة الآن لممثلة مجموعة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالأطفال والشباب.

**السيدة أماتيا (ممثلة مجموعة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالأطفال والشباب) (تكلمت بالإنكليزية):** في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩، افتتح وزير العمل في الولايات المتحدة، السيد ويليام بوشوب ويلسون، الدورة الأولى لمؤتمر العمل الدولي، حيث قال،

”بيوتنا هي بيوتكم. نريدكم أن تشعروا بأنكم لستم غرباء عند البوابة، بل أنتم جزء منا“.

ومع أننا أحرزنا تقدما كبيرا في المائة عام الماضية، بما في ذلك جائزة نوبل لاستخدام التمكين الاقتصادي والعدالة

فالعمالة المنتجة هي أساس توليد الثروة والقضاء على الفقر وتعزيز الديمقراطية وضمان احترام الكرامة الإنسانية.

أود أن أتكلّم عن المسألة التي يركز عليها حدث اليوم - مستقبل العمل. فعلى الرغم من أن مستقبل العمل والأعمال التجارية قد يبدو كالمفاهيم المجردة، فإن سرعة التغيير المذهلة اليوم تجعل من المستحيل تجاهل هذه المسائل العالمية. فقد أحدث الابتكار التكنولوجي، مرتكزا على التكامل الاقتصادي، تحولا جذريا في فرص العمل والأعمال التجارية والأسواق. وتؤثر التغيرات الديمغرافية وتغير المناخ والاستدامة على صانعي القرار في المؤسسات التجارية والحكومات أكثر من أي وقت مضى. وعلاوة على ذلك، فإن المهارات المطلوبة في هذه الثورة الصناعية الرابعة غير كافية وستظل كذلك. وتمثل مسألة التصدي للتحديات المقبلة واغتنام الفرص الشغل الشاغل للأفراد والشركات والمؤسسات والحكومات والمجتمع.

ووراء التغيير الهائل، هناك سؤال أساسي: هل يكون الإنسان وتمكينه هما محور العمل في المستقبل؟ يجب القطاع الخاص على هذا السؤال بنعم مدوية. وفي المنظمة الدولية لأرباب العمل، نعتقد أنه لتحقيق مستقبل عمل محوره الإنسان، نحتاج إلى ضمان مستقبل مزدهر للأعمال. ويجب بذل كل جهد ممكن من أجل تهيئة بيئة تزدهر فيها الأعمال. ويجب وضع سياسات تركز على العمالة والنمو الاقتصادي. وكما رأينا في كثير من الأحيان، من دون النمو المستدام، سيتعطل التقدم الاجتماعي على الأرجح، بل ويمكن أن ينعكس مساره.

نحن نعيش تغييرا تاريخيا. ومن واجب كل منا بناء مستقبل آمن ومزدهر. ويريد أرباب العمل أن يكونوا جزءا من الحل وأن يقدموا مدخلات بشأن تشكيل مستقبل تكون الكرامة الإنسانية في صميمه. وهذا يتجاوز مجرد مساعدة الشركات والعاملين على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة؛ فالأمر يتعلق بتحويل المواقف تجاه العمل والأعمال. وتتحمل الحكومات

منظمة العمل الدولية إذا واصلنا سحق حدود تحمّل الكوكب ولم نتخذ إجراءات فورية وعنيفة لعكس مسار تغير المناخ. ولن توجد وظائف يجب حمايتها إن أصبحنا جميعا في عداد الأموات. فلا توجد وظائف على كوكب ميت.

لقد عقد المنتدى الثامن للشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الأسبوع في إطار موضوع "الشباب: التمكين والشمول والمساواة". وصدر عن الجلسة بشأن الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة ثلاث توصيات رئيسية.

التوصية الأولى أننا يجب أن نتجاوز الناتج المحلي الإجمالي وأن نحول نماذجنا الاقتصادية إلى نماذج تقدير وقياس لرفاه الجميع وسلامة الكوكب. ونحتاج إلى استراتيجيات التنمية البديلة، بما في ذلك كبح النمو المستدام للاستهلاك المفرط. ولا مستقبل لنموذج اقتصادي يقدم النمو والجشع على الناس والكوكب.

ثانيا، إن التحولات التي يهتم بها الشباب ليست من المدرسة إلى العمل فحسب، بل من الأرستقراطيات القديمة غير الديمقراطية إلى هياكل الحكم الشاملة للجميع والقائمة على الحوار والمشاركة والتعاون بين الأجيال. إننا لسنا بحاجة إلى فرادى القادة. إن ما نحتاج إليه هو العمل الجماعي القائم على العالمية والإنصاف. ويعني الجذر اللاتيني لكلمة "innovation-ابتكار" في الواقع إدخال القديم والجديد في شيء أكبر من مجموع الأجزاء المكونة له، والديمقراطيات المنصفة والشاملة للجميع وحدها يمكن أن توجد ابتكارا حقيقيا.

ثالثا، إن ثقة الشباب في المؤسسات في أدنى مستوياته على الإطلاق. وإعادة بناء تلك الثقة أمر أساسي للمضي قدما إلى المستقبل الذي نصبو إليه. ويجب إعادة تقويم مؤسساتنا لتتماشى مع تطورات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فهي تحتاج إلى تقديم أمثلة يمكننا أن نفخر بها، وليس إدامة نظم جائرة عفا عليها الزمن تفرض المصاعب على السكان. نحتاج

الاجتماعية من أجل السلام، فقد بدأنا نرى تراجعاً. وهناك العديد من البلدان في عالم اليوم أغلقت تلك البوابات، وصارت كالغرباء في عالمنا المترابط والمتكافل.

يشرفني أن أكون هنا اليوم. اسمي جولي أماتيا. أنا من نيبال. أتكلم باسم مجموعة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالأطفال والشباب. نحن آتية لإشراك الشباب في الأمم المتحدة بتكليف من الجمعية العامة، أنشئت أصلا في عام ١٩٩٢ كنتيجة لجدول أعمال القرن ٢١. وهذه الكلمات تأتي من دائرة تضم أكثر من ٧٠٠٠ من الكيانات التي يقودها الشباب من أكثر من ١٧٠ بلدا وإقليما، من الجماعات المحلية الشعبية غير الرسمية إلى المنظمات الكبيرة التي يقودها الشباب - بعضها حتى أقدم من الأمم المتحدة. وبالرغم من نظمنا التعليمية الفاشلة، فقد أجزنا واجباتنا المدرسية.

إن دستور منظمة العمل الدولية يبدأ ببيان أنه لا يمكن إقامة سلام عالمي ودائم إلا إذا كان يستند إلى العدالة الاجتماعية. والأمين ويلسون قد رد ذلك، قائلا إن الحرب هدر. ومع ذلك، فنحن ننفق على المستوى العالمي مبلغ ١,٧ تريليون دولار على الجيوش لأن نماذجنا الاقتصادية لا يمكن أن تفرق بين إنتاج أسلحة الدمار الشامل وأدوات الرفاه. وترى نماذجنا الاقتصادية أن الزيادات في أجور التنفيذيين أكثر فائدة من الزيادات في أجور العمال، ولهذا السبب تستمر الأجور في الركود على الرغم من الزيادات الهائلة في الإنتاجية.

إن مستقبل العمل المنصف والشامل للجميع حقا لا يمكن اختطافه بنفس العقلية التي أدت بنا إلى ما نحن عليه اليوم. إن سعينا قصير النظر وهوسنا الأعمى بنمو الناتج المحلي الإجمالي يدمر انتهاكات حقوق الإنسان ضد غالبية البشر ويدمر نظمنا الداعمة للحياة الإيكولوجية. والنمو غير المقيد يشكل تهديدا وجوديا. ووسط تلك الأزمات، قفز الشباب إلى العمل. فالشباب يعرف أنه لن يكون هناك احتفال بمرور مائتي عام على

تلاوة نسخ موجزة من نصوصها مع تقديم النصوص الكاملة منها إلى الأمانة العامة لنشرها على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

وأعطي الكلمة الآن لممثل رواندا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

**السيدة روغواييزا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به المراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتحنى المجموعة الأفريقية منظمة العمل الدولية في هذا اليوم الهام للغاية، الذي يصادف الذكرى المئوية لإنشائها. ويحتفل ذلك المعلم التاريخي الخاص بإنجازات منظمة العمل الدولية ومبادئها، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والاعتراف بالحق في المفاوضة الجماعية والقضاء على العمل الجبري أو الإلزامي والقضاء على عمل الأطفال والتمييز في مجالي العمالة والمهن. وترحب المجموعة الأفريقية بـ"مستقبل العمل" بوصفه موضوعا لهذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، إذ ترى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد إلى حد كبير على الهدف ٨ الرامي إلى ضمان استدامة النمو وشموله، بما يمكن من توحى دور محوري للعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.

وقد أكد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من جديد المبادئ الأساسية لمنظمة العمل الدولية القائلة بأنه لا يمكن تحقيق السلام الشامل والدائم إلا باستناده إلى العدالة والرفاه الاجتماعيين. ويعني توفر العمل اللائق للمزيد من الأفراد تحقيق نمو اقتصادي أقوى وأشمل.

ولا تزال اعتبارات منظمة العمل الدولية للمسائل الأمنية والإنسانية والسياسية والاقتصادية ذات الصلة بالعمل هامة ومواكبة للواقع اليوم. وتؤكد المجموعة مجددا دستور منظمة

إلى تثقيف مدني يشجع الميزنة التشاركية والمفاوضة الجماعية والتصويت.

وكان لمؤتمر العمل الدولي الأول خمسة بنود رئيسية في جدول الأعمال: حد أقصى لساعات العمل والبطالة وعمل المرأة وتوظيف الأطفال وحظر مادة كيميائية بالغة الخطورة في مكان العمل. واليوم. بعد مرور ١٠٠ عام، ينبغي أن يخيفنا أننا ما زلنا نكافح من أجل تحقيق تلك الأشياء. مرة أخرى، لا يمكن إقامة سلام عالمي ودائم إلا إذا كان يستند إلى العدالة الاجتماعية.

إن مفتاح مستقبل أكثر إشراقا للعمل هو التفكير الصادق في سبب عدم تلبية حاضر العمل لتطلعاتنا الجماعية المشتركة. ولا بد من تجاوز رؤية الناس على أنهم مجرد القيمة المضافة المحتملة وإعادة الإنسانية إلى المبادئ الأساسية التي توجه قراراتنا. ودعوة الشباب إلى العمل بسيطة للغاية: علينا جميعا أن نعمل معا، وجميع الشعوب مع بعضها بعضا من أجل بعضنا البعض في عالم يسوده العدل والسلام. معا يمكننا أن ننجح. ونهيب بالدول الأعضاء أن تتواصل معنا. وفي كلتا الحالتين، نحن نتحرك إلى الأمام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة أماتيا على بياها القوي للغاية.

(تكلم بالإسبانية)

نبدأ الآن الجلسة العامة التذكارية. وأناشد جميع المتكلمين أن تكون بياناتهم موجزة لأجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الوقت المحدد لنا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ولكي تتمكن من الاستماع إلى جميع المدرجة أسماؤهم في قائمة المتكلمين، ينبغي للبيانات التي يدلى بها في الجلسة العامة ألا تتجاوز ثلاث دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية وخمس دقائق عند التكلم باسم المجموعات. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات أطول

ومعظمهم من العمال المهاجرين، نظرا إلى مواطن ضعفهم. ونسلم بذلك وندعو إلى بذل جهد جماعي لأجل تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

إن أكثر من نصف سكان أفريقيا من الشباب. وترى المجموعة أنهم رصيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة إذا ما تحقق الاستثمار للاستفادة من تلك الإمكانيات الديمغرافية الغنية. وبالرغم من النمو الاقتصادي الذي يمكن ملاحظته في العديد من البلدان الأفريقية والتقدم الذي تحرزه القارة، فلا يزال إيجاد فرص العمل يشكل تحديا كبيرا للسكان الذين ينمو عددهم في قارتنا.

وفي ذلك السياق، فإن التنفيذ الكامل والفعال لخطة عام ٢٠٣٠، فضلا عن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ لن يكون ممكنا إلا بالاستثمار العالمي في إيجاد النظم الإيكولوجية التي تساعد على دعم العمالة المنتجة والعمل اللائق لأجل تعزيز الاقتصادات والحد من الضغوط الناجمة عن تدفقات الهجرة من جميع أنحاء أفريقيا وإليها. وترى المجموعة أنه ينبغي الالتزام بالهدف من اتفاق الأمم المتحدة العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية - الذي يحث الشركات على الالتزام بتحسين الممارسات التجارية لجعل العمولة أكثر إنصافا وشمولا في مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد، وتنفيذه كاملا.

وأود أن أختتم بتكرار ما قاله ما غاي رايدر المدير العام للمنظمة. يقينا فإن العمل ليس سلعة، لأنه من صميم الكرامة الإنسانية. وعليه ينبغي أن نعمل جميعا من أجل التأكد من تمتع جميع البشر بالكرامة التي يستحقونها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

العمل الدولية لعام ١٩١٩، فضلا عن المبادئ الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الذي اعتمد في عام ١٩٩٨ وآلية متابعته. وعلاوة على ذلك، تشيد المجموعة عملية الإبلاغ عن تنفيذ الإعلان ومساءلة جميع الحكومات عن الإبلاغ عن التدابير التي اتخذتها بغية تنفيذ الإعلان. وعلاوة على ذلك، فإنه يعطي منظمات أصحاب العمل والعمال الفرصة للإعراب عن آرائهم بشأن التقدم المحرز والإجراءات المتخذة. وبالإضافة إلى التقارير المحلية توفر التقارير العالمية صورة عالمية دينامية عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالمبادئ والحقوق الواردة في الإعلان، والتي ينبغي أن تسهم تلقائيا في مشاريع التعاون التقني الرامية إلى تلبية الاحتياجات المحددة فيما يتعلق بالإعلان وتعزيز القدرات المحلية.

ويساور المجموعة القلق إزاء استمرار معاناة مئات الملايين من الأشخاص من التمييز في عالم العمل، بمن في ذلك المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، بالرغم من أن عدم التمييز ما زال المبدأ الرئيسي في مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية ومبادئها التوجيهية في عالم العمل. التمييز لا ينتهك أبسط حقوق الإنسان فحسب، بل إن له آثارا اجتماعية واقتصادية أكبر. فالتمييز يهدر الفرص ويقضي على المواهب البشرية اللازمة لإحراز التقدم الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية وعدم المساواة.

وتسلم المجموعة الأفريقية بأهمية احترام وتعزيز أكثر أماكن العمل شمولا. ونرى أن مكافحة التمييز تعد جزءا أساسيا من تعزيز العمل اللائق. ونرى أن ذلك عنصرا محوريا لتحقيق النجاح في ذلك المجال. ولا تقل عن ذلك أهمية ضرورة سد الفجوة في الأجر بين الجنسين عن طريق تنفيذ مبدأ المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة عن العمل المتساوي.

وتؤكد المجموعة علاوة على ذلك، أهمية توفير العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بسبب الاتجار بالأشخاص،

إن الأركان الأربعة للعمل اللائق - وهي إيجاد فرص العمل والحماية الاجتماعية وحقوق العمل والحوار الاجتماعي - لا تزال هامة اليوم مثلما كانت قبل مائة سنة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المنظمة ستواصل القيام بدور حاسم في التصدي للتحديات التي تطرحها التغيرات غير المسبوقة التي يمر بها عالم العمل.

وإذ أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتسم بنسبة كبيرة من السكان الشباب وبمختلف مستويات التطورات التكنولوجية والاجتماعية، فإنها تعلق أهمية كبيرة على مستقبل العمل والدور منظمة العمل الدولية في المستقبل. إننا نمر بفترة تحويلية تتميز بتغيرات تكنولوجية وديموغرافية وبيئية، فضلاً عن العولمة، وكلها تولد الشكوك والشواغل والمخاوف بين الناس، ولا سيما الشباب والفئات الضعيفة.

إن للحقائق المتغيرة لعالم العمل أيضاً تأثيراً كبيراً على البلدان. وقد صار لمعنى "العمل" كما اعتدنا عليه تعريف بطريقتين لم تكن معروفة حتى الآن. فالتطورات الرقمية والتكنولوجية، ولا سيما في مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، توجد فرصاً جديدة للعمال والمؤسسات. ويتطلب تطوّر عالم العمل مجموعات مهارات جديدة ونقله نوعية للتعليم مدى الحياة. والتشغيل الآلي والتصنيع الآلي يزيدان من الطلب على المهارات التقنية في حل المشاكل والابتكار.

ومن دون القدر الكافي من نظم التعليم والتدريب لتزويد القوى العاملة بالمهارات والكفاءات التي ستلزم في المستقبل، فإن أوجه التقدم هذه قد تؤدي إلى توسيع الثغرات وأوجه عدم المساواة القائمة داخل البلدان وفيما بينها. ولذلك نحتاج إلى التركيز على تدابير السياسات الرامية، من ناحية، إلى التنمية وتكييف التكنولوجيات الجديدة ونشرها، ومن ناحية أخرى إلى تطوير المهارات وبناء قدرات الجيل الجديد من العمال. ونحتاج

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

أود في البداية أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية.

إننا نجتمع في هذه القاعة في لحظة حاسمة، ونحن نستعد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه، الذي سنستعرض فيه الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، ولأول مؤتمر قمة يُعقد لهدف من أهداف التنمية المستدامة على الإطلاق، في أيلول/سبتمبر، والذي سنقوم فيه بتقييم التقدم المحرز منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2015.

ونثني على منظمة العمل الدولية لما بذلته من جهود متفانية بغية تطوير وتحسين معايير العمل في جميع أنحاء العالم. وبصفة هذه المنظمة أول وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، فإن لها هيكلًا ثلاثيًا فريداً من نوعه يجمع بين الحكومات وأرباب العمل والعمال في آلياتها لصنع القرار. وطوال القرن الماضي، نهضت منظمة العمل الدولية بمبادئ الأمم المتحدة من خلال مساهمتها في حل المسائل الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وتؤدي منظمة العمل الدولية أيضاً دوراً هاماً في تحقيق الحماية الاجتماعية والأهداف الأخرى الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي العقود الأخيرة، شهد عالم العمل تحولات عميقة. فالعولمة والتقدم التكنولوجي قدما فرصاً جديدة للعمالة والنمو. بيد أن هذه العقود جلبت أيضاً تحديات غير متوقعة ناجمة عن الإخلال بترتيبات العمل القائمة. ولا تزال التوجهات القوية من منظمة العمل الدولية أمراً أساسياً في المساعدة على التصدي للتحديات الناشئة وفي التمكين من إجراء مناقشة مستنيرة بشأن مستقبل العمل.

به في صلب السياسة الاقتصادية والاجتماعية والممارسات التجارية. ويبرز التقرير الحاجة الملحة إلى الاستثمار في المناطق المهملة من الاقتصاد في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ونرحب بالركائز الثلاث للإجراءات الميينة في التقرير التي تؤدي، مجتمعة، إلى دفع النمو والإنصاف والاستدامة للأجيال الحالية والمقبلة، ما يزيد الاستثمار في قدرات الناس، والاستثمار في مؤسسات العمل، ويزيد الاستثمار في العمل اللائق والمستدام.

ونرحب بنهج منظمة العمل الدولية نحو مستقبل العمل ومنتفق معها في أنه ينبغي لنا أن ننظر إلى المستقبل بخطة تركز على الإنسان. وعلى الرغم من زيادة استخدام التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي، ينبغي لنا الاستمرار في وضع السياسات التي تلي احتياجات وتوقعات شعوبنا. وينبغي إعطاء الأولوية للاستثمار في الأفراد عن طريق التدريب وتحسين المهارات. وينبغي أن تظل منظمة العمل الدولية ملتزمة بإيجاد فرص العمل اللائق.

وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى العمل معاً بوصفنا الدول الأعضاء وأرباب العمل والمنظمات العمالية والمجتمع الدولي لتوفير الثروة والرخاء لمجتمعاتنا. ونحن بحاجة إلى العمل المتضام لإيجاد المزيد من الاقتصادات المنصفة والعادلة والشاملة للجميع. ونعتقد أن منظمة العمل الدولية ستسهم، بخطتها التي تركز على الإنسان، إسهاماً كبيراً في هذه الجهود لإعمال خطة عام ٢٠٣٠.

وإذ نحتتم العمل، نود مرة أخرى أن نهنئ منظمة العمل الدولية بشأن الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيسها. وإذ نذكر بأن دستور منظمة العمل الدولية يتناول الدور الاجتماعي للعمل بالتشديد على أن "لجميع البشر، بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو الجنس، الحق في السعي إلى تحقيق الرفاه المادي والروحي في ظروف من الحرية والكرامة، ومن الأمن الاقتصادي والمساواة في الفرص"، فإننا نتمنى للمنظمة النجاح في المستقبل في خدمة المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة وخدمة البشرية.

إلى دراسات شاملة بشأن أثر التكنولوجيا على سوق العمل بحيث تتمكن من تسخير الإمكانيات لإيجاد فرص العمل.

لقد كان التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الواردة في الهدف ٨ أبطاً مما كان متوقعاً. ولا يزال تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ أمراً بعيد المنال. وقد انخفض معدل البطالة العالمية ولكن لا يزال أكثر من ١٧٠ مليون شخص عاطلين عن العمل. وبالنظر إلى بُعد الاتجاهات الحالية عن تحقيق الأهداف المتوخاة في إطار الهدف ٨، سيتطلب تحقيق هذا الهدف زيادة كبيرة في الجهود المبذولة.

إن زيادة نسبة السكان من الشباب في بعض المناطق تفاقم من بطالة الشباب وضغوط الهجرة. وفي مناطق أخرى، تضع شيخوخة السكان عبئاً إضافياً على نظم الضمان الاجتماعي والرعاية. لقد جعلت التغيرات الديموغرافية من مهمة إيجاد العمل اللائق أكثر صعوبة مما كانت، ونحن بحاجة إلى العمل الملتزم من الحكومات، فضلاً عن أرباب العمل والمنظمات العمالية.

ونحيط علماً أيضاً بالذكرى المئوية لمبادرات منظمة العمل الدولية - أي تلك المتعلقة بمستقبل العمل، والمرأة في العمل، والمعايير، والقضاء على الفقر، والحكومة، والمؤسسات، والمبادرات الخضراء - وتنتقل إلى مواصلة مناقشتها. وتتوخى مجموعة آسيا والمحيط الهادئ تعزيز التعاون بشأن هذه المبادرات في قطاعات مختلفة في السنوات المقبلة.

في التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية لمستقبل العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية، نشير إلى الدعوة إلى وضع خطة عمل محورها الإنسان مع التركيز مجدداً على القدرات الواسعة النطاق للناس. وبالنظر إلى التحديات التي نواجهها، هناك حاجة إلى المزيد من التركيز على قضايا المساواة والاستدامة والشمولية في أسواق العمل. إن اتباع نهج محور الإنسان من شأنه أن يعزز العقد الاجتماعي من خلال وضع الناس والعمل الذي يقومون

على معايير منظمة العمل الدولية وعلى الأداء المناسب لنظام الإشراف المعياري للمنظمة يؤدي دوراً حاسماً في تحقيق العمل اللائق للجميع. وعلاوة على ذلك، إنه يتماشى مع الهدف ٨ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونعتقد أن منظمة العمل الدولية هي المحفل الملائم للتصدي للتحديات الجديدة في عالم العمل، وخاصة ما يتصل منها بالذكاء الاصطناعي، والتشغيل التلقائي، والرقمنة والتكنولوجيات الجديدة، والمناخ، والتغيرات البيئية، والاتجاهات الديموغرافية، والاقتصاد غير الرسمي والعديد من قطاعات النشاط الجديدة المتنامية.

وعند النظر في مستقبل العمل، ينبغي أن نضع في الاعتبار أن الفرص والتحديات التي نواجهها ليست، بل لن تكون موزعة بالتساوي. ففي عالم متزايد التقارب والترابط، نحن أيضاً بحاجة إلى النظر في الثغرات وأوجه التفاوت في إمكانية الحصول على العمل اللائق وسبل العيش. ونحن ملتزمون بدعم منظمة العمل الدولية في التخفيف من تلك الاختلافات من أجل المساعدة على الحد من أسباب هجرة اليد العاملة من جذورها.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أذكر بأهمية تعزيز وتنشيط الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي بوصفه وسيلة لتحقيق جميع أهداف منظمة العمل الدولية في السنوات المقبلة. وينبغي لنا أن نواصل العمل معاً لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والأمن الاقتصادي، مسترشدين بالـ ١٠٠ عام من خبرة منظمة العمل الدولية وما حققته من إنجازات.

**الرئيسة (تكلمت بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا، الذي سيتكلم باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

**السيد غييرمت - فرنانديث (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):** يشرفني جداً أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الدول

**الرئيسة (تكلمت بالإسبانية):** أعطي الكلمة لممثل بولندا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

**السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

تمثل الذكرى المثوية لمنظمة العمل الدولية مناسبة خاصة جداً لمجموعة أوروبا الشرقية. فمن بين بلدان مجموعتنا هناك تلك التي كانت من الأعضاء المؤسسين للمنظمة والتي صاغت دستور منظمة العمل الدولية. وهي تتشارك الاعتقاد بأن السلام الدائم والشامل لا يمكن أن يُنجز إلا إذا كان قائماً على العدالة الاجتماعية. وقد أدت هذه الرؤية إلى منظمة ذات عمر طويل، وهيكل ثلاثي الأطراف، ومجموعة من معايير العمل الدولية ونظام إشراف فريدة من نوعها في النظام المتعدد الأطراف. لقد أثبتت منظمة العمل الدولية قيمتها في أصعب اللحظات خلال السنوات الـ ١٠٠ المنصرمة، مستلهمة المبادئ والقيم المنصوص عليها في دستورها، ولكن أيضاً في إعلان فيلادلفيا، ولاحقاً، في الإعلان بشأن المبادئ الأساسية والحقوق في العمل والإعلان المتعلق بالعدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة.

تقدر مجموعة أوروبا الشرقية أيما تقدير المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية لبلداننا مما أتاح المجال أمامنا لجعل التشريع والممارسة الوطنيين متماشيين مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتطوير مؤسسات سوق العمل وقانون العمل. نحن نؤمن بقوة بدور قيادي متزايد لمنظمة العمل الدولية في مجالي العمل والعمالة في القرن الحادي والعشرين. ومن الأهمية بمكان إعادة تأكيد الدور المؤسسي الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في مجال الحوكمة العالمية من خلال اتساق السياسات، في إطار إصلاح الأمم المتحدة. إن الهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية يمكن أن يزيد قيمة مضافة إلى أسرة الأمم المتحدة.

ومجموعتنا ملتزمة بعالمية وأهمية معايير العمل الدولية من أجل رفاه الناس في جميع أنحاء العالم. وتشجيع على التصديق

ما يكفي لجعلهم وأسرهم يعيشون فوق خط الفقر المتمثل في كسب دولارين يوميا.

يقع أكثر من ٤٠ مليون شخص في العالم ضحايا لأشكال الرق المعاصرة؛ ويشملون من هم في براثن الزواج القسري، والعمل القسري في الاقتصاد الخاص والاستغلال الجنسي القسري للبالغين والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، والعمل القسري الذي تفرضه الدولة. وواحد من كل أربع ضحايا الاسترقاق الحديث طفل. ويعلق ٢٥ مليون شخص تقريبا في براثن العمل القسري. ويوجد حاليا ١٥٢ مليون طفل - ٦٤ مليون طفلة و٨٨ مليون طفل - محاصرين في عمالة الأطفال، وهو ما يمثل حوالي طفل واحد من كل ١٠ أطفال من كل الأطفال في جميع أنحاء العالم؛ ويعمل ٧٣ مليون منهم في ظروف خطيرة. ويجب تعميق الجهود المبذولة لوقف هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان.

تدرك أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التحديات والفرص في عالم العمل المتغير والحاجة إلى دمج نماذج الأعمال الجديدة التي تستجيب تتجاوب بشكل أفضل مع طموحاتنا في إيجاد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وفي رأينا، أن مواجهة العقبات والاستفادة من الفرص تتطلبان التعاون والدعم، عند الطلب، من منظمة العمل الدولية من أجل الاستجابة، ضمن مسائل أخرى، لأثر التغيير التكنولوجي السريع والتغيرات التي لا يمكن تجنبها في التركيبة السكانية لمجتمعاتنا، والآثار المترتبة على التحديات البيئية، بما في ذلك تغير المناخ.

ويسلط كل هذا الضوء على الحاجة إلى التكيف العادل للقوى العاملة وإيجاد العمل الكريم والوظائف اللائقة. وتود منطقتنا أيضا أن تشدد على أهمية الاعتراف باستمرار الحواجز الهيكلية أمام التنمية في بلدنا، بما في ذلك، في جملة أمور، عدم المساواة بين الجنسين في مكان العمل، فضلا عن الثغرات القائمة في الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة. نحن أيضا بحاجة إلى العمل من أجل القضاء على الفقر بجميع

الأعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. في البداية، أود أن أهنئكم، سيديتي الرئيسة، على حواركم النشط مع الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص، نشيد بمبادرتكم عقد هذه الجلسة للاحتفال بالذكرى السنوية المئوية لمنظمة العمل الدولية - وهي منظمة أدت دورا هاما في تعزيز العدالة الاجتماعية والعمل اللائق للجميع.

ويقدّر أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي إسهامات منظمة العمل الدولية في اعتماد المعايير الدولية لكفالة احترام وتعزيز حقوق العمال في كل مكان، وفي وضع البرامج الرامية إلى تعزيز العمل اللائق للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لأكثر الفئات ضعفا. إن أهمية منظمة العمل الدولية بالنسبة للمنطقة طويلة الأمد؛ حيث كان ١٦ من الأعضاء المؤسسين لمنظمة العمل الدولية في عام ١٩١٩، من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ولا تزال معظم المبادئ والقيم التي تأسست عليها المنظمة وجيهة اليوم. إن التصدي للتحديات التي تطرحها البطالة، وتوفير أجر كفاف مناسب والحماية الاجتماعية للعمال والأطفال والشباب والنساء، كانا من بين القيم التي سادت على مر الزمن، إلى جانب مبادئ مثل ضمان بيئة عمل عادلة وكرامة وحرية تكوين الجمعيات.

اليوم، ونحن نحتفل بالتقدم الذي شهدناه في مسائل العمل، ندرك أيضا التحديات الجديدة والناشئة التي يطرحها مستقبل العمل، ويتعين علينا أن نتصدى لها لتحقيق الاقتصادات والمجتمعات المستدامة، مع السعي إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ويُقدّر أن ثمة حاجة إلى إيجاد أكثر من ٦٠٠ مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٣٠ لجرد مواكبة نمو مجموع سكان العالم الذين هم في سن العمل. ويعني ذلك إيجاد ٤٠ مليون فرصة عمل سنويا. نحن كذلك بحاجة إلى تحسين الظروف لحوالي ٧٨٠ مليون امرأة ورجل يعملون دون كسب

الدولية، والتي كانت حيوية لتعزيز العمل اللائق في جميع أنحاء العالم. إن التزامنا الجماعي بالنهوض بتحقيق العدالة الاجتماعية، يمثل جوهر تلك الجهود المتعددة الأطراف.

إن الطريقة التي اختارت بها منظمة العمل الدولية الاحتفال بالذكرى السنوية المثوية لتأسيسها، تشهد على طموحات المنظمة وتصميمها. وتحت قيادة المدير العام غاي رايدر، تعمل المنظمة بمكوناتها الثلاثة، المتمثلة في الدول الأعضاء والعمال وأصحاب العمل، ومجموعة كاملة من أصحاب المصلحة بشأن مستقبل العمل.

وتجلب إحدى منصات المشاركة في اللجنة العالمية لمستقبل العمل، التي شارك في رئاستها رئيس جنوب إفريقيا، سيريل رامافوسا، ورئيس وزراء السويد، السيد ستيفان لوففن. وكلفت اللجنة بإجراء دراسة متعمقة لمستقبل العمل لتوفير الأساس التحليلي لتحقيق العدالة الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين. وحدد تقرير اللجنة التغيرات الأساسية الجارية في طبيعة العمل والتحديات والفرص المهمة التي تتيحها تلك التغيرات. كما دعا إلى خطة محورها الإنسان تستند إلى عقد اجتماعي يضع الأشخاص والعمل الذي يقومون به في قلب السياسة الاقتصادية والاجتماعية وممارسة الأعمال التجارية، وذلك باستخدام نهج قائم على الحقوق. ونحن مقتنعون بأن التقرير سيشكل إحدى الوثائق المرجعية المهمة للمناقشات بشأن مستقبل العمل والوثيقة الختامية لمؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٩.

ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. إن الحقوق المتساوية للمرأة ومشاركتها في سوق العمل هي السبيل لمستقبل العمل. ونحن نعلم أن معظم النساء في العالم يرغبن في الحصول على وظيفة بأجر، لكن المعايير الاجتماعية والتفاوتات بين إسهامي المرأة والرجل في العمل غير المدفوع الأجر والتميز في مكان العمل، تحد كلها من حصولهن على فرص متساوية. إن تحدي هذه المعايير ضروري لزيادة مشاركة المرأة في الحياة

أشكاله وأبعاده، بوصف ذلك جزءاً أساسياً من التنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وتنطلع الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى إجراء مناقشات مثمرة في هذه المناسبة الرفيعة المستوى. ويوسع الجمعية العامة التعويل على دعمنا المستمر، ونحن نحتفل بهذه الذكرى السنوية لمنظمة العمل الدولية ودورها في العمل من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

**الرئيسة (تكلمت بالإسبانية):** أعطي الكلمة لممثلة السويد، التي ستتكلّم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى.

**السيدة شولغين نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بمناسبة الاحتفال بالذكرى المثوية لمنظمة العمل الدولية.

بينما اجتمع العالم الممزق بعد الحرب العالمية الأولى، كان هناك إدراك بأن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان قائماً على العدالة الاجتماعية والجهود الجماعية من جانب الدول. ولا يزال الهيكل الثلاثي المتميز المؤلف من ممثلي العمال وأرباب العمل، وهو الأساس المنطقي الذي أنشأت بناء عليه منظمة العمل الدولية قبل ١٠٠ عام، ويحتل مكانة فريدة في النظام المتعدد الأطراف في الوقت الراهن.

لقد كانت أساليب تحقيق العدالة الاجتماعية ملموسة. وعُهد إلى المنظمة، في وظيفتها المعيارية، مهمة تحسين معايير العمل، وتقرير الحد الأدنى من المتطلبات، وتكييفها وفق ظروف كل بلد لمساعدة البلدان وفقاً لاحتياجاتها.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ ذلك الحين، بفضل العمل المستمر لمنظمة العمل الدولية في مجال تطوير معايير العمل

العمل الدولية في الذكرى السنوية المئوية لتأسيسها. وقد اضطلعت منظمة العمل الدولية بمهمتها خلال فترة الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة وفترة إنهاء الاستعمار وظهور العصر الرقمي. واستمرت بعد اختفاء عصبة الأمم، واستمرت في زمن الحرب منفية في مونتريال ثم في فيلادلفيا، بالإضافة إلى سبعة عقود من التقدم والتغيير الصاخبين في بعض الأحيان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وشكلت طوال تلك المدة قوة لا هواده فيها لحماية العمال وإنصافهم والحل السلمي للمنازعات. وساعدت العاملين على أن يصبحوا أكثر ازدهاراً وأكثر أماناً وصحة وأفضل تمثيلاً. وقد ساعدت أيضاً على تمكين الشركات في جميع أنحاء العالم، وتوفير الأدوات اللازمة لتحسين علاقات العمل الخاصة بها، والعثور على العمال المدربين وتحقيق الاستقرار الصناعي بشكل أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت حكومات لا تعد ولا تحصى على وضع قوانين عمل سليمة ومتسقة ووسائل فعالة لإدارة العمل، فضلاً عن وضع معايير للعمل تشكل أساساً للعديد من قوانين العمل والاتفاقات التجارية. وقامت أيضاً بدور كمستودع ومصدر للخبرة في كل الأمور المتعلقة بالعمل.

لقد كانت الولايات المتحدة داعماً قوياً لمنظمة العمل الدولية، مع وجود بعض وجهات النظر المختلفة. وقد انضمنا بعد ١٥ عاماً من إنشائها، وقد انسحبنا من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٠. ولم ندعم دائماً دعوات زيادة الميزانية، ولا نتعجل في التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية. لكننا نؤمن بدعم منظمة العمل الدولية ومهمتها الأساسية. وقمنا بدور نفتخر به في تاريخ منظمة العمل الدولية.

عُقد الاجتماع الافتتاحي لمنظمة العمل الدولية في واشنطن العاصمة في عام ١٩١٩. عندما اضطرت منظمة العمل الدولية إلى إيقاف عملياتها في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، ونقلت مؤتمرها السنوي إلى فيلادلفيا. وهناك، في خضم حرب

العملية على قدم المساواة مع الرجل ولزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة.

ونرحب بدور منظمة العمل الدولية وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وفي القضاء على العمل القسري. إن إنهاء عمالة الأطفال تشكل إحدى أولوياتنا القصوى. ويشارك ١٥٢ مليون طفل اليوم في عمل الأطفال. ونحن نعلم الأسباب الجذرية لذلك، ويجب علينا تسريع عملنا لدعم حقوق الإنسان الخاصة بهم وضمان عدم التخلي عن أي طفل.

تكتسي الصحة والسلامة في العمل أهمية أساسية لجميع أشكال العمل اللائق. ويجب أن تشكل الوقاية من الحوادث المميتة أولوية عندما يموت ٢,٧ مليون عامل كل عام جراء إصابات وأمراض مرتبطة بالعمل. ويجب علينا أيضاً الاستثمار في مؤسسات العمل. ويعد الحوار الاجتماعي والشركاء الأقوياء والتمثيليين في المجال الاجتماعي، من بين العناصر الأساسية لإدارة بيئة العمل المتغيرة، على الأقل بالنسبة لشبابنا. ونحن بحاجة إلى مواصلة تعزيز الحوار الاجتماعي الشامل والمفاوضات الجماعية، بغية الوصول إلى جميع العمال وأصحاب العمل.

ويتيح هذا الاحتفال اليوم فرصة لإعادة التأكيد على التزامنا بالهيكل الثلاثي ودعماً لتعزيز دور منظمة العمل الدولية وتأثيرها في النظام المتعدد الأطراف، ونحن نعمل سوياً لتنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة من أجل النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستتكمم بالنيابة عن البلد المضيف.

السيدة باريت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تقدم الولايات المتحدة تهنئتها الحارة إلى منظمة

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يلقيه دولة السيد أمبروز ماندفولو دلاميني، عضو البرلمان، رئيس وزراء مملكة إسواتيني.

السيد دلاميني (إسواتيني) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ، بالنيابة عن جلالة الملك مسواتي الثالث، وجلالة الملكة الأم وحكومة مملكة إسواتيني، المشاركة في هذا الاحتفال بالذكرى السنوية المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية، الذي يهدف إلى تبادل أفضل الممارسات وتقديم حلول ملموسة لتشكيل مستقبل العمل وتعزيز توفير العمل اللائق للجميع.

ومن المناسب التفكير في الظروف التي أدت إلى تشكيل منظمة العمل الدولية. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، أدت فكرة أن العدالة الاجتماعية مكون رئيسي في إعادة بناء السلام إلى إنشاء منظمة العمل الدولية. وفي فترة من فترات التاريخ الذي كان التصنيع فيها يزداد من حيث نطاقه وقوته، تم إدراك أن العالم مترابط، مما يعني أن هناك حاجة إلى أن تتعاون البلدان لتحديد معايير العمل المشتركة التي تهدف إلى التغلب على المصاعب والظروف السائدة التي يعمل العمال فيها.

واليوم تشهد منظمة العمل الدولية على ما نتحلى به من روح وقدرة على الصمود، وهو ما يمكننا من تحمل الشدائد والتغلب عليها. لقد قطعت منظمة العمل الدولية شوطاً طويلاً؛ فنوع الإنجازات التي حققتها منذ إنشائها تمثل، بالفعل، معلماً بارزاً. ولذلك، فإننا نهنئ منظمة العمل الدولية على كونها أصبحت برهاناً حياً على ما يمكن أن تحققه تعددية الأطراف.

وعلى الرغم من المكاسب التي أحرزتها منظمة العمل الدولية طوال فترة وجودها، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لمساعدة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على مواجهة التحديات المستجدة التي تطرحها التطورات التكنولوجية ونحن نعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل أهم تلك التحديات الأعداد المتزايدة من الشباب العاطلين عن

وحشية ومساوية وفي مدينة تم فيها تكريس حريات أمتنا، إعتد المندوبون إعلان فيلادلفيا، الذي يحدد ببساطة وبمضافة أهدافاً واضحة تستمر في توجيه عمل منظمة العمل الدولية، وتشكيل مجال العمل عبر العالم.

لقد دعمنا إشراف منظمة العمل الدولية على حقوق العمال الأساسية وتحديثنا بصوت عالٍ وواضح عن حماية تلك الحقوق. وكانت الولايات المتحدة شريكاً قوياً في برنامج منظمة العمل الدولية للقضاء على عمل الأطفال، وهو نقطة محورية لجهود عالمي نجح بشكل لا مثيل له في معالجة الممارسات التي لا يمكن، ولا ينبغي لأي مجتمع التسامح معها في أي فترة.

لقد دافعنا عن الحق في حرية تكوين الجمعيات في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، ومؤتمر العمل الدولي السنوي. وفي ضوء الجهود العالمية الرامية إلى التراجع عن المكاسب الديمقراطية التي تحققت، فإن الدفاع عن هذا الحق لا يقل أهمية عن ذي قبل. لقد تحدثنا معارضين تصرفات تلك البلدان التي تتسامح مع أعمال السخرة. وساهمنا في جهود منظمة العمل الدولية الرامية لإنهاء هذا الشكل الأكثر بشاعة من أشكال العمل.

وتساعد الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية لتحسين السياسات المتبعة في سوق العمل، وتعزيز العمالة وحماية حقوق العمال على تهيئة الحالة للعمال وأصحاب العمل على حد سواء، وهذا أمر مهم بالنسبة لنا جميعاً. وتتطلب جميع اتفاقيات التجارة الحرة والبرامج التفضيلية الخاصة بنا تقريباً من شركائنا التجاريين حماية حقوق العمال المعترف بها دولياً، بينما توفر معايير منظمة العمل الدولية الإطار القانوني الذي يحدد تلك الحقوق.

إننا نشيد وبكل إعجاب واحترام كبيرين لما أنجزته منظمة العمل الدولية في أول قرن من وجودها، بجهودها وتطلع إلى قرن ثانٍ تحقق خلاله المزيد من النتائج والنجاحات، أكثر من أي وقت مضى.

رحلتها، وسوف يحدد الأولويات للمنظمة في سعيها إلى تنفيذ ولايتها الأساسية.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين، الذي سيتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

**السيد منصور** (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في البداية، يسعد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تهنئ منظمة العمل الدولية تهنئة خالصة بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيسها. ونشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع "مستقبل العمل".

على مدى السنوات الـ ١٠٠ الماضية، برهنت منظمة العمل الدولية على التزامها الطويل الأمد بتعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق العمل المعترف بها دولياً. وفي ذلك الصدد، تغتنم المجموعة هذه الفرصة لتشييد بمنظمة العمل الدولية على عملها الهائل والدور الفريد الذي تضطلع به في النظام المتعدد الأطراف، المكرس لتحقيق العدالة الاجتماعية، التي لا غنى عنها لتحقيق السلام الدائم والشامل.

وتعيد المجموعة التأكيد على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هو الهدف الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق هذا الغرض. وكذلك تعيد المجموعة التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهي تسلم بأن توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع يشكلان عنصرين هامين للتنمية المستدامة لجميع البلدان، وبالتالي يشكلان هدفاً هاماً من أهداف التعاون الدولي. ولا بد، في ذلك الصدد، من تعزيز بيئة عمل يسودها الأمن والسلامة لجميع العمال، بمن فيهم العمال

العمل وتغيير المناخ والتفاوتات في الدخل وتزايد الفجوة في الأجر بين الرجال والنساء. وتشير الأحداث الأخيرة في بعض البلدان إلى حجم العمل الذي ما زال يتعين على المجتمع الدولي أن ينجزه للتصدي لتلك التحديات معاً، كحكومات وأعمال تجارية وعاملين في إطار منظمة العمل الدولية.

لقد ظلت دولتنا وشعبنا على الدوام مناصرين ثابتين للحلول التفاوضية كاستجابة لأي وكل التحديات التي نواجهها، كما يتجلى في مختلف المحافل التي يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق تقدير إسواتيني لمنظمة العمل الدولية ومؤسساتها، التي ظلت تقدم مساعدات تقنية مستمرة لبلدنا. لقد انضمت مملكة إسواتيني إلى منظمة العمل الدولية في عام ١٩٧٥ بعد سنوات قليلة من نيل الاستقلال. وظللنا نعمل، منذ ذلك الحين، بلا كلل من أجل إدراج معايير منظمة العمل الدولية في قوانيننا.

وتهيئ إسواتيني نفسها حالياً للاستجابة للفرص والتحديات الناجمة عن التكنولوجيا الجديدة والتقدم التكنولوجي، وبصفة خاصة أثر الثورة الصناعية الرابعة. وكلفت الحكومة مدارسنا ومؤسساتنا للتعليم ما بعد المرحلة الثانوية بتصميم مناهج خاصة بأنشطة الأعمال الحرة. ونعتقد أن هذه التدابير ستؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة للشباب ليتمكنوا من المنافسة في الأسواق العالمية في المستقبل ومن إدراج مهاراتهم في سلسلة القيمة العالمية.

ونظل منفتحين على اعتماد السياسات والقوانين الوطنية الملائمة للتعجيل بخطانا نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من جداول الأعمال العالمية الناشئة.

إن مملكة إسواتيني ملتزمة بالمبادئ والمثل العليا لمنظمة العمل الدولية. ونتطلع إلى مخرجات جيدة لهذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي نتق في أنه سيكون بمثابة حجر الزاوية في عمل منظمة العمل الدولية وهي تتأهب للانتقال إلى القرن الثاني من

المهاجرون، ومواصلة الحد بدرجة كبيرة من البطالة، التي لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول.

وعلاوة على ذلك، تدرك المجموعة الإمكانات الهائلة التي يملكها الشباب للمساهمة في التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي، وتشير إلى أن عدم توافر الوظائف الجيدة في معظم البلدان النامية لا يعيق نجاح الشباب في الانتقال من الدراسة إلى الوظائف اللائقة فحسب، بل ويعوق أيضا النمو الاقتصادي والتنمية على نطاق أوسع. ولذلك، من الأهمية بمكان بذل الجهود على جميع المستويات لتحسين نوعية التعليم وإمكانية الحصول عليه وللنهوض باكتساب الشباب المهارات لإعدادهم للعمل اللائق.

وتؤكد المجموعة أيضا على الحاجة إلى التعامل مع القوى الجديدة التي تحدث تحولا في عالم العمل وتؤدي إلى ظهور تحديات جديدة. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتحديات الناجمة عن أوجه التقدم التكنولوجي وما يترتب عليها من آثار على العمالة.

وتدرك المجموعة أنه سيتم استعراض الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى هذا العام، الذي نتظره بحماس. ونشير إلى أن للهدف ٨ أهمية بالغة للبلدان النامية، إذ أنه ذو صلة مباشرة بالجهود العالمية الرامية إلى الحد من الفقر وتوفير العمل الكريم للجميع، مع التسليم بأن جوانب هامة من جوانب العمل اللائق تترايط مع العديد من الأهداف الإنمائية الأخرى.

وفي الختام، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تعرب عن تقديرها، بهذه المناسبة الخاصة جدا، لمشاركة منظمة العمل الدولية البناءة ودعمها المستمر. واعترافا منا بولايات منظمة العمل الدولية الهامة ودورها الريادي الذي لا غنى عنه في دعم البلدان النامية لتحقيق الهدف ٨، فإننا نقف على أهبة

الاستعداد للعمل بصورة وثيقة معها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ وبعده.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سامهينغ إيث، وزير العمل والتدريب المهني في كمبوديا.

السيد إيث (كمبوديا) (تكلم بلغة الخمير؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): باسم حكومة كمبوديا الملكية، يشرفني ويطيب لي حضور هذا الحدث التاريخي الميمون احتفالا بمرور ١٠٠ عام على إنشاء منظمة العمل الدولية.

إن الاحتفال بمئوية أقدم الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة يعكس الدور النشط المهم الذي اضطلعت به منظمة العمل الدولية في تعزيز العدالة الاجتماعية وفرص العمل للجميع. وقامت كمبوديا أيضا بتنظيم فعاليات وأنشطة في عام ٢٠١٩ للاحتفال بمئوية منظمة العمل الدولية، التي تتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لعضوية كمبوديا في هذه المنظمة. وكمبوديا ستواصل تعاونها الوثيق مع منظمة العمل الدولية من أجل متابعة مهمتها في سياق الثورة الصناعية الرابعة.

وإذ نبدأ القرن الثاني لتعزيز العدالة الاجتماعية والعمل اللائق للجميع، تؤيد كمبوديا بالكامل مبادرة مستقبل العمل لمنظمة العمل الدولية، وهي تدبير رئيسي لإعداد جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة للاستجابة بفعالية للتحديات الجديدة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمهارات المتغيرة استجابة للتطورات التكنولوجية.

العمل لمنظمة العمل الدولية واحتفالات المئوية تأتي في الوقت المناسب وتكتسي أهمية بالغة. والنرويج تعلق أهمية كبرى على هذه المبادرة.

وفي خضم التحول الجاري في الإنتاج وسوق العمل، نعتبر أن ثلاثية الأطراف جزء من الحل للحفاظ على قواعد اللعبة في اقتصادنا المعولم. إن اللجنة العالمية لمنظمة العمل الدولية المعنية بمستقبل العمل تنادي بخطة محورها الإنسان - الاستثمار في قدرات الناس ومؤسسات العمل والعمل اللائق والمستدام. وتقرير اللجنة اتخذ نجما عالميا يستند إلى مبادئ ذات صلة في البيئة النرويجية كما هي في بقية أنحاء العالم.

والنرويج بلد صغير، إلا أننا ملتزمون بالقيام بدورنا من أجل مستقبلنا المشترك. ونحن نعتر بوضع أموالنا في المكان المناسب، حيث نخصص نسبة ١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للتعاون الإنمائي. إن النرويج داعم ثابت، سياسيا وماليا، للأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف القائم على قواعد، والذي يشمل بالتأكيد عالم العمل ومنظمة العمل الدولية.

والدور الرئيسي لأي منظمة تابعة للأمم المتحدة هو مساعدة البلدان في تنفيذ القواعد والمعايير الدولية. ولأن الموارد المالية شحيحة، ينبغي لكل منظمة من منظمات الأمم المتحدة أن تعزز دورها الفريد، في مجال عملها ووفقا لولايتها. وبهذه الطريقة، ستسهم كل منظمة منها على الوجه الأمثل في تحقيق نتائج مشتركة وفي ضمان وفاء الأمم المتحدة بخطتها المتمثلة في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ومنظمة العمل الدولية تؤدي دورا حاسما في متابعة تحقيق تلك الخطة.

وتتمنى للمنظمة كل التوفيق في سنتها المئوية.

**الرئيسة (تكلمت بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوزيه أنطونيو فييرا دا سيلفا، وزير العمل والتضامن والضمان الاجتماعي في البرتغال.

مسايرة لنواحي التقدم الاجتماعي والتكنولوجي؛ ثانيا، تعزيز وتوسيع الحماية الاجتماعية للنساء والشباب والفئات الضعيفة؛ وأخيرا، مواصلة تحسين العلاقات والحقوق الصناعية في العمل، تماشيا مع معايير العمل الدولية، بما في ذلك لصالح العمال المهاجرين.

وستواصل كمبوديا أيضا التنفيذ الصارم لاتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صدقت عليها، وخاصة الاتفاقيات الأساسية الثماني، لضمان ممارسة حقوق العمال وظروف العمل بشكل كامل وشفافية وحرية في كمبوديا، وفقا لسيادة القانون وبهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٨.

في الختام، تتعهد كمبوديا مرة أخرى بالدعم المستمر لدور منظمة العمل الدولية ورسالتها، ونحن على استعداد للتعاون معها في تنفيذ مبادرة مستقبل العمل للجميع.

**الرئيسة (تكلمت بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أنيكن هاولي، وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية في النرويج.

**السيدة هاولي (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** عند منح جائزة نوبل للسلام لمنظمة العمل الدولية في عام ١٩٦٩، أشارت لجنة نوبل إلى الشعار المكتوب على دعائم المبنى الأصلي لمنظمة العمل الدولية في جنيف: "إذا كنتم ترغبون في السلام، عليكم بتعزيز العدالة". وإذ نحتفل بمئوية منظمة العمل الدولية، تجدر الإشارة إلى ما ألهم تلك الكلمات، ولماذا تظل ذات أهمية.

على مدار ١٠٠ عام، ظلت منظمة العمل الدولية قوة دافعة للتعاون الثلاثي الفعال واللوائح الدولية الملزمة الرامية إلى ضمان حقوق العمال، وتكافؤ ظروف التنافس الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. ولكن الآن ليس وقت التراخي والتمتع بتاريخ طويل وناجح لمنظمة العمل الدولية. وعلينا مسؤولية تحديد وجهة الرحلة التي تنتظرنا. ولذلك، فإن مبادرة مستقبل

وأود أيضا أن أشكر منظمة العمل الدولية على عرض تقرير اللجنة العالمية لمستقبل العمل. وهذه لحظة لتوطيد ما تحقق، وستمكننا من الشروع في فصل جديد من المناقشة بشأن هذه المسألة الهامة لمستقبلنا - ما لدينا من عمل وما نصبو إليه من عمل لأجل المستقبل.

ختاما، أود التذكير بأن البرتغال أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة العمل الدولية. وبالتالي، فإن هذه الصلة تحتفل أيضا بالذكرى المئوية لإنشائها. ولم تكن صلة سهلة دائما، وشهدت تغيرات استجابة لتطورات تاريخية معقدة ومتناقضة. ومع ذلك، يمكنني القول أن التزامنا بمنظمة العمل الدولية اليوم أقوى من أي وقت مضى. ولن ندخر جهدا في مواصلة التمسك بذلك الالتزام.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إرنستو مورو، وزير العمل والرعاية الاجتماعية في أوروغواي.

**السيد مورو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):** إنه لشرف عظيم لي أن أمثل بلدي في هذا الاجتماع. بداية، نود أن نعرب عن تأييدنا لتقرير اللجنة العالمية لمستقبل العمل، المعنون "العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقا" - وأقول ذلك بعميق الصدق. ونرى أن الوقت قد حان لتحديد التحديات التي نواجهها، وأن تضطلع جميع بلداننا وحكوماتنا بمسؤولياتها إزاء العقد الاجتماعي والوفاء به.

ونرى في سياق أمريكا اللاتينية، وفي بلدنا على وجه التحديد، أننا أحرزنا تقدما، على سبيل المثال، إذا قارنا أعداد العاملين اليوم بما كانت عليه في عام ٢٠٠٠ - ولا سيما التقدم المحرز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الفترة السابقة لعام ٢٠١٥. بيد أن التقدم المحرز شهد ركودا مؤخرا أو تراجع في اتجاه عكسي، إلا في بعض البلدان، ومنها بلدي الذي أتشرف بتمثيله.

**السيد فييرا دا سيلفا (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية):** وقدم الوفد النص بالإنكليزية: إنه لشرف عظيم لي أن أكون هنا اليوم في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى مرور مائة عام على إنشاء منظمة العمل الدولية.

وباعتبارها واحدة من أقدم المنظمات الدولية في العالم، ترتبط فعالية منظمة العمل الدولية وطول عمرها ارتباطا واضحا بنظامها الثلاثي، الذي يقوم على مشاركة الحكومات والنقابات العمالية وأرباب العمل. وهذا الحوار الثلاثي الأطراف وتنسيق وجمع الأفكار يجعل هذه المنظمة واحدة من أكثر المنظمات الدولية تمثيلا اجتماعيا في العالم. ويرجع الفضل إلى منظمة العمل الدولية في المقام الأول في إنشاء وتوطيد الحوار الاجتماعي كأداة للحكم الديمقراطي في المؤسسات الصناعية على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية.

**تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد يلتشينكو (أوكرانيا).**

وقد تأسست منظمة العمل الدولية على أساس فرضية أن السلام العالمي والدائم لا يمكن تحقيقه إلا على أساس العدالة الاجتماعية والعمل الكريم، وما فتئت تسترشد بهذه الرؤية التأسيسية حتى الآن. وطوال ١٠٠ عام من وجودها، لا تزال منظمة العمل الدولية تلتزم التزاما راسخا بتهيئة ظروف عمل عادلة ولائقة وتحسين معايير العمل في جميع أنحاء العالم.

ومن منظمة العمل الدولية انطلق المفهوم العالمي للعمل اللائق، الذي أصبح أحد أكثر المفاهيم القوية لإحداث التغيير في تشكيل التقدم الاجتماعي والبشري. وخطة العمل اللائق أكثر من مجرد هدف - إنها المحرك للتنمية الاجتماعية والمستدامة والمستمرة. وينطبق برنامج العمل اللائق أيضا على مختلف السياقات الاقتصادية والاجتماعية. وهو حقا برنامج عمل عالمي.

من جميع حكوماتنا إذا أردنا إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية.

وينص تقرير اللجنة العالمية على أنه يجب على جميع البلدان اعتماد خطة عمل ثلاثية لتحقيق النتائج التي توصلت إليها. وبالتالي، يتعين علينا جميعا في سائر بلداننا، التمسك بالمبادئ والأهداف الواردة في ذلك التقرير القيم للغاية، أو أن نخاطر بضیاع المكاسب التي حققناها.

الرئيس بالنيابة) تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد غريغوار آوونا، وزير العمل والضمان الاجتماعي في الكاميرون.

السيد آوونا (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بداية، يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل رواندا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وأود أن أعرب عن دواعي سروري البالغ بأن أحاطب الجمعية العامة بصفتي وزير العمل والممثل الشخصي لرئيس دولة الكاميرون، فخامة السيد بول بيا.

وتشعر الكاميرون بقلق بالغ إزاء ظروف العمال، وهي ملتزمة بتعاونها التاريخي مع منظومة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية. ونأمل في زيادة تعزيز تلك الصلة التاريخية البناءة بغية تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية والمساعدة في الحفاظ على مجتمع سلمي.

وإن هناك ثمارا كثيرة للتعاون. ويعرب بلدي عن امتنان خاص للجهود التي تكرسها منظمة العمل الدولية لذلك، ولا سيما في تنفيذ برنامج العمل اللائق. ويستمر بذل الجهود النشطة لوضع نهج جنساني في عالم العمل ومكافحة عمل الأطفال.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن العمل يتأثر بشدة بسرعة النمو السكاني وتغير المناخ، فضلا عن التكنولوجيا. ويقينا فإن

ونرى أننا نواجه خطر الانتكاس في الكثير من البلدان في جميع أنحاء العالم.

ونعتقد أننا نواجه خطر عدم التمكن من مواصلة التزامنا بتحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وكما ذكر مؤلفو التقرير الممتاز - كبار القادة من جنوب أفريقيا والسويد وبلدان أخرى بالإضافة إلى منظمة العمل الدولية - أعتقد أن الوقت قد حان لتحديد ما إذا كانت هناك إرادة سياسية حقيقية، ولكي نقرر مدى تأهبنا لتحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع.

وقد سعينا في بلدنا الصغير، في جنوب الكرة الأرضية، إلى إحراز تقدم ليس على مدى الـ ١٤ عاما الماضية فحسب، بل طوال تاريخنا. فمن حيث الديمقراطية على سبيل المثال، يأتي بلدنا بين قلة من الدول التي تتمتع بالديمقراطية الكاملة على نطاق العالم. وعلاوة على ذلك، يتمتع جميع العاملين في القطاعين العام والخاص على السواء بحقوق المساواة الجماعية الإلزامية. وعلى مدى الـ ١٤ عاما الماضية زادت المرتبات والمعاشات التقاعدية بوتيرة نسبتها ٥٥ في المائة مقارنة بالأسعار. وتجري المفاوضات في أكثر من ٢٣٠ مجالا وتم التوصل إلى اتفاق بنسبة ٩٤ في المائة بين أصحاب العمل والعمال.

ويشمل نظام المعاش التقاعدي في بلدنا أكثر من ٩٥ في المائة من الراشدين الأكبر سنا. وحققت أوروغواي هدف خفض نسبة الفقر إلى النصف تقريبا، وتكاد تقضي تماما على الفقر المدقع. ومع ذلك، أرى أنه يتعين علينا جميعا أن نجدد التزامنا وأن نكون واضحين إزاء مدى قدرتنا على اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لتحقيق العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وأرى تحقيقا لذلك، أننا لسنا بحاجة إلى التزام المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية وغيرهما فحسب، بل نحن بحاجة إلى التزامات ثلاثية الأطراف

المبادئ الأساسية والحقوق في العمل. فما فتئت منظمة العمل الدولية، منذ إنشائها قبل قرن مضى، مكرسة على مر السنين للنهوض بحقوق العمال وتوفير فرص العمل اللائق وتعزيز الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار بشأن المسائل المتصلة بالعمل. وتظل المنظمة منشغلة وملتزمة بالمضي قدماً في تحقيق هذه الأهداف النبيلة والسامية حتى الآن. وفي هذا الصدد، يتحتم علينا أن نُثني على منظمة العمل الدولية على التزامها بمواصلتها السعي إلى تحسين حياة الملايين من العمال في جميع أنحاء العالم.

وفي سياق سعينا إلى توفير العمل اللائق للجميع، يجب أن نولي اهتماماً وثيقاً للفئات الأكثر ضعفاً ومن خلفهم الركب وراءه بعيداً، بمن فيهم النساء والشباب. وبالتالي، لا بد من توفير بيئة مواتية للمشاركة الكاملة للمرأة في سوق العمل، لا سيما في إطار الاقتصاد النظامي. ويجب علينا أيضاً الاستفادة من إمكانات الشباب لنجني الفائدة من العائد الديمغرافي.

ونحن نفتخر بأننا عضو في منظمة العمل الدولية منذ إنشائها في عام ١٩١٩. وخلال تلك الفترة، صدقت ليبريا على ٢٥ اتفاقية دولية للعمل واغتتمت الفرصة لعقد شراكة مع منظمة العمل الدولية في كثير من المجالات لتعزيز وتشجيع حقوق العمال وتوفير العمل اللائق للجميع من خلال عدد من المبادرات، بما في ذلك قانون العمل اللائق الذي اعتمد مؤخراً في ليبريا، والذي يؤيد إنشاء مكتب لخدمات التوظيف في وزارة العمل. ويسرنا أن تواصل منظمة العمل الدولية شراكتها مع الحكومة عن طريق تقديم المساعدة التقنية والمالية والخدمات الاستشارية.

وبينما نحتفل بتعاوننا مع منظمة العمل الدولية والمكاسب التي حققناها سوياً، فإننا ما زلنا نواجه تحديات. ونذكر حقيقة أن العمالة والعمل اللائق تتطلب التنفيذ، كما هو الحال بالنسبة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي نتطلع إليها. ويستهدف إطارنا الإنمائي، "خطة تحقيق الرخاء والتنمية لصالح الفقراء"،

للتقدم التكنولوجي أثراً كبيراً على عالم العمل، وربما تسهم التكنولوجيا - في حال إساءة استخدامها أو عند استخدامها لأغراض خبيثة، في زعزعة استقرار الدول التي يتعرض فيها العقد الاجتماعي للخطر. وعليه، نرى أن من الملح أن نتخذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ العمل - بغية تحسينه وتوجيهه بشكل أفضل علاوة على ضمان مستقبله، وهو موضوع مناقشتنا اليوم. ويجب علينا أن نفعل ذلك لأجل الحفاظ على السلام.

ومن المهم كذلك أن يحشد المجتمع الدولي جهوده للاستفادة من الشبكات الاجتماعية والتصدي للأخبار الزائفة والتزييف العميق، التي أصبحت أسلحة مزعزعة للاستقرار، ولا سيما في مناطق العالم التي تفتقر إلى الأدوات التشريعية والقانونية والتكنولوجية للتصدي لهذه التهديدات الرقمية.

ويظل السلام في المقام الأول هدفنا الأسمى لضمان العمل اللائق مستقبلاً. وبما أن الرئيس بيا قد تعهد بالعمل تحت شعار المشاركة الاجتماعية القوية التي تضع الشباب والنساء والاقتصاد الرقمي على رأس الأولويات وتمكنهم من اغتنام الفرص الكبيرة المتاحة أمامهم، فإنه يظل على استعداد للعمل دون كلل في سبيل إقامة تعاون قوي يعود بالنفع على جميع أطرافه مع منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة ما سيساعدنا في التقدم نحو إيجاد عالم من العمل في خدمة البشرية جمعاء.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد غببوزنغر ميلتون فينديلي، وزير خارجية ليبريا.

**السيد فينديلي (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية،

أود أن أعرب عن خالص تحيات فخامة السيد جورج مانه ويا، رئيس جمهورية ليبريا، وحكومة وشعب ليبريا في هذه المناسبة التاريخية للاحتفال بالذكرى المثوية لإنشاء منظمة العمل الدولية.

يمثل هذا المعلم البارز فرصة أخرى لنا للتفكير بقوة في إنجازات منظمة العمل الدولية على النحو الوارد في إعلانها بشأن

تقريباً، ملتزمة بتحقيق الهدف المتمثل في توفير العمل اللائق للجميع، وذلك برغم التحديات الحديثة العهد التي تواجهها. وبدافع من قدرتنا على الصمود والالتزام بالمبادئ التي تقوم عليها منظمة العمل الدولية، اعتمدت سيراليون تدابير عملية ومعيارية، تم اتخاذها على الصعيدين الدولي والوطني، للعمل بشكل ملموس من أجل تحقيق الهدف المتمثل في ضمان العمل اللائق للجميع، مع بلوغ غايات الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة أو تجاوزها.

وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة على المستوى المعياري الدولي، صدقت سيراليون على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الخمس في شهر شباط/فبراير الماضي، وهي: اتفاقية العمال المهاجرين (منقحة)، لعام ١٩٤٩ (رقم ٩٧)؛ واتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، لعام ١٩٧٥ (رقم ١٤٣)؛ واتفاقية السلامة والصحة المهنتين، لعام ١٩٨١ (رقم ١٥٥)؛ واتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنتين، لعام ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧)؛ واتفاقية العمل البحري، لعام ٢٠٠٦ (اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦).

كما نعمل على التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الإضافية الستة قبل نهاية العام، وهي: اتفاقية إحصاءات العمل، لعام ١٩٨٥ (رقم ١٦٠)؛ واتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، لعام ١٩٩٧ (رقم ١٨١)؛ واتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، لعام ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)؛ واتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين، لعام ٢٠١١ (رقم ١٨٩)؛ واتفاقية إدارة العمل، لعام ١٩٧٨ (رقم ١٥٠)؛ وبروتوكول عام ٢٠١٤ الملحق باتفاقية العمل الجبري، لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩).

وعلى المستوى التنفيذي الوطني، تعمل سيراليون جاهدة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية. وقد تم تنسيق الأنشطة المضطلع التي تتماشى مع بعض مبادئ مستقبل العمل اللائق في خطتنا الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣. وفي

التصدي لبعض التحديات الرئيسية، بما في ذلك التفاوت بين الجنسين والبطالة بين الشباب وتدني النمو الاقتصادي والتحديات الماثلة أمام القدرات، من بين أمور أخرى. وتحقيقاً لهذه الغاية، تهدف "خطة تحقيق الرخاء والتنمية لصالح الفقراء" إلى تسريع عملية تحويل العائد الديمغرافي لليبيريا إلى قاطرة محتملة للنمو عن طريق التوسع في الإدماج الاجتماعي من خلال فرص العمل والمهارات الحياتية وتوسيع نطاق التعليم المهني والتدريب التكنولوجي.

إن العمل اللائق يجلب معه الكرامة. وبما أن الحكومة تسعى إلى تحسين حياة شعبنا، فإننا نتطلع إلى استمرار الشراكة مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين ومنظمة العمل الدولية، ولا سيما في إصلاح البرنامج القطري للعمل اللائق، الذي يشجع العمل اللائق بوصفه عنصراً هاماً من عناصر استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية من أجل تحقيق أهدافنا.

أخيراً، تؤيد ليبريا فكرة أن مستقبل العمل يجب أن يجمع بين جميع البلدان كما ينبغي أن ينطوي على الابتكار والإدماج والإنصاف.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد أديكونلي كينغ، وزير العمل والضمان الاجتماعي في سيراليون.

**السيد كينغ (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية):** بينما نجتمع للاحتفال بمسيرة منظمة العمل الدولية وللنظر في مستقبل العمل، تؤيد سيراليون البيانين اللذين أدلى بهما المراقب الدائم عن دولة فلسطين باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، وممثل رواندا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

أودّ التفكير في تجربتنا الوطنية واستعراضها بإيجاز في إطار السعي العالمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة في العمل. ما برحت سيراليون، منذ انضمامها إلى المنظمة قبل ٥٨ عاماً

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة جيانا دي سيلفا، الأمينة الوطنية المعنية بالشباب في وزارة شؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان في البرازيل.

**السيدة دي سيلفا** (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): نناقش في البرازيل موضوعا هاما للغاية يرتبط بالإدماج الاجتماعي من خلال التكنولوجيا. وتدرك الإدارة الحالية لدينا إمكانات الشباب وتسعى إلى إدراج الفئات الأكثر ضعفا وعزلة، بمن فيهم أولئك الذين لم يسبق أن تم الوصول إليهم من قبل، مثل السكان الأصليين، ومجتمعات الكويلومبو، وسكان الأمازون، وشعب الروما، وسكان سيرتاو البرازيلية. ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن نتكيف بسرعة حتى يتمكن الشباب من الوصول إلى سوق العمل. ولهذا السبب أيضا نعمل على وضع وتنفيذ مشاريع وبرامج مثل "المجال ٤,٠"، من أجل تزويد الشباب بالمهارات الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

ويعد برنامج "المجال ٤,٠" فرصة تدريب على مهارات سوق العمل الجديدة للشباب الذين يعيشون في المناطق المعزولة من البرازيل. ويجري تنفيذ هذا البرنامج عن طريق إنشاء حاويات مزودة بأحدث التكنولوجيات في المجتمعات المحلية التي يشتد فيها الضعف الاجتماعي. وقريبا، ستصبح المعدات مثل الطابعات الثلاثية الأبعاد وآلات القطع بالليزر اتجاهها جديدا، بل ستصبح أساسية لتنمية الشباب كعمال. ولهذا السبب تكتسي تلك المبادرة أهمية كبيرة من أجل إدماج شبابنا.

إن عدد الشباب في البرازيل اليوم ٥١ مليون شاب، وهي ظاهرة تعرف بأنها ميزة ديموغرافية. بعبارة أخرى، لم يكن لدينا أبدا من قبل، وربما لن يصبح لدينا مرة أخرى، هذا العدد من الشباب الذي لدينا اليوم. ومن الأهمية بمكان أن يتم إدماجهم في قوة العمل وفي صنع القرار على السواء. وإن لم نحقق الاستفادة القصوى من تلك الحالة، ستفقد البرازيل فرصة ثمينة، حيث إنه

عام ٢٠١٦، قمنا بتنظيم محفل للحوار الوطني حول مبادرة مستقبل العمل، الذي أوجد فهما أساسيا لعالم العمل في سيراليون، وبحث في ظروف القوى العاملة التي يبلغ قوامها مليوني شخص في البلد، وحدد أهم مجالات العجز في فرص العمل الكريمة.

وبرنامج التعليم المجاني الرائد الذي تنفذه حكومة سيراليون موجه نحو بناء أمة وقوة عاملة قادرة على التكيف وتدبير الموارد، وقادرة على الاستفادة من الفرص ومواجهة تحديات المستقبل على حد سواء. كما حققنا استثمارات هائلة في مجال التدريب التقني والمهني لزيادة المهارات التقنية. ولذلك، فإننا نتطلع إلى الاستعراض الرفيع المستوى لتلك التدابير في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، التي وافقت عليها الدول والشعوب في الأمم المتحدة. كما نتطلع إلى مواصلة شراكتنا مع منظمة العمل الدولية ونحن نواصل إحراز التقدم.

ومن المعروف للجميع أنه ما من بلد في العالم قد حقق هدف تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق لجميع مواطنيه. غير أنه بإمكاننا، من خلال الجهود المتضافرة، التغلب على آفة العجز في فرص العمل الكريمة، والتعجيل بإحراز التقدم بشأن الهدف ٨. ولذلك، فإننا نتطلع بشغف إلى حلقات الحوار المواضيعية بشأن موضوعي "إنجاز ما لم يتم إنجازه من التزامات من أجل توفير العمل اللائق للجميع" و "تشكيل مستقبل العمل"، فضلا عن الموجز الذي أعدته الرئيسة لمناقشات حلقتي الحوار، كمساهمة في الطريق نحو المضي قدما بتلك العملية.

وفي الختام، تعرب سيراليون مرة أخرى عن تقديرها لرئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة، وتهنئ منظمة العمل الدولية بشأن الذكرى السنوية المئوية لتأسيسها.

في هجوم إرهابي على مقر الأمم المتحدة في بغداد. ووصفتنا  
عضوا في المنظمة، فقد تلقينا الدعم التقني في مجالات تنمية  
القدرات والتدريب وخلق فرص العمل من خلال تنفيذ مختلف  
البرامج المتخصصة.

وقد أحرزنا قدرا كبيرا من التقدم والإنجازات على مستوى  
العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وقد أنشئت  
العديد من مؤسسات القطاع العام. إلا أننا لا نزال نواجه  
تحديات في بناء ديمقراطية سليمة واقتصاد متنوع، والتكيف مع  
ما لدينا من رأس مال بشري محدود من حيث اليد العاملة  
الماهرة.

إن البطالة مشكلة في جميع مناطق العالم، وتيمور - ليشتي  
ليست استثناء. ويعد إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق  
للجميع أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للجميع.

فيما يتعلق بموضوع مناقشة اليوم - "مستقبل العمل" -  
وإذ نواجه الفرص والتحديات الحالية المتصلة بالتقدم التكنولوجي  
والتحول الهيكلي وتغيير التركيبة الديمغرافية والعولمة وتغير المناخ،  
ندرك أن التكنولوجيا هامة، ولكننا نعتقد أنها يجب أن يكون  
محورها الإنسان.

إن الشباب يمثلون أكثر من ٥٠ في المائة من سكان تيمور  
- ليشتي. ولذلك نركز بقوة على إدارة التعليم لتطوير مواردنا  
البشرية واليد العاملة الماهرة على نحو يسترشد بالقيم الإنسانية.  
وتشمل سياستنا لإدماج الجميع المساواة بين الجنسين. وتشكل  
النساء الغالبية العظمى من قطاعنا غير الرسمي، لا سيما في  
الأعمال المنزلية والأعمال التجارية الصغيرة. ولذلك، فإننا نتطلع  
إلى تعزيز شراكتنا مع منظمة العمل الدولية في تلك المجالات.

وتحقيقا لهذه الغاية، تشارك تيمور - ليشتي في عدد من  
المبادرات. ما فتئت منظمة العمل الدولية تعمل مع الحكومة  
والقطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما

بعد ٤٠ عاما من الآن سيبلغ واحد من بين كل أربعة أشخاص  
٦٥ عاما أو أكثر.

ومن الأهمية بمكان أن تتعاون الحكومة الاتحادية البرازيلية  
وتتبادل الخبرات مع الحكومات الأخرى والقطاع الخاص. ونريد  
أن نستلهم قضايا السياسات العامة التي تؤدي إلى وجود  
مجتمعات أكثر شمولا وازدهارا.

ونريد أن نغتتم هذه الفرصة لإظهار أننا مستعدون للحوار  
مع الشباب والعمال في العالم بأسره من أجل تبادل الخبرات،  
وتيسير إحراز تقدم في دولنا، ووضع سياسات عامة لصالح  
الشباب.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن  
للسيد فرانسيسكو ماريا دي فاسكونسيلوس، رئيس المجلس  
المدني لمكتب رئيس تيمور - ليشتي.

**السيد فاسكونسيلوس (تيمور - ليشتي) (تكلم  
بالإنكليزية):** يسعدني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رئيس  
جمهورية تيمور - ليشتي، السيد فرانسيسكو غوتيريش لو - أولو.  
وأود أن أشكر رئيسة الجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا  
إسبينوسا غارسييس، على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى  
والحوار التفاعلي، وعلى دعوة رئيس بلدي للمشاركة في  
الاحتفال بالذكرى السنوية المثوية لإنشاء منظمة العمل الدولية  
حول موضوع "مستقبل العمل". ونتقدم بأحر التهاني لمنظمة  
العمل الدولية على ما حقته من إنجازات.

ونرحب بالبيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن دولة  
فلسطين ذات مركز المراقب باسم مجموعة ال ٧٧ والصين،  
ومثل تركيا نيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

لقد أصبحت تيمور - ليشتي عضوا في منظمة العمل  
الدولية في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وهو نفس اليوم الذي  
فقدنا فيه صديقا عزيزا للغاية، سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي قتل

المصلحة المعنيين - المشاريع الخاصة والمجتمع المدني والنقابات والسلطات المحلية - لتحديد سبل زيادة عدد فرص العمل العادلة والكريمة، وكذلك لزيادة الأجور وضمان تمكن العاملين من التكيف مع المطالب المتغيرة.

وأود أن أنقل تحيات حكومة إكوادور إلى هذا الاجتماع الهام، وكذلك أطيب تمنياتنا إلى منظمة العمل الدولية في الذكرى السنوية المئوية لتأسيسها. ونود أن نؤكد من جديد على الحاجة إلى توليد فرص عمل الشباب وسد الثغرات في توفير العمالة، بما في ذلك من حيث الجنس والطبقة الاجتماعية والعرق، من خلال الدفاع عن حقوق الجميع والفرص المتاحة لهم، ولا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال العمالة الشاملة للجميع وضمان المسؤولية الجماعية عن العمل والحماية الاجتماعية.

**السيدة كارفار (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** تؤمن فرنسا، كعضو مؤسس لمنظمة العمل الدولية، إيماناً عميقاً بالرسالة العالمية لمنظمة العمل الدولية، في أعقاب حرب مدمرة ومعاهدة فرساي، التي أنهتها. وبالرغم من أن رسالة السلام مكرسة الآن في دستور منظمة العمل الدولية لما يقرب من قرن، فلا يزال يتردد صداها اليوم بنفس القوة - لن يتحقق سلام دائم دون تحقيق العدالة الاجتماعية.

في نهاية الحرب العالمية الأولى، كان طموح مؤسسي منظمة العمل الدولية غير مسبوق - في مواجهة التوترات السياسية والنكسات القاتلة، حيث قاموا بحضنا على الكفاح بلا كلل ضد الأسباب الجذرية للمعاناة التي تعاني منها الشعوب في جميع أنحاء العالم. وحتى اليوم، لا تزال أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية تمنع المجتمع من تحقيق إمكاناته الكاملة في كل بلد من بلداننا. وهذه التفاوتات تقوض أسس مؤسساتنا الديمقراطية - لا على الصعيد الوطني فحسب، بل وفي إطار النظام المتعدد الأطراف الذي نعزز به جميعاً. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن نضع جهودنا الرامية إلى بناء عوامة أكثر إنصافاً ربما توفر

الهدف ٨، بشأن العمل اللائق للجميع. ويجري تنفيذ مبادرة الطرق من أجل التنمية. ومجموعاتها المستهدفة الرئيسية، النساء والرجال في المناطق الريفية في تيمور - ليشتي، تجني الفوائد الاجتماعية والاقتصادية من تحسين إمكانية الوصول عبر شبكات الطرق الريفية. ومشروع تعزيز الوصول إلى المناطق الريفية للزراعة الحراجية، وهو أحد مكونات الشراكة من أجل الزراعة الحراجية المستدامة يجري تنفيذه أيضاً. وأخيراً، دخل برنامج ACTION/Portugal مرحلته الثانية، وهو الذي يهدف إلى تعزيز نظام الحماية الاجتماعية.

لا يزال أمام تيمور - ليشتي شوط طويل لتقطعه، ولكننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أننا، في شراكة مع منظمة العمل الدولية، سنقوم ببناء مجتمع عادل وسلمي للأجيال المقبلة.

**السيد غاليغوس شيريوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** تعرب إكوادور عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما المراقب الدائم لفلسطين وممثل كوستاريكا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على التوالي.

وبالنسبة لبلدنا، فإن العمالة هي حق عالمي وواجب اجتماعي. يجب على صانعي القرار على جميع المستويات تشجيع الإجراءات الفعالة في سياق سوق العمل الذي يشهد حالة تغير مستمرة نتيجة للتطورات التكنولوجية وأنماط الإنتاج والاستهلاك الجديدة والتشغيل الآلي والتغيرات الديمغرافية وغيرها من التحديات العالمية مثل تغير المناخ.

العمال يمثلون الأطراف الفاعلة الرئيسية والأكثر دينامية في سوق العمل. يجب أن تتغير مهاراتهم وقدراتهم للوفاء بمتطلبات السوق، مما يمثل فرصة لدعم تلك العمليات ويشكل تحدياً كبيراً في المستقبل. ونحن ملتزمون بكفالة تمتع العمال بالاحترام التام لكرامتهم وبالحياة الكريمة والحصول على تعويضات ومزايا عادلة والعمل الصحي وقبوله بحرية، وبالجمع بين جميع أصحاب

القضاء على العنف والمضايقات في مكان العمل؛ ومن خلال تعزيز مشاركة منظمة العمل الدولية مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في عالم العمل، وعلى امتداد سلاسل الإمداد.

وتتعلق الأولوية الثانية بالأنشطة المعيارية لمنظمة العمل الدولية - أعمالها الأساسية. خلال ١٠٠ عام من العمل الحاسم الأهمية، أعادت منظمة العمل الدولية وضع إطار قانوني دولي من صارم على حد سواء، يعمل على تحقيق التقارب الاجتماعي فيما بين دولها الأعضاء مع مراعاة تنوعها. وبينما نبدأ حقبة جديدة، يجب على منظمة العمل الدولية أن تظل تعمل بلا كلل في جهودها للحفاظ على نظام فعال للضوابط في نفس الوقت الذي تجدد فيه سياستها المعيارية. وبذلك يمكننا ضمان أن تتاح للعمال وأصحاب العمل في كل مكان في العالم الأدوات الصحيحة لعالم العمل المتغير.

وختاماً، هناك نقطة أخيرة أعتقد أنها بالغة الأهمية. إن جهودنا الرامية إلى دعم أنشطة منظمة العمل الدولية لن تكفل بالنجاح إذا نُظر إلى أنشطة المنظمة بطريقة منعزلة. ومن أجل تعزيز البعد الاجتماعي للعملة، يجب أن نعزز النهج المتسق، وتنسيق العمل فيما بين المنظمات الدولية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيكون من الضروري كفاءة تحسين إدماج معايير العمل الدولية في عمل المؤسسات المالية، وفي التعامل مع التجارة الدولية.

بهذا يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تساعد على جمع كل البلدان سوياً صوب مستقبل العمل المستدام والشامل للجميع، والعملة. ويمكن بعدئذٍ لخطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أن تصبح بمثابة غاية ينبغي بلوغها، كما أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية من شأنه أن يوفر إطار النشر المناسب لتحقيق ذلك. إن لدى منظمة العمل الدولية في الذكرى المثوية لتأسيسها، فرصة فريدة للتأكيد مجدداً على دورها المحوري في تشكيل مستقبل العمل الذي نصبو إليه. وهنا أيضاً، يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تعول على دعم فرنسا الثابت.

للمواطنين، وأكرر العبارات الواردة في إعلان فيلادلفيا، الرضا عن تقديم أكبر إسهاماتهم في تحقيق الرفاه المشترك.

لما يقرب من قرن حتى الآن، عملت منظمة العمل الدولية بلا كلل لتحقيق ذلك الغرض بغية الحد من عدم المساواة وتعزيز المعايير الموحدة والحقوق والمبادئ الأساسية، الأمر الذي يكفل تمتع الرجال والنساء بالعمل اللائق والضمانات العالمية للكرامة. وبالرغم من أن تلك المفاهيم الأساسية هي الآن مكفولة في القانون وفي الممارسة العملية، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. أكثر من بليون شخص - أي ٦٠ في المائة من مجموع العاملين في العالم - يعملون اليوم في الاقتصاد غير الرسمي. وحوالي ٢٥ مليون شخص تقريباً، معظمهم من النساء، ما زالوا ضحايا للعمل القسري؛ وعندما تحصل النساء على أجر، ما زلن يحصلن على أجر يقل في المتوسط ٢٠ في المائة عن الرجال مقابل أداء عمل متساوي القيمة.

تلك تحديات كبيرة. وكما يشير التقرير الأخير للجنة العالمية لمستقبل العمل، هناك تحولات عميقة جارية ستتيح للأجيال القادمة فرصاً كثيرة لاغتنامها ومخاطر للتغلب عليها. إننا نتحمل مسؤولية جماعية عن بناء قدرات الأجيال الشابة للتغلب على تحديات مستقبل العمل واغتنام الفرص من أجل حياة أفضل. ورسائلهم اليوم تمنحنا أسباباً للتفاؤل. وأعتقد أن تلك المسؤولية الجماعية تحدد الإجراءات ذات الأولوية لمنظمة العمل الدولية فيما تشرع في العمل خلال مئويتها الثانية. وتشاطر فرنسا منظمة العمل الدولية ومديرها العام غاي رايدر تلك الأولويات، وأشيد بالتزام السيد رايدر القوي في ذلك الصدد.

أولاً، العملية الثلاثية الأطراف، كمبدأها الهيكلي التأسيسي، والحوار الاجتماعي، كآلية تشغيلية دافعة لها، هي قيم يجب علينا تنشيطها - من خلال إظهار فعاليتها يومياً؛ واستكشاف مجالات جديدة للحوار الاجتماعي، بما في ذلك على الصعيد عبر الوطني، ومعالجة المسائل الجديدة من قبيل

لمنظمة العمل الدولية، وتأييدها. ومن هذا المنطلق، وكمساهمة وطنية أنجزنا إعلانا ثلاثيا سويسريا بشأن مستقبل العمل والشراكة الاجتماعية في عصر الاقتصاد الرقمي. وعلى هذا الأساس الوطني الثلاثي الأطراف، سنواصل المشاركة بنشاط في إعلان طموح للاحتفال بالذكرى المئوية في حزيران/يونيه، في مؤتمر العمل الدولي، وستكون أولوياته كالتالي:

أولا، يعد التدريب وتنمية المهارات مدى الحياة أمورا أساسية لمواجهة التغييرات في عالم العمل. والواقع أن التطورات الهيكلية في الاقتصاد العالمي تخلق على الدوام احتياجات من المهارات الجديدة، وتستلزم طرقا جديدة لنقل المعارف.

والأولوية الثانية هي الشراكة الاجتماعية التي تدعم التطورات الحالية والمقبلة على أفضل وجه. ويجب أن تتيح الشراكة الاجتماعية تنفيذ الظروف الإطارية التي تمكن الطرفين من المشاركة في النجاح الاقتصادي والحد من المخاطر.

والأولوية النهائية هي شراكات منظمة العمل الدولية مع منظومة الأمم المتحدة برمتها، ومؤسسات بريتون وودز، بالإضافة إلى التعاون مع الجهات الفاعلة غير الحكومية والقطاع الخاص. إن هدف توفير العمل اللائق هو الآن هدف عالمي ومشمول بأهداف التنمية المستدامة. وهذا الهدف مرتبط بالكثير من أهداف التنمية المستدامة، مثل الهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وبسبب أوجه الترابط بين جميع أهداف التنمية المستدامة، تعد الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين أمرا أساسيا.

وهذه المبادئ التوجيهية الثلاثة لإعلان الذكرى المئوية سيكون لها تأثير مباشر على قدرة منظمة العمل الدولية، على العمل، وتتيح نجاح تنفيذ مبادرة مستقبل العمل بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية.

السيدة بيريس بيروش (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية):  
تؤيد سويسرا البيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

واليوم، نحتفل مع الإجلال الكبير، بالذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية.. فعلى مدى ١٠٠ سنة، ما فتئت منظمة العمل الدولية ملتزمة بالعدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. لقد أثرت منظمة العمل الدولية تأثيرا إيجابيا على تشريعات الرعاية الاجتماعية في جميع البلدان، من خلال التزامها بدعم واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وبالإضافة إلى ذلك، انخرطت منظمة العمل الدولية في العمل على أرض الواقع عن طريق ركيزتها للتعاون التقني. إن تعزيز العمل اللائق أولوية في مكافحة الفقر بفعالية.

وخلال ١٠٠ سنة من تاريخ منظمة العمل الدولية شهدت عددا من الأحداث الحاسمة التي أثرت فيها تأثيرا عميقا. وقد وقعت واحدة من أهم الأحداث في عام ١٩٤٦، عندما أصبحت منظمة العمل الدولية أول وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وبنجتمع اليوم في مقر الأمم المتحدة هنا في نيويورك لتتذكر تلك العلاقة الفريدة.

وسويسرا باعتبارها عضوا مؤسسا، والبلد المضيف لمنظمة العمل الدولية، تعرب عن سرورها المضاعف بهذه الذكرى المئوية، التي تمثل ١٠٠ سنة من تعزيز العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان في عالم العمل. وهذه الذكرى المئوية هي أيضا احتفال بعملية ثلاثية الأطراف، حيث يشارك العمال وأرباب العمل والحكومات في صنع القرار على قدم المساواة. هذا الهيكل الثلاثي الفريد لهذه المنظمة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة رصيد عظيم، ومثال لأفضل الحوارات الثلاثية الأطراف، وبين أصحاب المصلحة المتعددين.

وترحب سويسرا بمبادرة مستقبل العمل بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية، التي أطلقها المدير العام

الجديدة للعمل في اجتماع وزراء العمل والعمالة بمجموعة العشرين في أيلول/سبتمبر. وستزيد اليابان تلك الفرص وغيرها بغية إرسال رسالة قوية إلى المجتمع الدولي من أجل القيام بدور رائد لتحقيق مجتمع الشمول والاستدامة الذي يستطيع كل فرد فيه الاستفادة القصوى من قدرته تماما.

وفيما يتعلق بمناسبة اليوم، تتطلع اليابان إلى تبادل الآراء بشأن السياسات والخبرات في كل بلد. ويحدوني أمل صادق في أن هذا الاجتماع الرفيع المستوى ستكون مثمرا للجميع.

**السيد سانتوس مارابير (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):**  
كانت إسبانيا من بين ٤٠ من البلدان التي شاركت في إنشاء منظمة العمل الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩، في واشنطن العاصمة، في خضم الاضطرابات الاجتماعية التي تفاقمت عند انتهاء الحرب العالمية الأولى. وأعلنت منظمة العمل الدولية أن "العمل ليس سلعة".

وخرجت منظمة العمل الدولية إلى حيز الوجود كوسيلة لتوجيه العدالة الاجتماعية وتشجيعها. وثبت أن أسلوبها المعروف باسم العملية الثلاثية الأطراف، أحد أنجح المساهمات المبتكرة للقانون الدولي والحوكمة، حيث يشرك الحكومات وأرباب العمل والعمال على حد سواء.

شاركت إسبانيا من خلال العمل الرائد الذي قام به معهد الإصلاحات الاجتماعية، بقيادة غورسيندو دي أركاك. غير أن فرانسيسكو لارغو كابيرو، أندريس سابوريت، وجوليان بيستيرو، ولويس اراكويستاد، من بين آخرين، شاركوا في مؤتمرات منظمة العمل الدولية منذ البداية. وكان أنطونيو فابرا ريباس وهو إسباني آخر، عمل مراسلا رئيسيا لمنظمة العمل الدولية في إسبانيا، والبرتغال، وأمريكا اللاتينية. وكان السيد لارغو كابيرو عضوا في مجلس الإدارة من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٣. وكان مسؤولا عن التقرير المتعلق بحالة الحقوق الاجتماعية في إسبانيا في عام ١٩٢٤، الذي بدأ إصداره، بناء على طلب المدير العام

**السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أهنئ منظمة العمل الدولية بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيسها، وأعرب عن تقديري لتفاني الدول الأعضاء، وأمانة منظمة العمل الدولية، والعمال وأرباب العمل المشاركين في أنشطة منظمة العمل الدولية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لقيادة الأمين العام من أجل تعزيز إصلاح الأمم المتحدة بهدف تقوية ولاية المنظمات الدولية، بما فيها منظمة العمل الدولية، وشراكاتها.

إن اليابان ملتزمة التزاما تاما بهدف منظمة العمل الدولية المتمثل في تحقيق مستقبل أكثر إشراقا للعمل. وستواصل اليابان العمل مع منظمة العمل الدولية كعضو مؤسس، وكعضو دائم في مجلس إدارتها. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرض بعض جهود اليابان بشأن مستقبل العمل.

تواجه اليابان تحديات هيكلية ضخمة، مثل انخفاض معدل الولادات وشيخوخة السكان، وهذا بدوره يسفر عن تقلص عدد السكان في سن العمل. ومن أجل التصدي لهذا التحدي تجري اليابان إصلاحا لأسلوب العمل بغية تهيئة مجتمع يستطيع كل فرد فيه أن يستغل أقصى قدراته. ويتسق هذا مع مبادرة مستقبل العمل بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية.

وفي ١ شباط/فبراير، قمنا بتنظيم ندوة في اليابان احتفالا بالذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية، مما أتاح الفرصة لتبادل الآراء بين الحكومة والعمال وأرباب العمل بشأن مستقبل العمل. وفي هذا العام، وبصفتي رئيس مجموعة العشرين، أنهو بأن اليابان عازمة على أن تجعل مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي سيعقد في أوساكا في حزيران/يونيه يطلق رسالة قوية بشأن قيادة النمو الاقتصادي العالمي عن طريق تعزيز التجارة الحرة والابتكار والحد من أوجه التفاوت. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نناقش أوجه الاستجابة للشيخوخة والمساواة بين الجنسين، وكذلك تقاسم الخبرات في مجال السياسات الوطنية بشأن الأشكال

تغطية اجتماعية على الإطلاق. وما زالت المرأة تتحمل وطأة العمل من أجل الإنجاب الاجتماعي فيما يسمى باقتصاد الرعاية، الذي لا نزال نفتقر إلى الإحصاءات بشأنه. وقد روجت منظمة العمل الدولية لتطوير نظم الحماية الاجتماعية في ١٣٦ بلداً، ولكن ربما كان التحدي الأكبر يتمثل في تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة لضمان ممارسة تلك الحقوق الأساسية.

كانت منظمة العمل الدولية في طليعة الرواد في مجال حماية حقوق المهاجرين وضحايا عمل السخرة وفي شجب فرص العمل غير المستقرة وتآكل الحقوق الاجتماعية نتيجة للأتمتة. واستخدام الخوارزميات في تنظيم العمل. ويجب أن تكون الزيادة في الإنتاجية نتيجة لتطبيق العلوم إرثاً للبشرية جمعاء من أجل تحريرها تدريجياً من العمل الذي لا بد منه، وزيادة الحرية، في انسجام مع الطبيعة. وهذا هو هدف المشاريع التجارية والاقتصادات المستدامة في القرن الحادي والعشرين.

إن المناقشات المتعلقة بمستقبل العمل الذي نريده كانت في صميم الفعاليات الأخيرة التي أقيمت في مدريد وافتتحها المدير العام لمنظمة العمل الدولية غاي رايدر ورئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز بيريز - كاستيخون. وتمثل أحد الأهداف السبعة التي حددها المنظمة في هذه الذكرى المئوية الجليلية. ستسهم إسبانيا على مستوى الحكومة ورابطات الأعمال التجارية، والنقابات العمالية في تحقيق جميع هذه المبادرات.

قبل ١٠٠ عام، ولدت منظمة العمل الدولية انطلافاً من التأكيد على أن تحقيق العدالة الاجتماعية أمر ممكن. واليوم، وفي أعقاب الركود الكبير الذي ساد في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أضحى من المهم جداً أن نعيد التفكير في المسألة الاجتماعية بأساليب منظمة العمل الدولية، وأن نلتزم مرة أخرى بضمان ألا يكون العمل سلعة. فلننفلح ذلك.

**السيدة آل ثاني (قطر):** في البداية، نود أن نشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال

ألبرت توماس، للقيام بإحدى أوائل عمليات التفتيش العمالية التي قامت بها منظمة العمل الدولية. وبما أنه كان وزيراً للعمل في الثلاثينات من القرن الماضي، فقد أدمج السيد لارغو كاييرو اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها في قانون العمل الإسباني.

إن تضامن منظمة العمل الدولية مع الحقوق الديمقراطية والاجتماعية في إسبانيا كان سيصمد أمام اختبار الزمن، لولا أن الفترة بين عامي ١٩٤١ و ١٩٥٦ بالذات، وبعد ذلك حتى نهاية ديكتاتورية فرانكو في عام ١٩٧٧ قد حالت تلك الظروف دون ذلك. بينما نحتفل بالذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية، من الإنصاف الاعتراف بذلك الدين والتأكيد مجدداً على التزام إسبانيا المتبادل نحو المنظمة. وقد صادقت إسبانيا على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني الملتزمة للدول الأعضاء، ونحضر على التصديق عليها عالمياً.

إن منظمة العمل الدولية منظمة لها تاريخ عريق، ولكن في المقام الأول يُعهد إليها بالمستقبل. ولا يمكن تصور تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بدون توسيع نطاق الاتفاقيات والمعايير الدولية لتشمل ضمان أداء العمل اللائق في ظل ظروف صحية آمنة وملائمة، مع ضمانات دفع أجور منصفة، والتفاوض بشكل جماعي بحرية كاملة في تشكيل النقابات العمالية والشركات. ويشكل تحديد الحد الأدنى للأجور المضمون المشترك بين المهنيين جزءاً حاسماً من مكافحة الفقر، ولا سيما بين النساء والشباب. ويموت ما يقرب من ثلاثة ملايين عامل سنوياً في حوادث العمل، ويصاب ٣٧٤ مليون شخص آخر بجروح، وتقدر الخسائر بما يصل إلى ٤ في المائة من الناتج العالمي الإجمالي.

تنص المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق العالمي في العيش في ظروف مادية لممارسة المواطنة في ديمقراطياتنا. غير أن ٥٣ في المائة من السكان لا يتمتعون بأي

لهم، والتعاون مع هذه المسألة بطريقة شفافة تعكس التزام دولة قطر بالمعايير الدولية للعمل والعمالة الوافدة التي تساهم في عملية البناء والتنمية التي تشهدها الدولة، حيث تم اتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية اللازمة التي تكفل حماية وتعزيز حقوق الإنسان للعمالة الوافدة والمتمثلة في إصدار القوانين الرامية إلى تنفيذ العديد من الإصلاحات المتصلة بقوانين ولوائح العمل، بما في ذلك إلغاء نظام الكفالة.

أصدر صاحب السمو، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، القانون رقم ١٣ لعام ٢٠١٨، الذي رحبت وأشادت به منظمة العمل الدولية. ويكفل القانون تعزيز حقوق العمال الوافدين وتنفيذ نظام قائم على العقود، يتماشى مع صكوك العمل الدولية. كذلك وقعت الدولة على العديد من الاتفاقيات الثنائية، ومذكرات التفاهم مع البلدان المرسلة للعمالة من أجل توفير الحماية القانونية للعمالة الوافدة. وتم إنشاء صندوق لدعم وتأمين العمالة الوافدة. لدعم ورعاية العمال وضمان حقوقهم، وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة لهم، وفقا للقانون رقم ١٧ لعام ٢٠١٨. ويأتي إنشاء هذا الصندوق من منطلق حرص دولة قطر على حماية حقوق العمال، وضمان حصولهم على مستحقاتهم المالية، مع استكمال التشريعات والقوانين التكميلية لهذا النظام.

تقديرًا للدور الهام والفعال الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في تعزيز الحقوق والحماية الاجتماعية وتوفير فرص العمل اللائق، وتجسيدا للتعاون القائم بين دولة قطر ومنظمة العمل الدولية، تم افتتاح مكتب مشروع منظمة العمل الدولية في قطر، بعد أن وقعنا على اتفاقية التعاون الفني مع المنظمة. ويعكس مشروع التعاون التقني الالتزام المشترك لكل من حكومة دولة قطر ومنظمة العمل الدولية للتعاون لضمان الامتثال لاتفاقيات العمل الدولية التي نحن طرف فيها. وذلك من أجل تحقيق المبادئ والحقوق الأساسية للعمل في دولة قطر، من خلال عدة مجالات، من بينها، تحسين دفع الأجور، وتحسين نظم تفتيش

بالذكرى المثوية لتأسيس منظمة العمل الدولية، الذي يقام تحت شعار مستقبل العمل.

كان إنشاء منظمة العمل الدولية في عام ١٩١٩ خطوة هامة في الجهود الرامية إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، وإعمال الحق في العمل ورفع مستويات المعيشة، ونود أن نثني على الإسهامات الإيجابية العديدة التي قدمتها منظمة العمل الدولية طوال السنوات المائة منذ تأسيسها. ونشيد بجهودها بوصفها أداة هامة وقيمة لبلوغ الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، المعني بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع.

إن ضمان المساواة وعدم التمييز في حصول النساء على فرص العمل اللائق، والمساواة في الأجر، والمشاركة في سوق العمل يكسيان أهمية كبرى، خاصة وأن المرأة تتحمل بشكل غير متناسب ظروف العمل الهشّة جدا، بما في ذلك تدني مستويات الأجر. ونذكر في هذا الصدد، أن التحولات في عالم العمل، والتغيرات التكنولوجية السريعة في مجالات التكنولوجيا، تتطلب الاستثمار في تنمية المهارات الرقمية، ومراعاة احتياجات قطاعات معينة من السكان التي تعاني من التمييز، وتوفير تكافؤ الفرص والعمل اللائق. وهذه كلها عناصر أساسية تمكن من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتحديد مستقبل العمل، وهو موضوع اجتماعنا اليوم.

ينصب اهتمام دولة قطر على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوصفه خيارا استراتيجيا للدولة في أحكام ومبادئ الدستور، والتشريعات الوطنية التي تنسجم مع الاتفاقيات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة التي انضمت إليها دولة قطر. إن دولة قطر، تماشيا مع سياستها بشأن تعزيز حقوق الإنسان، لم تدخر جهدا لتحسين وتحديث القوانين المتعلقة بالعمال، وتحسين مستوى المعيشة، وتوفير حياة كريمة

العمالة ومزاولة الأعمال الحرة وتحسين مؤهلات القوى العاملة وتوسيع نظام التدريب المهني وإعادة التدريب وتحسين مؤهلات الأشخاص الذين يبحثون عن عمل. وفتحت الزيارة التي قام بها المدير العام لمنظمة العمل الدولية غاي رايدر إلى أوزبكستان في العام الماضي آفاقاً جديدة لمواصلة توسيع التعاون الثنائي.

إننا في أوزبكستان ندعم بالكامل مبادرات منظمة العمل الدولية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن أجل الدفع بها قدماً، عقدنا في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي في طشقند مؤتمراً دولياً بشأن قضايا العمل. وبالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية، ننفذ بنجاح حالياً برنامج عمل وطني للعمل اللائق يهدف أولاً إلى تطوير التشريعات الوطنية الخاصة بالعمل؛ وثانياً، تحسين سوق العمل؛ وثالثاً، ضمان العمالة وتعزيز الحماية الاجتماعية؛ ورابعاً، الحفاظ على حوار مستمر مع الجمهور ككل.

وقد عززنا أيضاً نظاماً للرقابة البرلمانية والعامّة بشأن امتثال الدولة للمعايير الدولية، مما أدى إلى القضاء على استخدام الأطفال وأعمال السخرة في قطاع القطن، حيث اعتمدت الحكومة نهجاً مبتكراً للسماح بقيام طرف ثالث بالمراقبة، وهو الدور الذي يضطلع به خبراء منظمة العمل الدولية برفقة ممثل نقابي.

ومنذ عام ٢٠١٥، تقوم العديد من المنظمات الأوزبكية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، بحملة سنوية لزيادة الوعي بحقوق العمال. وبالإضافة إلى ذلك، وبمبادرة من رئيس أوزبكستان، تم إنشاء مجلس استشاري لتنمية المجتمع المدني. وهذه الهيئة مسؤولة عن مواصلة حوار منهجي وفعال بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني على أعلى المستويات.

في الختام، أود التأكيد على أن أوزبكستان أظهرت إرادة سياسية قوية ونفذت تدابير فعالة لمعالجة قضايا الأطفال والسخرة. ولذلك، فإنها تظل ملتزمة بمواصلة التعاون الوثيق

أماكن العمل، والتأكد من السلامة والصحة المهنتين، وزيادة الوقاية والحماية، والملاحقة القضائية ضد السخرة، والاستماع إلى شواغل العمال لكونهم الطرف الأساسي في معادلة العمل. وعليه فإن هذا المشروع يعكس بوضوح جهودنا الدؤوبة التي تقوم بها حكومة دولة قطر لتنفيذ العديد من الإصلاحات المتعلقة بقوانين ولوائح العمل، فضلاً عن توفير ضمانات إضافية لتعزيز حقوق العمال وحمايتهم.

وختاماً، فإن دولة قطر ستواصل بذل كافة الجهود التي تُمكن منظمة العمل الدولية من أداء مهامها، وتحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع الدولي بما يكفل تنفيذ الصكوك الدولية الخاصة بالعمل.

**السيد نظيروف** (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أثنى على رئيسة الجمعية العامة لعقدتها اجتماع اليوم الرفيع المستوى المكرس للذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية، والتي تشكل بالفعل معلماً تاريخياً هاماً للغاية بالنسبة لمنظمة العمل.

واليوم، في مداخلتي القصيرة، أود أن أشاطر الجمعية العامة تجربة أوزبكستان في النهوض بحقوق العمال من خلال تنفيذ مبادرات مبتكرة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

فعلى مدار العامين ونصف العام الماضيين، عززت أوزبكستان، بقيادة الرئيس شوكت ميرزيايف تعاونها مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي أوزبكستان، تتم مواصلة قضايا العمالة وتوفير الضمانات الاجتماعية والعمالية مع استراتيجية العمل ٢٠١٧-٢٠٢١ في خمسة مجالات إنمائية ذات أولوية لجمهورية أوزبكستان، والتي تم اعتمادها في عام ٢٠١٧. وتنص هذه الاستراتيجية على تحقيق نمو في الدخل الحقيقي للسكان كأساس لضمان رفاهية المواطنين والتوظيف الرشيد للسكان عن طريق إتاحة فرص للناس لتحقيق إمكاناتهم كاملة على صعيد

إننا في الأرجنتين نعتبر أنفسنا حلفاء لمنظمة العمل الدولية، إذ أننا ظللنا أعضاء في المنظمة منذ تأسيسها في عام ١٩١٩. والأرجنتين تقدر تقديرا بالغيا جميع أعمال منظمة العمل الدولية، من الحوار الذي نهضت به بين مختلف الجهات الفاعلة - الدول ونقابات العمال ورواد الأعمال - إلى وضع المعايير استنادا إلى الاتفاقيات المختلفة. وأود أن أذكر، في هذا الصدد، أن الأرجنتين صدقت على ٨١ اتفاقية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك الاتفاقيات الأساسية الثماني. وعلى الصعيد المحلي، أنشأنا لجنة الحوار الاجتماعي من أجل مستقبل العمل، وهي هيئة وطنية تضم الجهات الفاعلة الاجتماعية والحكومة الوطنية من أجل تعزيز الامتثال لهذه الاتفاقيات في إطار حوار يرمي إلى إيجاد مقترحات لتحسين معايير العمل في بلدنا.

وتعمل الأرجنتين أيضا مع منظمة العمل الدولية لتعزيز آليات التفتيش العمالي. ومن الجوانب الرئيسية لهذا الجهد مكافحة العمل بدون وثائق والعمل الاحتياطي، فضلا عن إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات التفتيش من خلال أساليب ابتكارية. وفي هذا الإطار، من المهم بشكل خاص العمل معا في تصميم أدوات لاكتشاف عمل الأطفال والاتجار بالأشخاص والقضاء عليهما بشكل دائم.

ونحن أيضا نائب رئيس تحالف ٨,٧، وهذا دليل على أن التزامنا بالقضاء على الرق المعاصر لا يقتصر على سياستنا الداخلية، بل إننا نعتبر الدفاع عن العمل اللائق من ركائز سياستنا الخارجية، إلى جانب الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، وتلك سياسة دولة الأرجنتين.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد جعلت من أهدافها ذات الأولوية توفير العمل اللائق للجميع، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، الذي هو في صميم النمو المستدام والسياسات الإنمائية الشاملة. وهذا لن يتحقق طالما استمرت أشكال مختلفة من الاستغلال، بما في ذلك العمالة غير النظامية

مع منظمة العمل الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة لضمان امتثال أوزبكستان التام لمعايير العمل المعترف بها عالميًا، وهي على أهبة الاستعداد لإطلاع الدول الأخرى على تجربتها الإيجابية في مجال التعاون مع منظمة العمل الدولية.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. وسواصل الجلسة العامة غدا في الساعة العاشرة صباحا في القاعة لسماع باقي المتكلمين. وسيعقد الجزء الختامي للاجتماع الرفيع المستوى بمجرد استنفاد قائمة المتكلمين.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٥/١٠، في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تيارى (بوركينفا فاسو).

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** قبل المضي قدما، أناشد جميع المتكلمين أن يتوخوا الإيجاز في مداخلاتهم من أجل الاستفادة القصوى من الوقت المحدود المخصص لهذا الاجتماع الرفيع المستوى. ولكي نتمكن من الاستماع إلى جميع المدرجين في قائمة المتكلمين، ينبغي للبيانات في الجلسة العامة ألا تتجاوز ثلاث دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية وخمس دقائق عند التكلم باسم مجموعة من المجموعات. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات أطول قراءة نسخ موجزة من نصوصها وتقديم النصوص الكاملة لبياناتها إلى الأمانة العامة لنشرها على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

**السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** أنهى رئيسة الجمعية العامة على تنظيم هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية، وهي فرصة للاحتفال بمائة سنة من العمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

إطار الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، أنشأنا فرقة عمل من أجل خلق فرص العمل وتوليد الفرص والدخل، تعمل كهيكل مشترك بين المؤسسات وتتولى تنسيق الإجراءات في إطار سياسة التوظيف الوطنية، مع التركيز على أربعة أهداف استراتيجية، هي القدرة التنافسية، وإيجاد فرص العمل، وإنشاء وتطوير المشاريع التجارية، وتنمية رأس المال البشري. وفي ظل اقتصاد يتغير بسرعة فائقة، يتعين علينا تحديد القطاعات التي يمكن من خلالها إيجاد فرص عمل طويلة الأجل وتزويد السكان، وخاصة الشباب والنساء، بالمعارف والمهارات اللازمة للانضمام إلى أسواق العمل الجديدة.

وكان إنشاء وتوسيع آليات الحماية الاجتماعية من أهم الإنجازات التي حققتها منظمة العمل الدولية خلال ١٠٠ عام من وجودها. وعلى الرغم من أن لدينا الآن هياكل جديدة وأساليب عمل مختلفة، فإن مستقبل العمل يجب أن يستمر في توفير الاستحقاقات والحماية لأولئك الذين يحق لهم تماما الحصول عليها، أي عمالنا. ولذلك، فإن القانون الإطاري لنظام الحماية الاجتماعية موجه نحو تعزيز استحقاقات الصحة والتقاعد والمعاش التقاعدي والبطالة للعمال في بلدنا، بما في ذلك ١٠٠٠٠٠٠ عضو جديد خلال المائة عام القادمة، وإنشاء احتياطي عمل من شأنه أن يضمن ٥٠ في المائة على الأقل من استحقاقات العمال في حالات الفصل المبرر.

ختاماً، أهنئ منظمة العمل الدولية مرة أخرى باسم وفدي وأكرر التزامنا بدعمها كحافز وقوة تنسيق في مواجهة التحديات المتعلقة بحماية حقوق العمل. إن السنوات المائة المقبلة ستجلب تحديات جديدة، ولكن بريادة المنظمة والتزام الدول الأعضاء، نحن على يقين من أننا سنمضي قدماً لا في تنفيذ الهدف ٨ فحسب، بل وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ككل.

والإتجار بالأطفال. وأود أيضاً أن أشدد على أهمية القضاء على جميع أشكال استغلال الأطفال، بما في ذلك عمل الأطفال؛ وزواج الأطفال والزواج القسري والمبكر، وكل أشكال استغلال الأطفال، التي تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان لأضعف الفئات.

وأود أيضاً أن أسلط الضوء على الصلة بين سياسات العمل والسياسات التعليمية. لذلك، وخلال الرئاسة الأرجنتينية لمجموعة الـ ٢٠، عقدنا اجتماعاً مشتركاً لوزراء العمل ووزراء التعليم. ومن أجل مواجهة تحديات مستقبل العمل معاً، نحتاج إلى التفكير على المدى الطويل والنظر في التكامل بين مجالات التعليم والعمل.

في الختام، أود أن أعرب عن امتناني لمنظمة العمل الدولية في مساعدة البلدان على المضي قدماً نحو عالم يصبح فيه العمل اللائق للجميع واقعا.

**السيدة روزا سوازو (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية):**

يعرب وفدي عن امتنانه لعقد هذا الاحتفال بالذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية. ويسرنا أن نشارك الآخرين في تهنئة المنظمة على الخطوات الكبيرة التي قطعتها منذ تأسيسها في عام ١٩١٩.

تدرك جميع الدول تمام الإدراك الطابع الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكيف تؤثر الإنجازات في تنفيذ أحد أهداف التنمية المستدامة على تنفيذ الأهداف الأخرى وتتقاطع معها. ولذلك، فإن الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، هو عنصر أساسي في جهود هندوراس للقضاء على الفقر وعدم تخلف أحد عن الركب.

وتقوم هندوراس بعمل مكثف من أجل مواءمة تخطيطنا الطويل الأمد مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لذلك، وفي

وعلى ذلك صدرت أحكام تشريعية لتنظيم المفاوضات الجماعية، بهدف حسم النزاع العمالي الجماعي أو تحسين شروط وظروف العمل أو رفع الكفاءة الإنتاجية.

واعتمدت لائحة تنظيمية لتدبير السلامة والصحة المهنية في المنشآت الخاضعة لقانون العمل من أجل بيئة عمل آمنة وسالمة وصحية وفق المعايير الدولية؛. وتطوير منظومة تفتيش العمل، حيث تم تعزيزها بعدد كاف من مفتشي العمل المؤهلين والمدربين بالتعاون مع منظمة العمل الدولية لمراقبة تطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها في سوق العمل.

في الختام، نود التأكيد على دعم سلطنة عمان التام لمنظمة العمل الدولية لتحقيق أهداف مبادرة مستقبل العمل وتمكين دول العالم من استثمار مواردها الطبيعية لتهيئة فرص عمل لائقة صديقة للبيئة.

**السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أود أن أهنئ الجميع هنا على الذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية بوصفها أقدم الهيئات في منظومة الأمم المتحدة وإحدى أكثرها نفوذاً. ويسرنا أن منظمة العمل قد واصلت تعزيز مركزها بوصفها الهيئة العالمية المعنية بوضع برامج العمل والجانب الاجتماعي. ويتسع نطاق التعاون بين الاتحاد الروسي ومنظمة العمل الدولية.

ونعرب عن تقديرنا لخبرتها في تسوية المنازعات العمالية وتطوير الشراكات الاجتماعية وتنظيم سوق العمل وتحسين معايير التشريعات العمالية. وقد صدقت روسيا الآن على ٧٧ من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وعلى جميع اتفاقياتها الأساسية.

وتعدُّ الذكرى المئوية معلماً هاماً في تاريخ منظمة العمل، وسيكون من الأهمية بمكان الاستفادة القصوى من مؤتمر العمل الدولي الثامن بعد المائة المقرر عقده في حزيران/يونيه لمناقشة

**السيد الحارثي (عمان):** يسعدني أن أهنئ منظمة العمل الدولية بمناسبة انطلاق احتفالية الذكرى المئوية تحت شعار "مستقبل العمل". إن تعاون المجتمع الدولي، وبالأخص هذه المنظمة العريقة، مع الشركاء الاجتماعيين ستكون له إسهامات إيجابية على مستقبل العمل للجميع، يصاحبه مردود اجتماعي واقتصادي مستدام.

ومن مبدأ التزامها بمعايير العمل المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، وقعت سلطنة عمان، ممثلة بأطراف الإنتاج الثلاثة - وزارة القوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة عمان، والاتحاد العام لعمال سلطنة عمان - على مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١١ لتنفيذ البرنامج الوطني للعمل اللائق. وتم تجديدها في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ لمدة عامين. وبالإضافة إلى ما تم أعلاه، ولزيادة الحماية للعمال ولضمان عدم تعرضهم لانتهاكات واستغلال من قبل البعض، انضمت حكومة سلطنة عمان إلى عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، حيث صادقت على أربع اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية، بالإضافة إلى التصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحفظ الحقوق لجميع أطراف الإنتاج في مواقع العمل.

ومن الجوانب المهمة التي حرصت عليها السلطنة وأولتها أهمية كبيرة وضع منظومة تشريعية تكفل حقوق العمال دون أي تمييز، بما يتفق مع معايير العمل الدولية، لما لها من أثر في ازدهار التنمية ونمو الاقتصاد والاستقرار الوظيفي والسلم الاجتماعي، حيث نص قانون العمل وقراراته التنفيذية على أهم الحقوق الأساسية للعمال، ومنها تشجيع العمال على تكوين نقابات تهدف إلى رعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم، وتحسين حالتهم المادية والاجتماعية وتمثيلهم في جميع الأمور المتعلقة بشؤونهم. وقد وصل عدد النقابات حتى نهاية عام ٢٠١٨ إلى ٢٦١ نقابة وخمس اتحادات واتحاد عام لعمال السلطنة. ونعمل على تعزيز الحوار الثنائي بين العمال وأرباب العمل،

ميدفيديف، ما يؤكد سمو علاقتنا مع منظمة العمل الدولية. ويحدونا الأمل في تساعد الزيارة المقبلة لرئيس الوزراء إلى جنيف في تعزيزها أكثر.

وتستند رؤية الاتحاد الروسي لمستقبل العمل إلى نهج شامل وأهمية تحقيق التوافق الاجتماعي بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال. وهي تستند إلى أحكام الصكوك الدولية الأساسية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإعلانات زعماء مجموعة العشرين ومجموعة البريكس التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، فضلا عن اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة. وركزنا عند صياغة سياستنا الوطنية بشأن مستقبل العمل على ثلاثة عناصر رئيسية: البعد الإنساني، وهيئة أماكن عمل عالية الجودة، ومؤسسات فعالة. ونحن عازمون على مواصلة الإسهام في تعزيز مبادئ العمل اللائق والشراكة ووضع نهج ثلاثي الأطراف، علاوة على بلورة استراتيجية لتطوير علاقات العمل الاجتماعي في الأجل الطويل ومحورها الإنسان.

السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به المراقب عن دولة فلسطين باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وتهنئ منظمة العمل الدولية على احتفالها بالذكرى المئوية لإنشائها.

ويشهد عالم العمل تغيرات كبيرة اليوم. وتمثل العولمة الاقتصادية والثورة التكنولوجية الجديدة وتغير المناخ والتحويلات الديمغرافية تحديات هائلة وفرصا جديدة لسوق العمل. ولذلك، فإن موضوع هذا الاجتماع -مستقبل العمل - يكتسي أهمية خاصة. وتود الصين أن تقدم الاقتراحات التالية.

أولا، لكي تغتنم الدول الفرص التي وفرها التقدم التكنولوجي إلى عالم العمل، فإن عليها المضي قدما في تحويل العمالة وتطوير نماذج العمل الجديدة، فضلا عن فتح حيز جديد في سوق العمل عن طريق الابتكار. ثانيا، من أجل المضي قدما في

المسائل الاستراتيجية مثل مستقبل العمل عموما ومكانة منظمة العمل ودورها على الصعيد العالمي. ونؤيد صياغة واعتماد إعلان الذكرى المئوية، الذي ينبغي أن يركز على تحقيق نتائج عملية ملموسة. ومن شأن الاستنتاجات التي خلصت إليها اللجنة العالمية لمستقبل العمل أن تمضي شوطا طويلا في وضع الأساس المفاهيمي للإعلان. وبوجه عام، فإن مقترحات المدير العام لمنظمة العمل تعد تجسيدا كافيا للاتجاهات الحالية والتحديات التي نواجهها في مجال العمل، فضلا عن أهداف المنظمة في المستقبل. وهي مقترحات جديرة بالتأييد. ونرى أن من الأهمية بمكان أن نواصل جهودنا الرامية إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مجال العمل.

ونتطلع إلى الزيارة التي قام بها المدير العام للمنظمة في سوتشي للمشاركة في افتتاح أسبوع روسيا المعني بالصحة والسلامة المهنيين في ٢٢ نيسان/أبريل الذي تم توقيته بالتزامن مع الذكرى المئوية للمنظمة، وقد كان موضوعه الشامل هو مستقبل الصحة والسلامة المهنيين. وبالمناسبة، فإن ذلك لم يكن الحدث الوحيد في بلدنا. فقد عقدنا في ٤ و ٥ شباط/فبراير في أوبا في جمهورية باشكورتستان، منتدى دوليا بشأن مستقبل العمل بالتزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية لمنظمة العمل، بمشاركة نحو ٦٠٠ من ممثلي الحكومات والشركاء الاجتماعيين والدوائر الأكاديمية من العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم.

وسيفتح غدا معرض مواضيعي مكرس لهذا الحدث الهام في مجلس النواب، مجلس دوما الدولة التابع لجمعيتنا الاتحادية. ونعمل أيضا على إقامة احتفال في أيار/مايو في القصر التاريخي التابع لوزارة الخارجية في بلدي. ويمثل كل ذلك إسهام روسيا في تنفيذ اقتراح المدير العام لمنظمة العمل الداعي لأن تحتفل الدول الأعضاء بالذكرى المئوية بإقامة أحداث هامة على الصعيد الوطني. وسيتأسس الوفد الروسي في الدورة التذكارية لمؤتمر منظمة العمل المقرر عقده في حزيران/يونيه رئيس الوزراء ديمتري

العمل، والحد من عدم المساواة وتحقيق هدف العمل اللائق على أساس الاقتراح الصيني.

وقد خلقت مبادرة الحزام والطريق عددا كبيرا من فرص العمل في البلدان الواقعة على امتداد الطريق. وأنشأت الصين، بالتعاون مع البلدان المعنية، ما يزيد على ٨٢ مجمعا للتعاون الخارجي وفرت أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل للمجتمعات المحلية. وسيعقد "المنتدى الثاني للحزام والطريق للتعاون الدولي" في وقت متأخر من الشهر الحالي. ونحن على ثقة من أننا سننشئ شراكات أقوى ونحقق نتائج ملموسة أكثر في جهود الحزام والطريق للتعاون، ما يسهم بقدر أكبر في جهود العمالة في البلدان المعنية.

وفي الختام، أتمنى كل التوفيق والنجاح لمنظمة العمل في توفير خدمة أفضل لهيئاتها الثلاثية وهي تدخل قرنا جديدا، وفي تعبئة الجهود المتضافرة لأجل تحقيق مستقبل أفضل للعمل.

**السيدة ميلز (جامايكا)** (تكلمت بالإنكليزية): ترحب جامايكا بهذه الفرصة للمشاركة في الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية. ونحن فخورون بأن شاركنا مع بلجيكا في وقت سابق من هذا العام في تقديم القرار الذي يدعو الجمعية العامة للاحتفال على نحو مناسب بهذه المناسبة الطيبة (القرار ٧٣/٢٨٢).

ومع اعتمادها ١٨٧ من اتفاقيات العمل منذ إنشائها، ما فتئت منظمة العمل الدولية ثابتة في عزمها على كفاءة التحسين المستمر لظروف العمل والحقوق الخاصة للعمال. فللمنظمة سجل إنجازات طويل ومتميز، يمكن لها أن تفخر به بحق. وقد كانت مدونة الممارسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعالم العمل لعام ٢٠٠١، التي طُبعت ووُزعت بـ ٣٠ لغة، إلى جانب قانون العمل الدولي المنقح لعام ٢٠٠٨، لوضع المعايير، تدل على الطابع التفاعلي للمنظمة مع التحديات المعاصرة. وينطبق الشيء نفسه على البرامج القطرية

الإصلاحات الهيكلية في جانب العرض وتوسيع نطاق العمالة الخضراء، ينبغي للدول أن تنفذ الاستراتيجيات القائمة على الابتكار والعمل باستمرار على تعميق الإصلاحات الهيكلية وتحويل مكاسب هذه الإصلاحات والابتكارات إلى فرص عمل أفضل، من حيث النوعية والكم بغية تعزيز العمل اللائق. ثالثا، لأجل الاستجابة بفعالية لشيخوخة السكان، ينبغي للدول أن تطور اقتصاداتها الفضية بغية إيجاد المزيد من فرص العمل والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الأثر السلبي لهذه الاتجاهات الديمغرافية في سوق العمل. رابعا، فيما يتعلق بتحسين نظم إدارة العمل وتعزيز العمل الكريم، تؤيد الصين مبادرة منظمة العمل بشأن إدارة العمل، فضلا عن جهودها الرامية إلى استكشاف الخيارات المتاحة لإصلاح آلية الإشراف وضمان أن يظل العمل اللائق والعدالة الاجتماعية هدفين شاملين من أهداف منظمة العمل في رحلتها المستقبلية خلال القرن الجديد.

وفي غضون السنوات الأخيرة، حققت برامج الصين في مجالي الموارد البشرية والضمان الاجتماعي نتائج هامة. واستمر ارتفاع مستويات العمالة مقترنا بميكل عمالة أمثل وانخفاض نسبي في معدلات البطالة. وحافظ وضع العمالة في بلدنا على استقراره إلى حد كبير، في حين يمضي إصلاح الضمان الاجتماعي قدما. وأنشئ نظام ضمان اجتماعي وطني يشمل الحضر والمناطق الريفية على حد سواء وتزداد فوائده باطراد. ويستمر أيضا تحسين نظام توزيع الدخل. وتؤدي الآلية الثلاثية الأطراف دورا يزداد قوة. وتكفل الحماية الجيدة لحقوق العمال ومصالحهم، في حين تتسم العلاقات بين العاملين وأصحاب العمل بالتناغم والاستقرار. وتسهم هذه الإنجازات ليس في تحسين وحماية رفاه الشعب الصيني فحسب، بل أيضا في ضمان العمالة المنتجة للصينيين على الصعيد العالمي وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي الأساسي، وارتفاع نسبة الدخل الناتج عن

وننضم إلى منظمة العمل الدولية في احتفالها بهذا اليوم مع احتفال جامايكا بالذكرى المئوية للقانون النقابي الخاص بها. وسنحيي هاتين المناسبتين البارزتين بالأنشطة الملائمة، التي تشمل جميع المعنيين لدينا - من العمال وأرباب العمل والحكومة - فضلاً عن شركائنا الدوليين، بما في ذلك منظمة العمل الدولية.

**السيد كوبا (إندونيسيا)** (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشيد بالجمعية العامة ومنظمة العمل الدولية لتنظيمهما هذا الحدث التاريخي.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما ممثل تركيا بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وممثل فلسطين، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وإنه لشرف لي أن أنضم إلى جميع الحاضرين في هذه القاعة اليوم للاحتفال بالذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية. ما فتئت منظمة العمل الدولية، طوال قرن من الزمن، تؤدي دوراً محورياً في النهوض بالعدالة الاجتماعية. وهي دعامة أساسية للحفاظ على السلام. إن موضوع "مستقبل العمل" مهم، وخاصة للبلدان التي ستمتع قريباً بالعائد الديمغرافي لها. غير أن المستقبل ليس بعيداً كما نعتقد؛ في الواقع، إنه حل بالفعل.

فالتكنولوجيا والثورة الصناعية الرابعة، أو الصناعة ٤.٠، بدأت تسود بالفعل في الاقتصاد العالمي. وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وضعت إندونيسيا مختلف برامج التدريب المهني التي تُدمج تكنولوجيا المعلومات و ٣٤ من معايير الكفاءة الوطنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وقد أنشأت ٩ وكالات لإصدار الشهادات في هذا الصدد. وتتضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص لتحسين تلبية الطلب في سوق العمل في الاقتصاد الرقمي الجديد من أجل الحد من عدم توافق المهارات، الذي نُنظر إليه باعتباره واحداً من أوجه القصور للعمل اللائق.

للعمل اللائق، الذي تُقدّم المنظمة من خلاله الدعم التقني وغيره إلى الدول الأعضاء. إن الجهود الحالية الرامية إلى تعزيز القدرات التقنية للمنظمة وتحسين تحليلها للسياسات هي موضع ترحيب، بل وتلقى التشجيع من وفد بلدي.

وجامايكا من بين تلك الدول التي ارتبطت بعلاقة دائمة مع منظمة العمل الدولية منذ أن أصبحنا عضواً فيها، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، بعد أربعة أشهر فقط من نيلنا الاستقلال. وتتسم علاقتنا بالاحترام المتبادل والتعاون. وتواصل جامايكا احترام مبادئ العمل اللائق. وقد حافظنا على علاقات ثلاثية قوية جداً، وحققنا نتيجة لذلك أوجه تقدم ملموسة في تنفيذ قوانين العمل. وعلى مرّ السنين، صدّقت جامايكا على ٣١ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية وعلى بروتوكول واحد، بما في ذلك جميع الاتفاقيات الأساسية الثماني، أي تلك المتعلقة بالعمل القسري، وحرية تكوين الجمعيات، وحماية حق التنظيم النقابي، والمفاوضة الجماعية، والمساواة في الأجور، والتمييز، والحد الأدنى للسن، وأسوأ أشكال عمل الأطفال.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، صدّقت جامايكا على اتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦ بصيغتها المعدلة، وأصبحت بذلك العضو الرابع والثمانين في منظمة العمل الدولية الذي يصدق عليها. وفي نفس السنة، صدّقت جامايكا أيضاً على بروتوكول اتفاقية إلغاء العمل الجبري، تمشياً مع تصميمنا على مكافحة الاتجار بالأشخاص والعمل القسري بجميع أشكاله.

يرتكز التزامنا بتعزيز العمل اللائق على قرارنا بالتصديق، في عام ٢٠١٦، على اتفاقية منظمة العمل الدولية C189، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية العمال المنزليين. إن دعمنا لبناء مجتمع منصف وعادل، والتزامنا بذلك، يُستكمل بإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ويظل دعمنا والتزامنا قويين وثابتين.

باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة الدول الأفريقية على التوالي.

وبالنسبة لنا، كبلد، تصادف هذه المناسبة حدثاً تاريخياً جليلاً، إذ يجري الاحتفال بالذكرى المثوية لمنظمة العمل الدولية مع اختتام الاحتفال بالذكرى المثوية لميلاد عظيمنا، نيلسون مانديلا.

فمنذ تأسيسها في عام ١٩١٩، ظلّت منظمة العمل الدولية الوكالة الوحيدة الثلاثية الأطراف في الأمم المتحدة التي تسعى من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في عالم العمل. ولا تزال مهمتها، وهي تسترشد بالاعتراف الضمني بأن العمل اللائق يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالسلام والرخاء والتقدم في العالم، ذات أهمية اليوم.

وتحتفل جنوب أفريقيا هذا العام بمرور ٢٥ عاماً من الحرية والديمقراطية - ديمقراطية تحققت، أساساً، من خلال النضال المتواصل للعمال والدعم الثابت من منظمة العمل الدولية. إن تاريخ النضال ضد الفصل العنصري في مجموعته يؤكّد على محورية العمّال وحقوقهم وظروف العمل والرفاه العام في نجاح وازدهار أي مجتمع. وتساعد مساهمة منظمة العمل الدولية العمال في بلدي على مكافحة الظلم في مكان العمل، وتعطي الأمل والتشجيع إلى الكفاح الأوسع نطاقاً من أجل التحرير الوطني. وتتقدّم جنوب أفريقيا باعتراز ودون تردد بالشكر إلى منظمة العمل الدولية.

ومع بدء منظمة العمل الدولية قرنّها الثاني للنهوض بالعدالة الاجتماعية في عالم العمل، ما زال يثلج صدورنا بالتوصيات الصادرة عن اللجنة العالمية لمستقبل العمل، التي يشترك في رئاستها الرئيس رامفوسا مع رئيس وزراء السويد، السيد ستيفان لوفين. ومن خلال هذه التوصيات، تعيد الجهات الفاعلة الحقيقية في الاقتصاد تنشيط عقد اجتماعي محوره الإنسان يتركز على مبادئ العدالة الاجتماعية - وهي رؤية منظمة العمل الدولية.

لا يمكن لتطوير التكنولوجيا أن يضمن تحقيق العمل اللائق. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا عن طريق تعزيز حقوق العمل وتغطية الضمان الاجتماعي وتوفير الدخل اللائق. إن فرص العمل اللائق تنطوي على الكرامة والمساواة والشعور بالرفاهية، بما في ذلك للعمال المهاجرين. وفي هذا الصدد، تؤمن إندونيسيا بأن السياسات الشاملة للحماية الاجتماعية عنصر أساسي من أجل القضاء على عدم المساواة. وتبذل حالياً جهوداً لتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي لجميع السكان فضلاً عن توفير التغطية الصحية للجميع ونظام الضمان الاجتماعي للعاملين.

إن الشباب هم الأطراف الفاعلة الرئيسية عندما ناقش مستقبل العمل. وبالنسبة إلى بلد له عائد ديمغرافي مثل إندونيسيا، يكتسي إيجاد فرص عمل لائق لشبابنا أهمية قصوى. وإذا فشلنا في توفير الاستجابات السياساتية الكافية والموجهة توجيهاً جيداً، فسنواجه ارتفاعاً في معدل البطالة. ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة. ويجب على سياسات سوق العمل في المستقبل أن تُمكن العمال الشباب من الاستفادة الكاملة من سوق العمل. ونؤيد استمرار تركيز منظمة العمل الدولية على هذه المسألة.

وفي الختام، أتمنى لمنظمة العمل الدولية ذكرى مثوية سعيدة. ونتطلع إلى ١٠٠ سنة أخرى.

**السيدة ساران (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):**

باسم رئيس بلدي، فخامة السيد ماتامبلا سيريل رامفوسا، وأمة جنوب أفريقيا بأكملها، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيسة الجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، على عقد هذا الاجتماع الهام الرفيع المستوى، وهو جمعٌ يتيح لنا الفرصة للاحتفال بمعلم بارز ولنهنئ منظمة العمل الدولية فيما تحتفل بذكرها المثوية.

يدلى بهذا البيان مع تأييد البيانين اللذين أدلى بهما كل من المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لرواندا، اللذين تكلمتا

إن ما يجعل منظمة العمل الدولية فريدة داخل منظومة الأمم المتحدة هو تأسيسها بناء على مبدأ العلاقة الثلاثية الأطراف في وضع المعايير والسياسات المتعلقة بالمسائل العمالية. ويكفل هذا النهج الثلاثي أن تحظى المنظمة بدعم واسع النطاق من جميع أصحاب المصلحة فيها. كما يكتسي النهج الثلاثي أهمية على الصعيد الوطني، وهو أسلوب عمل متأصل في ثقافة الحوار الاجتماعي في بلجيكا.

ولا تدخر بلجيكا وسعا من أجل جعل العمل اللائق في صدارة جدول أعمالها السياسي. وتنتشطر الرؤية القائلة بأن العمل اللائق يسهم في النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في سوق العمل والحد من أوجه عدم المساواة ومكافحة الفقر وحماية أكثر الفئات ضعفا. وبالإضافة إلى ذلك، نحن على اقتناع بأن توفير العمل اللائق للجميع يحد من احتمالات عدم الاستقرار الاجتماعي، بل وحتى نشوب نزاعات.

كما سنواصل دعم أهداف منظمة العمل الدولية في حالات المشاشة والنزاع والأزمات خلال فترة عضويتنا الحالية في مجلس الأمن. وينبغي ألا ننسى أن المنظمة قد أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة من أجل الإسهام في إحلال سلام دائم من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية وإيجاد وظائف.

فتحقيق العدالة الاجتماعية أمر مستحيل من دون احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية تكوين الجمعيات. وعلينا جميعا واجب حماية حقوق النقابات. وأي شكل من أشكال العنف ضد ممثلي النقابات والناشطين النقابيين أمر غير مقبول.

وتتيح لنا الرئاسة المشتركة لمجموعة أصدقاء العمل اللائق الفرصة لمواصلة تعزيز العمل اللائق في إطار التفكير الجاري في مستقبل العمل الذي أطلقه المدير العام لمنظمة العمل الدولية، غاي رايدر. ويجب تحديث الفرص والتحديات بشكل منهجي في سياق التغير التكنولوجي والرقمنة والتجارة الإلكترونية

ويدعونا قادتنا إلى إدارة القوى التحويلية لأسواق العمل وتسخيرها لتحقيق هدف واحد: عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ونحن مدعوون إلى التركيز على ما ينبغي القيام به لتهيئة أفضل مستقبل لأكثر عدد ممكن من الناس في عالم عمل مختلف تمام الاختلاف. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا نجحنا في بناء عالم لا يؤدي فيه العمل إلى الاستغلال التجاري للإنسان، بل إلى رفع مستوى المعيشة وحماية الحقوق وتوفير إمكانية الرقي - عالم يتساوى فيه الرجل والمرأة في مكان العمل أمام القانون وتتوفر لهما فيه الحماية من التحيز والظلم. وعلى نحو ما يوصي تقرير منظمة العمل الدولية "العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقا"، فإن ذلك يتطلب القيام باستثمارات تحويلية تسعى إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وتطوير الاقتصاد الريفي واستكشاف المؤشرات التكميلية للتنمية البشرية والرفاه.

أود أن أختتم بياني بالاعتباس من الرئيس رامافوزا:

"تتوقف حظوظنا الجماعية على خلق مجتمع يتمتع فيه كل إنسان بالكرامة من خلال العمل وفي العمل، على حد سواء".

ولذلك، فإننا بحاجة إلى مواصلة الحوار بشأن هذه التوصيات في الأمم المتحدة من أجل كفالة اتباع نهج محوره الإنسان في تشكيل مستقبل العمل لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب.

**السيد كورمان (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** نرحب بالذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية ونفخر بقدرتنا على الاحتفال بتأسيسها اليوم. إن بلجيكا عضو مؤسس في منظمة العمل الدولية، وهي أحد البلدان التسعة التي ساهمت في صياغة النظام الأساسي لها. ولا يزال التزامنا يتجدد اليوم في رئاستنا المشتركة مع جامايكا لمجموعة أصدقاء العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة هنا في نيويورك.

ذلك مستقبل العمل والإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونرحب بعمل اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل. وأعتقد أن تقريرها "العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقاً" يشكل أساساً بالغ الأهمية للمناقشات المتعلقة بمستقبل العمل. وأود بصفة خاصة أن أسلط الضوء على أهمية حقوق المرأة ومشاركتها على قدم المساواة في سوق العمل، وهو أمر أساسي بالنسبة لمستقبل العمل ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم التأكيد مراراً على أن وجود مجتمعات تنسم بقدر أكبر من المساواة والشمول يؤدي إلى وجود اقتصادات أقوى، وأن الزيادة في عمالة المرأة تؤدي مباشرة إلى النمو الاقتصادي.

وفي الأسبوع الماضي، استضافت آيسلندا مؤتمراً عُقد بالتعاون مع مجلس وزراء دول شمال أوروبا ومنظمة العمل الدولية بشأن مستقبل العمل والقضايا المتصلة بالمساواة بين الجنسين في قضايا عالم العمل. وفي كلمتها، تناولت رئيسة وزراء آيسلندا الفجوة في الأجور بين الجنسين والعملية التي تقوم بها الحكومة لتنفيذ قانون عام ٢٠١٨ المتعلق بشهادة الأجر المتساوي، الذي يلزم الشركات والمؤسسات التي يعمل فيها ٢٥ موظفاً أو أكثر بإجراء مراجعة حسابية للمساواة في الأجر.

وقد وُضع معيار الأجر المتساوي بتعاون وثيق بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين. وينقل هذا المعيار المسؤولية عن كفالة المساواة في الأجر من فرادى الموظفين إلى صاحب العمل. وبذلك، يكون أصحاب العمل الآن مسؤولين عن ضمان عدم التمييز في الأجور في مؤسساتهم أو شركاتهم. وبذلك، حددت آيسلندا هدف سد الفجوة في الأجور بين الجنسين بحلول عام ٢٠٢٢.

وعلى الصعيد العالمي، لا تزال الفجوة في الأجور بين الجنسين مستمرة، ولا يزال أماننا الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وآيسلندا هي أحد البلدان التي شرعت في جهود

والتشغيل الآلي والتصنيع الآلي، وكذلك في سياق الاقتصاد الأخضر الجديد، وبشكل أعم، في سياق العولمة المستمرة.

وقد أدى الاقتصاد المعولم وتدويل سلاسل القيمة وإفراضية العمالة إلى إيجاد بيئة عمل جديدة. وأحياناً ما تتعرض النماذج التقليدية للحوار الاجتماعي ومعايير العمل التقليدية، بما في ذلك الفرص المتاحة لتكوين جمعيات، للضغط. فسوق العمل آخذ في التطور نحو مفهوم عمل مختلف، يتقلص في ظل الأمن الوظيفي بالمعنى التقليدي وتزداد المرونة. ويجب أن ندير هذه التغييرات بشكل جيد، مع الأخذ في الاعتبار أوجه انعدام الأمن التي تسببها. ويجب أن يظل الجانب اللائق للعمل هو طموحنا الرئيسي في تحديد معايير العمل في المستقبل.

وستواصل بلجيكا الدفاع عن نموذجها للحوار الاجتماعي باعتباره مثالا لسوق عمل معولم، يمكن فيه للأطراف الثلاثة - أرباب العمل والعمال والحكومات - الاجتماع مع تحمل كل طرف لمسئوليته، وحيث يعملون معا على تعزيز العمل اللائق وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام بوصفه هدفاً عالمياً.

ويشكل هذا الاحتفال فرصة عظيمة للإشادة بمنظمة العمل الدولية بوصفها شريكا أساسياً لبلجيكا، وجهة فاعلة رئيسية داخل الأمم المتحدة من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونتمنى لها كل النجاح فيما تواصله الوفاء بمهمتها.

**السيدة إيليرشودوتير (آيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية):**  
تؤيد آيسلندا البيان الذي أدلى به أمس ممثل السويد باسم الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

نحتفل اليوم بالذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية، وهي معلم بارز يؤكد من جديد قوة تعددية الأطراف ومرونتها ويمكن أن تشكل مصدر إلهام لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها خلال تصدينا للتحديات المعاصرة في الوقت الراهن، بما في

التصدي لهذه التحديات، يتعين على منظمة العمل الدولية تكييف أنشطتها تماما مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونعتقد أن مبادراتها المثوية لمستقبل العمل هي ما هو مطلوب بالضبط للتصدي لتلك التحديات المتعددة.

بينما نتمنى لمنظمة العمل الدولية الأفضل، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أنها لا تعمل في فراغ. فنجاحاتها وإخفاقاتها تجسد الاتجاهات العالمية، والتي تعد للأسف أبعد ما تكون عن الاعتدال. وما فتى العالم يشهد اضطرابات خلال معظم القرن الحادي والعشرين. ولا تزال هناك الكثير من الحروب والنزاعات. وتتصاعد حدة التوترات الدولية. والتعاون بين القوى العظمى يتضاءل. وما لم يتغير هذا السياق، ستثبت كافة الجهود المبذولة في مجالات محددة عدم جدواها في نهاية المطاف. والمطلوب هو إجراء حوار أمني شامل على الصعيد العالمي. فلنقم أولا بإصلاح الكل، وبعد ذلك سسكون من الأيسر ترتيب الأجزاء والتفاصيل.

**السيد كاكانور (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** إن الاحتفال بالذكرى السنوية المثوية لتأسيس منظمة العمل الدولية لحظة تاريخية. ولذلك أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيسة الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الاستثنائي جدا.

لقد اضطلعت منظمة العمل الدولية، أقدم وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بدور محوري في بعض أصعب الأزمت الاقتصادية والسياسية في تاريخ العالم منذ عام ١٩١٩. وربطت الهند ومنظمة العمل الدولية دائما علاقات خاصة للغاية. ولم تكن الهند عضواً مؤسساً للمنظمة فحسب، بل كانت عضواً دائماً في هيئتها الإدارية منذ عام ١٩٢٢. ويسعدنا تحديداً أن منظمة العمل الدولية، في إطار الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الذي أبرم مؤخراً، قد نالت تقديراً كبيراً بسبب القيمة الفريدة التي تضيفها على المسائل المتعلقة بعمل المهاجرين.

التعاون التي يضطلع بها التحالف الدولي للمساواة في الأجور، بقيادة منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مما يسهم في تحقيق الغاية ٨-٥ من أهداف التنمية المستدامة، التي تركز على المساواة في الأجر بين المرأة والرجل عن العمل المتساوي القيمة.

يمثل احتفال اليوم فرصة للتأكيد مجدداً على التزامنا بمواصلة تعزيز دور منظمة العمل الدولية والاعتراف بأهميتها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والنظام المتعدد الأطراف ككل.

**السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالإنكليزية):** تأسست منظمة العمل الدولية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إلى جانب العديد من المنظمات الأخرى التي كثيراً ما نسميها الجيل الأول من المنظمات الدولية. ولم تستمر الكثير منها بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن منظمة العمل الدولية استمرت. ويبرهن ذلك على رؤية مؤسسيها واستبصارهم الدائمين. والواقع أن الأساس المنطقي لإنشائها، وهو ارتباط السلام والرخاء والعدالة الاجتماعية ارتباطاً لا ينفصم، صحيح اليوم كما كان صحيحاً قبل قرن. ويفضل منظمة العمل الدولية، شهد العالم تطوراً وانتشاراً لعدد كبير من اتفاقيات العمل الدولية. وقد ساهم تنفيذها بشكل هائل في تحقيق عمل أكثر إنصافاً في جميع أنحاء العالم. ويفضل منظمة العمل الدولية، تأسس نمط ثلاثي من التعاون فيما بين الحكومات وأرباب العمل ونقابات العمال. وقد كف ذلك باستمرار عدم تجاهل المصالح الرئيسية لأي طرف في العمل.

إننا نتناول اليوم مسألة مستقبل العمل. وتواجه منظمة العمل الدولية العديد من التحديات المعاصرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإننا نشهد التقدم التكنولوجي والأنماط الجديدة من الإنتاج العالمي وسلاسل الإمداد وتزايد عدم المساواة وزيادة السكان وتفاقم تغير المناخ واستمرار السخرة. وعلاوة على

الأذن بوضع جدارية جميلة رسمها الفنان البارز فيكتور آش، على الجدار الجنوبي للبعثة الدائمة للهند. في هذه الجدارية، يسبح رائد فضاء في حالة انعدام الجاذبية في الفضاء وينظر إلى الأرض ليجد أن العالم مكان أكثر خضرة عما كان عليه قبل ٢٠ عاما. الهند من بين تلك البلدان التي ساهمت بقدر كبير في تلك الزيادة التي أكدتها مؤخرا بيانات مستقاة من سواتل الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء. ومستقبل أكثر مراعاة للبيئة يشكل أيضا أملا للوظائف المراعية للبيئة والمستدامة. وبهذه الملاحظة الإيجابية، أود دعوة الجميع للحضور إلى البعثة الهندية لرؤية تلك الجدارية الجميلة.

**السيدة ميلواني (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أولا، تود مملكة هولندا أن تهنيئ منظمة العمل الدولية على الاحتفال بالذكرى السنوية المئوية لتأسيسها. على مدار المائة عام الماضية، اعتمدت منظمة العمل الدولية ما يقرب من ٢٠٠ من معايير العمل الدولية، كل منها يعد إنجازاً كبيراً، مما مهد الطريق لأكثر من مجرد عمل لائق. ولا يبين لنا كل معيار منها مدى تأثير منظمة العمل الدولية على حياة الناس فحسب، بل يوضح كيف يمكنها إنقاذ الأرواح.

وخلال حلقات النقاش بالأمس، استمعنا إلى الكفاح الشخصي للعمال الذين تتأثر حياتهم بشدة بالقرارات التي تتخذها منظمة مثل منظمة العمل الدولية. وهذا هو بالضبط مكان تأثير منظمة العمل الدولية: على حياة الأفراد. لا يتعلق الأمر بالحكومات والمنظمات أو النظم؛ بل بالأشخاص وجعل حياتهم أفضل. واليوم نحتفل بقيمتها.

وفي ضوء ذلك، ترحب مملكة هولندا بتقرير منظمة العمل الدولية عن مستقبل العمل المعنون "العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقاً" وتركيزه على خطة محورها الإنسان. والسؤال الآن هو كيف يمكن لمنظمة العمل الدولية تطوير الأولويات لضمان المضي قدما بالتركيز على الإنسان. لذلك فإن مملكة هولندا تؤيد

إن القلق إزاء تأثير التكنولوجيا على عالم العمل ليس بالأمر الجديد. فلطالما أثارت الأسئلة المتعلقة بكيفية تشكيل التكنولوجيا للعمل والعمالة وكيفية تشكيل المجتمع للتكنولوجيا من خلال الخيارات والسياسات مناقشات عامة مكثفة. وعلى الرغم من أن التغيير كان دائما عاملا ثابتا في الحياة العملية للإنسان - من اكتشاف النار إلى إرسال سيارة رياضية حمراء للطيران في المريخ - فإن الثورة الصناعية الرابعة، التي تتميز بتقاربها بين العوالم المادية والرقمية والبيولوجية ستضيف بعد عدم القدرة على التنبؤ لعامل التغيير.

وإذا كان للناس أن يحصلوا على مستقبل آمن يتسم بالكرامة والأمن الاقتصادي والمساواة في عصر التكنولوجيا الرقمية، سيتعين ترجمة الأبعاد الأوسع نطاقا للتنمية، بما في ذلك الحقوق وتحسين البيئة المواتية التي توسع نطاق الفرص المتاحة للأشخاص لتحسين رفاههم، وإعادة النظر فيها. ويجب تمييز إمكانية التشغيل الآلي عن اعتماد التشغيل الآلي. في حين أن عددًا كبيرًا من المهام قد يكون تلقائيًا تقنيًا، سيعتمد تكنولوجيات محددة على تفاعل معقد بين عدة عوامل، بما في ذلك تكلفة العمل ومستويات التعليم والمهارات والأطر القانونية للابتكار وسياسات حماية اليد العاملة.

إن أكثر من ٥٠ في المائة من سكان الهند تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما، وأكثر من ٦٥ في المائة تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما. وبينما نتكلم اليوم، تبدأ الانتخابات الوطنية في الهند. ولمعلومات الجمعية العامة، سيدي ١٥ مليون شاب من الفئة العمرية ١٦ إلى ١٨ سنة بأصواتهم للمرة الأولى. وهذه الخصائص الديموغرافية جعلت التعليم والعمل اللائق أولوية أساسية، ويرتبطان ارتباطا وثيقا.

و إحياء لاحتفالات الذكرى السنوية المئوية لمنظمة العمل الدولية والذكرى السنوية الخمسين بعد المائة لميلاد المهاتما غاندي، في تعاون مبتكر حقا مع منظمة العمل الدولية، صدر

إن منظمة العمل الدولية هي وكالة الأمم المتحدة الثلاثية الأطراف الوحيدة. وهي تضم الحكومات وأرباب العمل وممثلي عمال ١٨٧ من الدول الأعضاء من أجل تحديد معايير العمل، ووضع السياسات، ووضع برامج لتعزيز العمل اللائق للجميع. وتتطلع مملكة هولندا إلى مواصلة تقديم الدعم، والمساهمة بنشاط في أعمال منظمة العمل الدولية، ولا سيما في إطار تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكفالة مواءمة السياسات من أجل تعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز النمو، والقدرة على الصمود؛ والأهم من ذلك، توفير العمل اللائق للجميع.

**السيد أحمد تاج الدين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** يادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يعثتم هذه الفرصة لتهنئة منظمة العمل الدولية بمناسبة الذكرى المئوية لإنشائها. وتؤكد ماليزيا من جديد دعمها لمبادرات الذكرى المئوية التي أكدتها منظمة العمل الدولية لفائدة جميع أصحاب المصلحة.

وفي بداية الثورة الصناعية الرابعة، التي يواجهها العالم في الوقت الراهن، نشهد صناعات يدفعها تقارب التكنولوجيات المتقدمة، مثل التحكم الآلي، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، من بين أمور أخرى. وهذا التحول يمكن أن يُريك كل صناعة تقريبا في كل بلد، وهو آخذ في التطور بسرعة أكبر، وله تأثير أكبر من أي من الثورات الصناعية السابقة. وهو يحول أيضا أماكن العمل في العالم، مع توقع إيجاد وإلغاء وظائف لا تحصى بوتيرة سريعة، وما يستتبعه هذا الإرباك من آثار اجتماعية عديدة.

إن العمالة منخفضة المهارات، مثل مشغلي الصناعات التحويلية، تبدو من بين الوظائف التي ربما تكون معرضة للخطر، حيث يستعاض عنها تدريجيا بالروبوتات أو غير ذلك من النظم الحاسوبية. أما من ناحية الجانب المشرق، فسيكون هناك طلب على اليد العاملة العالية المهارة من أجل تصميم وتطوير البرمجيات، والذكاء الاصطناعي، وتشغيل البرامج في

تماما اعتماد إعلان في مؤتمر العمل الدولي لمنظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه. يجب أن يعترف الإعلان بإنجازات منظمة العمل الدولية على مدى المائة عام الماضية، وفي نفس الوقت، يبين على تلك الإنجازات من خلال وضع إجراءات جديدة وملموسة للمضي قدماً في منظمة العمل الدولية. لذلك تعتقد مملكة هولندا أنه من الضروري تناول الأولويات الست التالية.

أولا، يجب أن تتركز مناقشتنا على إطار عقد عمل عالمي محتمل، استنادا إلى إعلان فيلادلفيا.

ثانيا، يجب أن تكون هناك مناقشة عامة بشأن إطار للتعليم مدى الحياة، بما في ذلك تدريب العمال وتزويدهم بالمهارات استنادا إلى احتياجات سوق العمل. وينبغي لنا أن نسعى إلى وضع إطار يساعد الشركاء الاجتماعيين والحكومات عند تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية.

ثالثا، ينبغي أن نبحث إمكانية وضع اتفاقية أساسية بشأن السلامة والصحة المهنيين. ومن شأن ذلك أن يتيح مناقشة تفضي إلى أعلى مستوى من الحماية لجميع العمال.

رابعا، يجب أن نعزز عملية تحديث اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية القائمة. ويجب أن يهدف هذا إلى وضع مجموعة من الاتفاقيات الحديثة والقوية لتأمين أعلى مستوى من الحماية، وكفالة نطاق كاف للتنفيذ.

خامسا، بناء على النقطة السابقة، نحن بحاجة إلى زيادة تعزيز نظام الإشراف، ولا سيما من خلال إنفاذ المعايير الأساسية لمنظمة العمل الدولية، استنادا إلى التشريعات الدولية والوطنية.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى تعزيز الحوار الاجتماعي من خلال الابتكار، وتوسيع نطاق شرعية وقوة استنتاجات سياسة منظمة العمل الدولية وموقفها، في الإطار المتعدد الجنسيات. وفي إطار العمل في هذا الصدد، ينبغي أن نركز جهودنا أيضا على الحوار الاجتماعي عبر الحدود.

في أن تتمكن المنظمة من توفير الدعم التقني بشأن هذه المسألة، لا سيما في مجال التحضير لتنمية الموارد البشرية من أجل تلبية الاحتياجات المقبلة، ومطالب الدول الأعضاء.

وبالتشاور مع منظمة العمل الدولية، فإن ماليزيا حاليا في المرحلة النهائية من وضع اللمسات الأخيرة على البرنامج القطري بشأن العمل اللائق، والمنتظر التوقيع عليه أثناء مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه المقبل. وتعتقد ماليزيا أن من شأنه أن يساعد على معالجة مختلف التحديات والمسائل المطروحة بشأن تعزيز العمل اللائق، الأمر الذي يمكن أن يشكل جزءا لا يتجزأ من التنمية الوطنية.

وفي الختام، تقدر ماليزيا الدور الفريد الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية للحفاظ على معايير العمل الدولية، وتعتقد أنها حيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة. وتؤكد ماليزيا مجددا التزامها التام بمدفنا المشترك المتمثل في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وستواصل العمل عن كثب مع منظمة العمل الدولية وجميع الجهات المعنية في هذا الصدد.

**السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية):** في هذه المناسبة التذكارية وهي الذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية، تعرب سري لانكا عن أحر التهاني للمنظمة بشأن عملها الدؤوب في تعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وحقوق العمل. وفي الواقع، تكتسب الرسالة المحورية للعدالة الاجتماعية معنى جديدا، وأهمية، وأصدا، بينما نمضي قدما نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتقوم منظمة العمل الدولية بدور حيوي في تعزيز الفرص المتاحة للرجال والنساء للحصول على عمل لائق ومنتج، مع التمتع في نفس الوقت بالحقوق الأساسية، مثل الكرامة الإنسانية والمساواة والحرية والأمن. ولسري لانكا تاريخ من التعاون القوي والمرن مع منظمة العمل الدولية منذ أن أصبحت

سوق العمل الحالية والمقبلة. وتعتقد ماليزيا في تناولها لمستقبل العمل الذي قد تطوره الثورة الصناعية الرابعة أو تلغيه، أن النظام التعليمي ينبغي أن يعكس هذه التغييرات. إن التعرض للثورة الصناعية الرابعة يمكن أن يساعد في تطوير القوى العاملة الماهرة لتلبية سوق العمل.

وفي هذا الصدد، أنشأت حكومة ماليزيا إطار التعليم العالي من أجل معالجة قضايا وتحديات الثورة الصناعية الرابعة. وفي هذا الإطار، يتعين على الجامعات تغيير مناهجها وطريقة إيصالها للتأكد من حصول خريجيها على وظائف. ومن التدابير المتخذة إعداد خريجين ذوي مهارات كلية ومتوازنة، ويمكنهم مباشرة الأعمال الحرة، ويستطيعون التكيف مع الوظائف التي لم تنشأ بعد، وملئها. وإلى جانب ذلك، ينبغي تغيير عملية التعليم والتعلم بتضمينها أحدث التكنولوجيات.

واعترافا من ماليزيا بالحاجة إلى تحقيق الهدف المتمثل في توفير العمل اللائق للجميع، مما يشمل زيادة الجهود الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في سوق العمل، قامت بتنفيذ برامج للارتقاء بمهارات العمال وإكسابهم مهارات جديدة. ويجري التأكيد على التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين من أجل إعداد عمال ذوي مهارات عالية. وفي هذا السياق، وضعت الحكومة برامج لتعزيز التعاون بين التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين والجهات الفاعلة الصناعية، فضلا عن مؤسسات التدريب الخارجية، بهدف تعزيز عمليتي التعليم والتعلم. وفي الآونة الأخيرة، أنشأت حكومة ماليزيا مجلس إدارة المعهد الصناعي، الذي يضم جميع أصحاب المصلحة لضمان تلبية جميع مؤسسات التدريب للمتطلبات الحالية للجهات الفاعلة الصناعية.

وبينما نؤيد التغيير الذي يمكن أن تقدمه الثورة الصناعية الرابعة، ترحب ماليزيا بتقرير اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل، الذي يستند إلى خطة تركز على الإنسان. ويحددنا الأمل

ويمكن للذكاء الاصطناعي التكنولوجيات الأخرى أن تساعد الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للفقير، والجوع، والتعليم، والرعاية الصحية، وحماية بيئتنا. ويمكن أن يكون للرقمنة أثر إيجابي على قوة الابتكار في البلدان النامية.

ومع ذلك، يجب أن نكفل اتخاذ التدابير اللازمة لوضع السياسات وتوفير فرص للناس، لا سيما شبابنا، لاكتساب المهارات الجديدة والمهمة المطلوبة لمواجهة هذه الحقائق المتغيرة بسرعة. ويجب أن نعمل على إشراك الشباب في تلك الجهود، وأن نضمن بشكل استباقي مشاركتهم في التسخير الفعال للتكنولوجيا لتحسين نوعية الحياة واستدامتها على كوكبنا. ويتمثل التحدي في الاستفادة من إيجابيات التقدم التكنولوجي، مع التقليل إلى أدنى حد من سلبيات البطالة التكنولوجية أو العمالة الناقصة.

بالنسبة لسري لانكا، تكتسي تنمية مهارات الشباب أهمية حاسمة. ففي عام ٢٠١٤، شاركت سري لانكا والبرتغال، مع مشاركين آخرين تحت رعاية الأمم المتحدة، الدعوة إلى أفراد يوم لتنمية المهارات يستفيد منه شباب العالم. ومنذ ذلك الحين، تما انفكت تُنظم في ١٥ تموز/يوليه من كل عام فعاليات في جميع أنحاء العالم للاحتفال باليوم العالمي لمهارات الشباب، بغية إبراز الحاجة الملحة إلى سد الفجوة في مهارات الشباب في عالم يتزايد فيه التوجه التكنولوجي ومعالجة مسألة البطالة والعمالة الناقصة في صفوف الشباب. مرة أخرى، نقدر الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية لجعل ذلك الحدث مثمرا.

نغتتم هذا الحدث الاحتفالي بوصفه فرصة سانحة للحكومات لتأكيد وترسيخ التزامها بغية زيادة الوصول إلى المهارات الرقمية، وتعزيز تدريب الشباب، ومساعدة العمال في إعداد أنفسهم للفرص المقبلة في التحول التكنولوجي الذي نشهده حاليا.

عضوا في المنظمة عام ١٩٤٨. وقد أنشئ المكتب القطري لمنظمة العمل الدولية في سري لانكا عام ١٩٨٤، وصدقت سري لانكا على ٤٣ من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك جميع الاتفاقيات الأساسية الثماني. وتنشط منظمة العمل الدولية في سري لانكا في عدد من المجالات، مثل الوظائف الخضراء، والأجور، والضمان الاجتماعي، وهجرة العمالة، ومكافحة الاتجار بالبشر والعمل القائم على التكنولوجيا، بما في ذلك تخطيط الهياكل الأساسية الصغيرة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وما إلى ذلك. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للإسهام الإيجابي لمنظمة العمل الدولية في تنمية سوق العمل الاجتماعي والاقتصادي لسري لانكا، وأود أن أعرب عن شكرنا العميق لذلك.

وترحب سري لانكا بمبادرة رئيس الجمعية العامة لوضع العمل اللائق كأحد الأولويات السبع في جدول أعمال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، وتهيئة الفرص لمناقشة التحديات الملحة التي نواجهها بينما نسعى لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وترى سري لانكا أن العمل اللائق أمر أساسي للجهود الرامية إلى الحد من الفقر، ووسيلة لتحقيق التنمية المنصفة والشاملة والمستدامة. ويتطلب هذا تجديد الالتزام من جانبنا بالأهداف الأساسية لمنظمة العمل الدولية.

إن الحد من عدم المساواة أمر أساسي لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. وقد اتخذت الحكومة مبادرات مختلفة في السنوات الأخيرة للحد من عدم المساواة في الحصول على الخدمات والفرص؛ ورغم ذلك، ما زالت هناك تحديات قائمة.

فالتكنولوجيات الرائدة مهياة لتغيير طريقة الاستهلاك والإنتاج والعيش والعمل للسكان. ومن المسلم به على نطاق واسع أن التكنولوجيا الجديدة تتيح تحديد منظور الإحاطة بالتحديات التي نواجهها بوصفنا مجتمعا عالميا، والتصدي لها.

يوفر لهم الحماية القانونية والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية.

من الواضح أننا نتفق جميعاً على أن وجود مجموعة واسعة من الشراكات أمر بالغ الأهمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. وتعمل الحكومة الملكية التايلندية بشكل وثيق مع القطاع الخاص والشباب لتعزيز الاقتصاد الأخضر. وفي أعقاب الزيارة التي قام بها فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال إلى تايلند في العام الماضي، وضعت خطة عمل تايلند بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وهي الآن في المرحلة النهائية.

إن تايلند، إذ تحتفل بهذه الذكرى المئوية، تود أن تؤكد من جديد التزامها الثابت بمواصلة تعزيز وتوطيد جهودها الرامية إلى تحقيق مستقبل حافل بالعمل، عمل لائق وعمل المستدام للجميع.

**السيد غرينون (كينيا)** (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به المراقب الدائم لدولة فلسطين بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، والبيان الذي ألقاه الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة باسم مجموعة الدول الأفريقية.

يري وفدى أن الوقت مناسب لعقد هذه الجلسة العامة بشأن مستقبل العمل، ويغتنم هذه الفرصة لتهنئة منظمة العمل الدولية بمناسبة الذكرى المئوية التي سيحتفل بها في تشرين الأول/أكتوبر.

منذ عام ١٩١٩، ما برح العمل يتطور ويتغير. التقدم واضح وقد سهّلت التكنولوجيا إنجاز المهام. ولكن التكنولوجيا تتقدم بسرعة كبيرة، بفضل التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما

**السيد سرفيهوك (تايلند)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين.

إن تايلند، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة العمل الدولية، ولما لها من باع طويل في التعاون مع المنظمة، تهنئ المنظمة تهنئة حارة على إحياء ذكراها السنوية المائة.

استند تأسيس منظمة العمل الدولية إلى مجموعة من المبادئ التي وضعت حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في صميمها. لقد قطعنا شوطاً طويلاً ولكننا ما زلنا بحاجة إلى الوفاء بالكامل بالتطلعات السابقة والنهوض بالتزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لقد صادقت تايلند على ١٩ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية وبروتوكول واحد، وظلت تعمل باستمرار مع العديد من أصحاب المصلحة لسد الثغرات الموجودة في عملية التنفيذ بوضع البشر في صميم خطة عمل المستقبل. ويشمل ذلك تحسين عملية توظيف العمال، وزيادة تكافؤ الفرص أمامهم، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وضمان السلامة المهنية، ومعالجة جوانب الضعف الوظيفي الناشئة عن التحول التكنولوجي، وذلك من بين أمور أخرى. وفي وقت سابق من هذا العام، أودعت تايلند صك تصديقها على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل في صيد الأسماك، (رقم ١٨٨) لعام ٢٠٠٧، مما جعلها أول بلد في آسيا يصادق على هذا المعيار الهام لحماية العمل.

من بين الجهود الطموحة جدا التي قامت بها الحكومة الملكية التايلندية للتغلب على العجز في العمل اللائق وتسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة القضاء على مواطن الضعف لدي العمال المهاجرين عن طريق تصويب أوضاع أكثر من مليونين من العمال المهاجرين غير الموثقين في تايلند، مما

في عام ٢٠١٧، شرعت وزارة الإعلام والاتصالات والتكنولوجيا في كينيا في برنامج للتدريب على المهارات الرقمية لتمكين مليون شاب من تأمين العمل على الإنترنت، مثل نسخ النصوص والبرمجيات. وقد مكن هذا البرنامج العديد من الشباب من تأمين العمل وإنشائه على الإنترنت.

إن التعليم والتعلم مدى الحياة هما العمود الفقري لأي نمو اقتصادي في أي بلد. وتولي كينيا أهمية كبيرة للتعليم المبكر، وقد جعلت الحكومة التعليم الابتدائي والثانوي مجانياً وإلزامياً لجميع الأطفال. وتواصل الحكومة أيضاً تمويل الطلاب في مؤسسات التعليم العالي من خلال القروض الطلابية والمنح الدراسية. وتجري ترجمة ذلك إلى قوة عاملة أكثر ابتكاراً ومهارة.

في هذه المرحلة، اسمحو لي أن أؤكد كلمات السيد غاي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية. بينما تحتفل منظمة العمل الدولية بذكرها المثوية، يجب على المنظمة أن تساعد في معالجة عدم المساواة في عالم العمل، من خلال جهود أعضائها البالغ عددهم أكثر من ١٨٠ دولة، وتحقيقاً لهذه الغاية، أن تدعو إلى القضاء على جميع أشكال السخرة والعنف الجنساني، والتحرش في مكان العمل.

في الختام، أود الإشارة إلى أن كينيا دولة ديمقراطية ناضجة تحترم حرية تكوين الجمعيات. في الواقع، يوجد في كينيا نقابات عمالية نشطة للغاية، وهي تشجع المفاوضة الجماعية وتؤيد مبادئ منظمة العمل الدولية الخاصة بالقضاء على العمل القسري وعمالة الأطفال والتمييز في العمل.

**السيدة زابيا (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية):** يأتي الاحتفال بالذكرى السنوية المائة لإنشاء منظمة العمل الدولية في وقت حرج، حيث سياسات العمل والسياسات الاجتماعية محور تحولات حاسمة في مجتمعاتنا. وكما تمت الإشارة في سياق هذه المناقشة، يعيد عدد من العوامل تشكيل عالم العمل بشكل هيكلي، ولتلك العوامل تأثير عميق على نوع الوظائف

في ذلك الذكاء الاصطناعي، الذي يجل على نحو متزايد محل المهام التي يقوم بها الناس تقليدياً. وهذا يشكل تحديات خطيرة، لأنه ليس لدى جميع البلدان القدرة التكنولوجية للاستفادة من التكنولوجيات الناشئة.

ويركز الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع. وما زالت نوعية الوظائف، ولا سيما بالنسبة للشابات والشباب، تشكل الخطة التي تحظى بالأولوية في جميع المناطق الإقليمية، على الرغم من أنها تواجه قيوداً على جانبي الطلب والعرض في سوق العمل، مما يؤدي إلى عدم التوافق من حيث احتياجات الوظائف وتوفرها. وتنبغي معالجة تلك الاحتياجات لتأمين فرص العمل في المستقبل لسكاننا المتزايدين عدداً.

ويعتقد وفد بلدي أن النمو الاقتصادي عامل مهم في توفير فرص العمل، وزيادة العمالة الكريمة، والقضاء على الفقر. واعترافاً بذلك، حددت حكومتي أربعة مجالات ذات أولوية لمعالجتها في السنوات الخمس المقبلة وهي: الأمن الغذائي، والإسكان الميسور التكلفة، والرعاية الصحية الشاملة، والصناعة التحويلية. وكل مجال

من هذه المجالات ذات الأولوية موجه نحو القضاء على الفقر وتحسين مستويات معيشة شعبنا.

وينص دستور كينيا على وجوب تقييد جميع التعيينات في القطاع العام بالقاعدة الثالثة فيما يتعلق بأي من الجنسين. شهدنا على مر السنين، زيادة هائلة في عدد النساء في المناصب العليا، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لأن المرأة لا تزال تمثل أكبر قسط من مقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر، ومن بين الذين يعيشون ويعملون في القطاعات غير الرسمية.

من السوق بسبب التغييرات في نظام العمل، عن طريق تكيف سياساتنا الخاصة برفاه العمال والحماية الاجتماعية.

وتتجلى الركيزة الثانية في معالجة فجوة الأجور بين الجنسين بشكل فعلي وزيادة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل.

وأخيراً، فإن إيطاليا ملتزمة بالتعاون الدولي. من أجل التكيف بشكل أفضل مع الديناميات الجديدة وتحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ونحتاج إلى المزيد من التعاون الدولي فيما يتعلق بتبادل أفضل الممارسات، وتحسين المعايير وتعزيز بناء القدرات والمساعدة التقنية. ويتعين على الحكومات والمؤسسات الدولية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين، توجيه هذه الديناميات سريعة التطور في اتجاه التوصل إلى حلول متوازنة ومثمرة ومستدامة.

وفي هذا السياق، فإن ولاية منظمة العمل الدولية السارية منذ ١٠٠ عام "لتعزيز العدالة الاجتماعية وتعزيز العمل اللائق من خلال وضع معايير العمل الدولية" هي أكثر أهمية من أي وقت مضى، ويمكن أن تساعدنا على التكيف مع الواقع الجديد مع الحفاظ على استمرار قيام سياسات العمل لدينا على نهج يقوم على الحقوق.

وإيطاليا، باعتبارها إحدى الدول المؤسسة التسع لمنظمة العمل الدولية وإحدى الدول المدونة الرئيسية لدستورها، هي داعم ثابت للمنظمة. ونحن فخورون بشكل خاص باستضافة مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في مدينة تورينو، وهو مركز امتياز في مجال تنمية المهارات وبناء القدرات، وخاصة فيما يخص البلدان النامية، في مجال العمل، وتوفير الوظائف، والسياسات الاجتماعية والعمالة. وسنستمر أيضاً في المشاركة بنشاط في مناقشة مستقبل العمل في الأمم المتحدة. وخلال هذه الفترة، فإننا نتطلع إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى

وجودها. وتدفعنا التكنولوجيا والابتكار صوب نموذج جديد في العلاقة بين العمل والإنتاجية والعمالة. وتؤثر التغييرات الحاسمة في مجتمعاتنا من حيث التركيبة الديمغرافية والتعليم والقواعد الاجتماعية وأساليب الحياة بشكل مباشر على طريقة تنظيم العمل والقيام به.

وقد زادت العولمة من إمكانات أسواق العمل وسلاسل الإمداد باليد العاملة، وتنقل القوى العاملة، لكنها في بعض الحالات عمقت من عدم المساواة وتركت الفئات الضعيفة مهمشة، سواء عبر البلدان أو داخلها. إن الاستفادة من فوائد تلك التغييرات الهيكلية مع معالجة آثارها المدمرة المحتملة في الوقت نفسه، يتطلب مزيجاً جديداً من السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تجمع بين استثمارات أكبر في رأس المال البشري وتوفير حماية اجتماعية أكثر فاعلية ونطاقاً.

تنص المادة ١ من الدستور الإيطالي على أن إيطاليا جمهورية ديمقراطية تقوم على العمل. والعمل في صميم ديمقراطيتنا. وجعلت الحكومة الإيطالية شمول الجميع إحدى أولوياتها من خلال تشجيع الإصلاحات التي تتمحور حول الناس وتهدف إلى القضاء على الفقر والتهميش الاجتماعي، تمثياً مع أهداف الاتحاد الأوروبي وسياساته. وتعتمد الاستراتيجية التي يتم تنفيذها على ثلاث ركائز، وتناسب بشكل جيد مسألة الحياة المهنية متعددة المراحل.

وتتجلى الركيزة الأولى في نظام الدخل الأساسي الذي سيدعم المحتاجين خلال فترات عدم التوظيف أو عندما لا تكون الإيرادات كافية لضمان حياة كريمة. ولجعل هذه الميزة فعالة، سيتم أيضاً تعزيز نظام السياسات النشطة ودجمه مع الخدمات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، سيتم تعزيز قابلية التوظيف من خلال سياسات التعلم مدى الحياة. ويتمثل الهدف النهائي في ضمان انتقال عادل للعاملين في القطاعات التي تخرج تدريجياً

ونظمتنا خلال شهر كانون الثاني/يناير في شبلي حلقة دراسية دولية بشأن العمل الكريمة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ودأبت حكومة الرئيس سيباستيان بينيرا إيشينيك على الترويج لمجموعة متنوعة من مشاريع التشريعات التي تهدف إلى معالجة التغيرات الحالية التي نشهدها في سوق العمل اليوم، وإعداده للمستقبل ومحاوله فتح أبواب العمل أمام الشرائح المهمشة تقليدياً من السكان، وجعل التوفيق بين العمل والحياة الشخصية والعائلية حقيقة واقعة، مع احترام وتعزيز حقوق العمال وتحقيق التنمية المستدامة في وقت واحد. ويهدف مشروع التشريع هذا إلى ضمان مستقبل عمل يكون عادلاً ومنصفاً وشاملاً للجميع وصديقاً للبيئة، ومرتباً بالعمل عن بُعد، ويوفر عقوداً خاصة للشباب والطلاب، مع توفير الرعاية النهارية للجميع ويشمل، من بين أمور أخرى، عاملين مستقلين.

وتتطلع شبلي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل بشأن التنمية المستدامة، حيث سنقدم استعراضنا الوطني الطوعي الثاني. وسوف يمنحنا ذلك فرصة لإطلاع مختلف البلدان على التقدم الذي أحرزناه والتحديات التي واجهناها فيما يتعلق بجدول الأعمال. وكجزء من الاستعراض الذي سنقدمه، سيحظى الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، بالأولوية. نحن نؤمن بأنه يمثل هدفاً هاماً بشكل خاص من أهداف التنمية المستدامة حيث تتضمن غاياته بوضوح الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ويتناول الإنتاجية الاقتصادية، وتوفير العمل اللائق وريادة الأعمال، والإبداع والابتكار، وتعزيز شبكات التوزيع المالي، وغيرها.

في الختام، ستواصل شبلي، مسترشدة بهذه الأفكار والأهداف، المشاركة في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، ونرجو للمنظمة كل النجاح في السنة الأولى من القرن الثاني لأنشطتها.

القادم المقرر عقده في شهر تموز/يوليه، وخاصة إلى استعراض الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة.

**السيد سكوكنيك تايبا (شبلي) (تكلم بالإسبانية):** نخيي الدول الأعضاء وممثلي مختلف قطاعات المجتمع المدني، ولا سيما ممثلي منظمة العمل الدولية الحاضرين معنا هنا اليوم، ونحن نحتفل بالذكرى المئوية لتأسيسها.

تؤيد شبلي البيان الذي أدلى به أمس ممثل كوستاريكا بالنيابة عن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن إحدى السمات المميزة لمنظمة العمل الدولية التي تشكل في رأينا، الطريق إلى الأمام فيما يتعلق ببناء مجتمع أكثر عدلاً وأكثر سلاماً هي نهجها الثلاثي. حيث يجمع هذا النهج بين مختلف أصحاب المصلحة في عالم العمل في حوار اجتماعي بهدف إبرام اتفاقات على نحو يصب في الصالح العام للمجتمع. وليس هناك شك في أن سوق العمل يتغير، ويشكل الاحتفال بهذه الذكرى فرصة عظيمة للتفكير في ما ينتظرنا عالمياً في عالم العمل. ولا يمكننا اعتبار هذه المسائل مسائل محلية بل هي مسائل عالمية تؤثر في سياق يشمل أبعاداً مختلفة من حياتنا.

لقد وضعت منظمة العمل الدولية الأساس لبناء شكل جديد من أشكال الحوكمة من خلال مبادراتها ومناقشاتها الرئيسية بشأن قضايا مثل الأمور الجنسانية، والعمالة وبناء الاقتصاد الأخضر ومستقبل العمل، إلى جانب جميع التحديات الرئيسية وما تثيره من عدم يقين. وفي هذا السياق، نحن فخورون بأن نذكر ونبرز في هذه المناسبة العمل الذي أنجزه مواطننا السفير خوان سومافيا، الذي شغل منصب المدير العام لمنظمة العمل الدولية من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١٢، وهي الفترة التي جرى خلالها توطيد العديد من العناصر والمفاهيم التي تميز منظمة العمل الدولية اليوم، وجدول أعمالها المستقبلي. وعلى سبيل مواصلة إعادة تأكيد التزامنا التاريخي تجاه منظمة العمل الدولية، نحن هذا العام عضو في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية،

تقديم المساعدة التقنية لزيادة التجارة وتعزيز حشد الموارد المحلية وإدارة برامج التمكين الاقتصادي للمرأة. وعلاوة على ذلك، فإن مؤسسة المملكة المتحدة للتمويل الإنمائي ومنظمة تنمية الكمنولث تستثمران في شركات تدعم بشكل مباشر ثلاثة أرباع مليون وظيفة. وتدفع هذه الشركات ضرائب قدرها ٣,٥ بلايين دولار للحكومات المحلية وتوفر خدمات مالية حيوية لـ ٤٥ مليون شخص.

وفي ضوء استعراض هدف التنمية المستدامة ٨ خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه واستعراض المملكة المتحدة الوطني الطوعي المقبل، نحث على الإسراع في إحراز تقدم بشأن التصدي للعمل القسري وعمل الأطفال، بهدف القضاء على الرق المعاصر وتحقيق الغاية ٧-٨ من غايات أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ندعو إلى التعجيل بتنفيذ برنامج عمل منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق في سلاسل الإمداد العالمية.

مرة أخرى، نشكر الرئيسة على عقد هذا الحدث وعلى حلقات النقاش الحوارية المثمرة أمس.

**السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، أشكر الرئيسة على تنظيم هذا الاجتماع التذكاري الرفيع المستوى. لقد بنت منظمة العمل الدولية، على مدار ١٠٠ عام منذ بدء عملها، إرثاً قويا من معايير العمل ومن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. ويقدر وفد بلدي الدور الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في تعزيز برنامج العمل اللائق على الصعيد العالمي.

لقد شهد عالم العمل تحولا كبيرا. وزادت مشاركة المرأة زيادة كبيرة. وشهدت البلدان تحولات ديمغرافية لم يسبق لها مثيل. وفي عصر الثورة التكنولوجية السريعة هذا، قد يتمكن الذين ينجحون في مواكبة هذا التغيير السريع من جني ثمار الثورة الصناعية الرابعة، غير أن الذين يُصنفون في أسفل درجات سلم

**السيد روسكو (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** تشكر المملكة المتحدة الرئيسة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام.

وتؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

وأشارك المتكلمين السابقين في التنويه والاحتفاء بمناسبة مرور قرن على إنشاء منظمة العمل الدولية. إن المملكة المتحدة فخورة بدورها في تاريخ منظمة العمل الدولية. فقد شارك هارولد باتلر، وهو موظف مدني بريطاني، في الأعمال التي أدت إلى إنشائها وأصبح ثاني مدير عام لها في عام ١٩٣٢. وشارك في صياغة إعلان فيلادلفيا المحامي البريطاني ويلفريد جينكس، الذي أصبح بعد ذلك سادس مدير عام للمنظمة في عام ١٩٧٠. وبطبيعة الحال، لدينا مدير عام بريطاني ممتاز اليوم. وبالتالي، فإننا نرتبط بعلاقة وثيقة نفخر بها مع منظمة العمل الدولية.

إن منظمة العمل الدولية تضطلع بدور حاسم في تعزيز العدالة الاجتماعية. فقد حددت المعايير بخصوص المجالات ذات الأولوية، مثل العمل القسري وأوقات العمل والسلامة. وهي توفر الحماية للفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال. غير أن هذه الذكرى المثوية فرصة للتطلع إلى المستقبل. ونرحب باللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية. إن عالم العمل آخذ في التغيير، الأمر الذي يطرح تحديات وفرصا كبيرة، مثل العدد غير المسبوق من الشباب الذين ينضمون للقوى العاملة وأثر التكنولوجيا على العمل.

ومن أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ثمة حاجة إلى تحقيق نمو مستدام يخلق وظائف بوفرة، الأمر الذي سيساعد على الحد من عدم المساواة ويدعم المساواة بين الجنسين ويسهم في القضاء على الفقر. وتؤيد المملكة المتحدة طائفة واسعة من المبادرات التي تسهم في إيجاد فرص عمل لائق وفي تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولا، بما في ذلك من خلال

غير أن تركيزنا يجب أن يظل على الإنسان. وتظل مثل منظمة العمل الدولية هي المنارة في ذلك الصدد.

**السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):**  
ترحب حكومة المكسيك بعقد هذه الجلسة للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية، تلك المنظمة التي وضعت المعايير لزيادة حقوق العمال والإنتاجية والحوار الاجتماعي.

لقد مكنت المعايير الدولية لمنظمة العمل الدولية من إحراز تقدم في حماية الضمانات لجميع العمال. وتعيد المكسيك تأكيد التزامها، بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيسها، بحقوق العمال. وإنه لمن دواعي سروري البالغ أن أؤكد من جديد التزام بلدي بالاتفاقيات الثماني الأساسية للمنظمة، مع دخول الاتفاقية بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يوفر النطاق الواسع للإطار المعياري لمنظمة العمل الدولية وتوصياتها أساساً متيناً للمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤيتها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع بإيجاد فرص عمل لائق من خلال تهيئة بيئة مواتية وتوفير طبقات من الحماية الاجتماعية الشاملة للتصدي لأوجه عدم المساواة وتلبية احتياجات أضعف الفئات الاجتماعية.

ويجب علينا أن ندرك أن منظمة العمل الدولية لا تدعونا، في إطار هذا الاحتفال، إلى التفكير في إنجازاتها، بل تحثنا على تصور ما يمكن أن يكون عليه مستقبل العمل الذي نشده على الصعيد العالمي.

نعلم جميعاً أن عالم العمل يشهد عملية تغيير كبيرة نتيجة للتقدم التكنولوجي والتشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي والتصنيع الآلي والتطور الديموغرافي وديناميات جديدة في علاقات العمل

التنمية يتخلفون كثيراً عن الركب. وهذه المحنة ليست حالة جوفاء أخلاقياً فحسب، ولكنها غير مثمرة اقتصادياً.

وثمة دور هام لمنظمة العمل الدولية، في ضوء ذلك الواقع، في ضمان كرامة وقيمة العمالة البشرية. ويحثنا التباعد الذي يلوح في الأفق نتيجة للتغيرات التكنولوجية على الاستثمار في التعليم مدى الحياة وعلى محور الأمية الرقمية. وبالتالي، فقد أصبح مبدأ العمل اللائق أكثر أهمية اليوم. وينبغي أن تكون هجرة اليد العاملة مسألة اختيار لا إكراه، بالنسبة للعمال.

وبالمثل، يجب احترام وكفالة حقوق العمال المهاجرين. ويعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك هدف التنمية المستدامة ٨ بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، على تعزيز القدرات البشرية وضمان الشمول في سوق العمل. وتحتاج البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى تعاون دولي أكبر لإيجاد فرص عمل مدفوع الأجر.

أود أن أعرض بإيجاز مبادرات نيبال. لقد وضعت حكومة نيبال قوانين عمل من أجل تنفيذ الحكم الدستوري المتعلق بالحقوق في العمل. وتم إنفاذ الحد الأدنى للأجور في جميع القطاعات. ومن شأن البرامج الرئيسية، مثل برنامج رئيس الوزراء للتشغيل وبرنامج الرئيس للأعمال الحرة، إيجاد فرص عمل إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نيبال استحدثت مؤخراً نظام ضمان اجتماعي قائم على المساهمات لجميع العمال.

أخيراً، أود أن أشدد على نقطتين. إن الاحتفال بالذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية، وهي أقدم وكالة متخصصة للأمم المتحدة، يشكل رداً مناسباً على المشككين في إنجازات تعددية الأطراف. وإن محور الأنشطة الاقتصادية يتحول بشكل متزايد تجاه الروبوتات والذكاء الاصطناعي والبرامج الحاسوبية،

على مكافأة عادلة ومنصفة والحصول على التعليم العام والرعاية الصحية عوامل أساسية في السياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

وبموجب مرسوم صادر عن رئيس جمهورية قيرغيزستان، تم اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة لجمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠١٨-٢٠٤٠. وهذه الاستراتيجية، تهدف في المقام الأول، إلى تهيئة بيئة للتنمية البشرية وتحقيق إمكانات كل شخص يعيش في بلدنا وتضمن ثروة شعبنا. وفي إطار هذه الإستراتيجية، يعتبر تعزيز العمل اللائق لكل من يستطيع العمل ويرغب في ذلك من الأولويات الرئيسية.

إن الحقوق الأساسية للمواطنين ومبادئ العلاقات في مجال العمل محددة ومضمونة بموجب الدستور الحالي لجمهورية قيرغيزستان. فقانون العمل، الذي اعتمد في ٢٠٠٤، يحدد الحقوق الأساسية للعمال، وفقا للاتفاقيات المصدق عليها.

وفي الوقت الحالي، أنشأ الأساس القانوني لنظام الشراكة الاجتماعية في إطار علاقات العمل ويشمل قانون العمل في جمهورية قيرغيزستان، بما في ذلك قوانين الاتحادات المهنية ونقابات أرباب العمل والمعاهدات الجماعية والشراكات الاجتماعية في مجال علاقات العمل في جمهورية قيرغيزستان. ومنذ عام ١٩٩٧، تم التوصل إلى معاهدات عامة ثلاثية بين الحكومة والنقابات وأرباب العمل. وسنويا تقبل جمهورية قيرغيزستان المراسيم القانونية الجديدة أو تجري التعديلات اللازمة على تشريعات العمل الحالية.

وأود أن أشدد على أنه، بناء على مبادرة من جمهورية قيرغيزستان، يحتفل باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية منذ عام ٢٠٠٩. ومنذ انضمام قيرغيزستان عام ١٩٩٢ إلى منظمة العمل الدولية، ساعدت المنظمة بلدي كثيرا في ذلك البعد. وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، فإننا نعتزم وضع وتنفيذ برنامج جديد بشأن العمل اللائق لفترة منتصف المدة المقبلة.

وأشكال العمالة. وهذه التحديات لا تمثل بالضرورة تهديدا لاستقرار العمالة، ولكنها بالتأكيد تمثل فرصا كبيرة. إن فهم العناصر الأساسية التي تحول أسواق العمل سيسمح لنا بفهم تأثيرها على المجتمع، وبالتالي، وضع خارطة طريق لمعالجة هذا التحول الذي سيمهد الطريق للتنمية المستدامة.

من المرجح استبدال ما بين ثلث ونصف جميع فرص العمل المتاحة في الوقت الراهن بالتشغيل الآلي في السنوات الـ ٢٥ القادمة. ولن تتطابق مهارات اليوم مع فرص العمل غدا، وقد تصبح المهارات الجديدة التي يجري اكتسابها قديمة. وفي هذا السياق، من المهم إيجاد بديل يركز على الأشخاص واقتراح حلول ومقترحات جديدة لسياسات العمل تشمل المشاركة النشطة للوكلاء الاجتماعيين، والنظر في واقع الاقتصاد العالمي وعلاقات العمل الجديدة والآثار السلبية المحتملة لتطوير التكنولوجيا.

إن مستقبل العمل قيد البناء. وسيرتهن نجاحه بقدرتنا على تحديد التحديات بشكل أفضل وإيجاد الحلول بشكل أكثر دقة وفعالية للمشاكل التي تؤثر على عالم العمل وستؤثر فيه. والمكسيك على يقين من أن دعم منظمة العمل الدولية سيكون عاملاً رئيسياً في أوقات التحول العميقة هذه، وأن رؤيتها العالمية ستثري منظورات سياسات العمل التي ستشكل مستقبل العمل الذي نصلو إليه.

**السيدة مولدويسايفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالإنكليزية):** بداية، أود أن أهنئ منظمة العمل الدولية على الذكرى السنوية المئوية لتأسيسها. ونشجع المنظمة على مواصلة الاضطلاع بمهمتها المتمثلة في تعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

وكما يعلم أعضاء الجمعية العامة، فالعمل من العوامل الرئيسية التي تحدد مستوى ونوعية الحياة وتهيئ الظروف المعيشية لمواطنينا. وهذه المسائل تقع في صميم سياسة قيرغيزستان. وفي ذلك الصدد، فإن العمل اللائق والأمن والمنتج والحصول مقابله

ثلاثي حول مستقبل العمل وإلقاء محاضرة إدوارد فيلان في الجامعة الوطنية لأيرلندا من جانب السيد كايلاش ساتيارتي، الذي حصل على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٤ عن عمله لإنهاء عمل الأطفال.

وعلى حد تعبير إعلان فيلادلفيا، فإن العمل ليس سلعة. وبينما نتصدى لتغير عالم العمل، واستمرار عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، والوتيرة السريعة للتقدم التكنولوجي، أصبح الإعلان مهما اليوم كما كان في ذلك الوقت. لقد كانت مهمة منظمة العمل الدولية على مدى المائة عام الماضية هي إحياء تلك الفلسفة المتأصلة في كرامة العمل وتعزيز العدالة الاجتماعية. ومن بين جميع المنظمات التي أسسها المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، لم تصمد سوى منظمة واحدة حتى يومنا هذا - وهي منظمة العمل الدولية. وكما أشار رئيس أيرلندا مايكل دانييل هيغنز في خطابه أمام منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٨، فإن قيامها بذلك شهادة على الرؤية الأخلاقية والأمل الذي لا يقهر الوارد في ديباجة دستورها، وهو أنه لا يمكن إحلال السلام الشامل والدائم إلا إن كان قائما على العدالة الاجتماعية.

ونحن نحتفل بهذه الذكرى السنوية الهامة، ينبغي أن نتطلع إلى المستقبل بنفس الشعور بالطموح والغرض الذي دفع الذين أسسوا المنظمة قبل ١٠٠ عام. وأيرلندا على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدورها في دعم المهمة الحيوية لمنظمة العمل الدولية المتمثلة في ضمان مستقبل العمل اللائق والمستدام على أساس المساواة للجميع.

**السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** بداية، يود وفد بلدي أن يهنئ بحرارة منظمة العمل الدولية على ذكراها المئوية، وتشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع "مستقبل العمل".

ونعتقد أنه من الضروري مراعاة التحديات المذكورة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل في إطار ذلك البرنامج. مرة أخرى، أهني منظمة العمل الدولية تهنئة صادقة على الذكرى السنوية المئوية لتأسيسها.

**السيد فلين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** يرتبط تاريخ أيرلندا المستقلة وتاريخ منظمة العمل الدولية ارتباطا وثيقا. ففي ٢١ كانون الثاني/يناير، اجتمع مجلس النواب، برلمان أيرلندا، للمرة الأولى، واعتمد إعلان الاستقلال، ووجه رسالة إلى دول العالم الحرة. وكان أحد القرارات الأولى المتخذة هو إرسال مندوبين أيرلنديين إلى مؤتمر باريس للسلام، الذي وضعت فيه أسس منظمة العمل الدولية.

وبينما فشل هؤلاء المبعوثون إلى فرساي في الحصول على اعتراف من المجتمع الدولي، شارك إيرلندي آخر، هو إدوارد فيلان، الذي كان يعمل آنذاك في الخدمة المدنية البريطانية، مع مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين وضعوا أساسا لمنظمة العمل الدولية في مؤتمر باريس للسلام. وأصبح السيد فيلان أول مسؤول في منظمة العمل الدولية، وكان من بين واضعي دستور المنظمة الرئيسيين. وكان الهيكل الثلاثي الفريد فكرة السيد فيلان. وقد شغل منصب المدير العام لمنظمة العمل الدولية في الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٤٨، وكان خلالها هو مهندس الاتفاق الذي جعل منظمة العمل الدولية أول وكالة متخصصة للأمم المتحدة وكذلك من بين من وضعوا إعلان فيلادلفيا لعام ١٩٤٤.

لقد كانت منظمة العمل الدولية أول منظمة دولية انضمت إليها الدولة الأيرلندية الحرة المنشأة حديثا في عام ١٩٢٣. ومن المناسب أن تشغل أيرلندا في هذه السنة المئوية مقعدا في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية - أول ولاية لنا في مجلس الإدارة منذ انضمامنا إلى المنظمة. ويسعدنا أن نحتفل بالذكرى السنوية المئوية لمنظمة العمل الدولية في دبلن في أيلول/سبتمبر بمؤتمر

عاملا حيويًا في تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة. وتمثل رؤيتها لبنغلاديش رقمية خطوة إلى الأمام في مستقبل العمل. وتهدف خططنا وسياساتنا ومبادراتنا الإنمائية إلى الحد من الطابع غير الرسمي لأماكن العمل وجعلها أكثر أمانًا وتعطي أجورًا وحماية اجتماعية أفضل. ونواصل إنشاء مائة منطقة اقتصادية خاصة جديدة لخلق ١٠٠ مليون وظيفة جديدة بحلول عام ٢٠٣٠. ويخضع تنفيذ سياسات العمل الوطنية للرقابة المشددة. وما برحت الحكومة تراجع بانتظام الحد الأدنى لأجور العمال المنتجين لأكثر صادراتنا - الملابس الجاهزة. واتخذت الحكومة أيضًا مبادرات تحويله لخلق المزيد من فرص العمل للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والتخلف والفئات الضعيفة. وتركز الحكومة أيضًا على تعزيز الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم بغرض إيجاد فرص العمل اللائق، لا سيما للشباب والنساء.

ولا يزال التقدم التكنولوجي محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي. وينبغي أن يكفل ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن هناك مخاوف الآن من أن تؤدي الثورة الصناعية الرابعة إلى زيادة التشغيل الآلي في الصناعات والخدمات وتمهد السبيل إلى فقدان فرص العمل وزيادة عدم المساواة في المجتمع بصورة غير مسبوقة. ومن المرجح أن تحقق الفائدة للعمال ذوي المهارات العالية في حين تقلص بشكل كبير الحيز المتاح للعمال من ذوية المهارات المنخفضة والمتوسطة. ومما لا شك فيه أن الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي وغير ذلك من التطورات التكنولوجية السريعة ستؤثر على البلدان ذات السكان الشباب مثل بنغلاديش. ويبدو أن التكنولوجيات التي طورتها شركات التكنولوجيا العملاقة تؤثر سلبًا على فرص العمل في الاقتصادات الضعيفة والبلدان التي تمر بمرحلة التحول الهيكلي.

ويجب احتواء الطابع المدمر لهذه الابتكارات التكنولوجية السريعة. وبالنظر إلى الشواغل الناجمة عن التطورات التكنولوجية

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدي به المراقب عن دولة فلسطين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ولا يمكن إقامة السلام الشامل والدائم إلا بتوطيد العدالة الاجتماعية. ونعرب عن تقديرنا للالتزام منظمة العمل الدولية بتعزيز العدالة الاجتماعية بواسطة الجهود التي تبذلها في جميع أنحاء العالم، والتشديد على أهمية ضمان العمل اللائق وتعزيز حقوق العمل. وتعد العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع دافعًا رئيسيًا هاما لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. وليس هذا هدف قائم بذاته في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فحسب، ولكنه موضوع شامل لجميع أهداف التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، يكتسي دعم منظمة العمل الدولية أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع الدولي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مثلما كانت تواصل السعي الدؤوب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإيلاء أهمية محورية للعمل اللائق والعمالة المنتجة.

وكان الأب المؤسس للأمة، بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن، قد توخى بنغلاديش خالية من التمييز والاستغلال ويسودها العدل الاجتماعي، وهو المبدأ الذي تجسده سياسات عملنا الوطنية. وما برحت منظمة العمل الدولية شريكا موثوقا به لبنغلاديش في جهودها الرامية إلى توطيد العدالة الاجتماعية وتعزيز حقوق العمل. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لمنظمة العمل الدولية، ولا سيما دعمها لامثال مصانع الملابس الجاهزة في بلدنا لمعايير العمل الدولية. وهناك ٢ مليون شخص يدخلون سوق العمل سنويا في بنغلاديش. وتهدد آثار تغير المناخ إنجازاتنا الإنمائية، بما في ذلك القطاع الزراعي الذي يعد أكبر قطاعاتنا التشغيلية للعمال.

ومع ذلك، فإن بنغلاديش تسير على طريق الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وفي هذا المنعطف الحاسم تشدد حكومة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة على توفير العمل اللائق للجميع بوصفه

تناولت بالتفصيل أيضا في فكرة أخرى تكاد تكون ثورية في ذلك الوقت: ضرورة إدماج معايير العمل البشري في النظام القانوني الدولي. وتلك هي اللحظة التي ولدت فيها منظمة العمل الدولية. وأود أن أشير إلى أن ذلك قد حدث منذ ١٠٠ عام مضت. وتنص ديباجة دستورها على أنه: " [لما] يمكن هناك من سبيل إلى إقامة سلام عالمي ودائم إلا إذا بني على أساس من العدالة الاجتماعية". وبعد انقضاء قرن كامل لا يزال ذلك النص بالغ الأهمية مثلما كان، إذ يشدد على أهمية ولاية منظمة العمل الدولية في أن يتسم عالم العمل اجتماعيا وعادلا.

ويبحث تقرير اللجنة العالمية لمستقبل العمل، الذي نشر في كانون الثاني/يناير، في كيفية تحقيق مستقبل أفضل للعمل للجميع في وقت تحدث فيه تغيرات كبيرة وتحديات استثنائية. ويقترح التقرير نوحا من شأنها أن تغتنم الفرص التي تتيحها هذه التحولات مثل الميكنة والذكاء الاصطناعي والتحكم الآلي، من جهة، وتلك التي تساعد على مواجهة التحديات مثل التغيير الديموغرافي، من جهة أخرى. وستنشئ الاقتصادات الخضراء الملايين من فرص العمل خلال اعتمادنا للممارسات المستدامة والتكنولوجيات النظيفة. وفي الوقت نفسه ستندم وظائف أخرى نظرا لتقليص البلدان صناعاتها القائمة على الكربون والموارد الكثيفة. وربما تشكل زيادة السكان الشباب في بعض أنحاء العالم وزيادة عدد السكان المسنين في بلدان أخرى تحديا لأسواق العمل ونظم الضمان الاجتماعي. ومع ذلك فإن هذه التحولات هي التي من شأنها أن تمكننا من المضي قدما نحو مجتمع فاعل وشامل للجميع.

وفي ذلك الصدد، فإن منظمة العمل تؤدي دورها بوصفها منتدى لإبراز الفرص والتحديات العديدة التي تواجهها جميع الدول الـ ١٨٧ الأعضاء فيها. ويتعلق مفهوم رئيسي وارد في تقرير اللجنة العالمية للذكرى المئوية بضرورة زيادة الاستثمار البشري. ويجب أن يشمل ذلك الجهود التعليمية عن طريق

الحالية هذه، فإننا بحاجة إلى التركيز على التدابير السياساتية الرامية إلى تطوير وتكييف ونشر تكنولوجيات جديدة تتناسب مع السياقات القطرية من جهة، علاوة على تطوير المهارات وبناء القدرات للجيل الجديد من العمال من جهة أخرى. ويوسع منظمة العمل الدولية أن تجري مشاورات واسعة النطاق مع الحكومات وأرباب العمل والنقابات العمالية، بل وشركات التكنولوجيا المتقدمة لكي تضع خريطة طريق فيما يتعلق بكيفية إدارة التكنولوجيا بوصفها عاملا تمكينا رئيسيا للتنمية، إلى جانب كفالة العدالة الاجتماعية.

**السيدة غوبيل (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

لقد كان العمل اللائق أحد المبادئ التوجيهية الرئيسية لمنظمة العمل الدولية عبر تاريخها الممتد لمائة عام. وأصبح توفير العمل اللائق تحديا اليوم أكثر من أي وقت مضى. فماذا يعني العمل اللائق في أماكن العمل في عصرنا الرقمي هذا؟ وما هي المعايير اللازمة للعمل لائق في عالم يقوم على هياكل تعتمد على الربط الشبكي؟ ولا تزال ولاية منظمة العمل الدولية، بما لها من دور في وضع المعايير والقواعد، ذات أهمية استثنائية في عالم العمل. وتعود جهودها الشاملة لضمان جودة ظروف العمل بالفائدة علينا جميعا. وينبغي لنا أن نشعر بالفخر لوجود المنظمة أكثر من أي وقت مضى ونتمنى لها ذكرى مئوية سعيدة.

وتتيح هذه الذكرى السنوية فرصة عظيمة لإلقاء نظرة إلى الوراء على التحول الذي حدث خلال العام ١٩١٨-١٩١٩ وهو وقت اتسم بالهبات الثورية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى في أوروبا. ففي ذلك الوقت، كانت تطمح الدول إلى إيجاد حلول في قصر فرساي لبناء نظام دولي سلمي في ما بعد الحرب. ونظروا هناك في مسائل ديون الحرب والتعويضات المحتملة، فضلا عن ترسيم الحدود الجديدة للدول. بيد أن معاهدة فرساي

التي تعكس جوهر نشأة المنظمة أنها تتمتع ببنية مؤسسية ثلاثية التكوين: من الحكومات، والمنظمات الممثلة لأصحاب العمل، والمنظمات الممثلة للعمال؛ الأمر الذي يجعلها أقدم منظمة دولية تضم جميع أصحاب المصلحة في أنشطتها، ويجعل من تحقيق مصالح الأفراد والحكومات هدفاً على حد سواء.

حرصت مصر على تطوير علاقتها منذ القدم بمنظمة العمل الدولية، فاستقبلت أول بعثات المنظمة في عام ١٩٣٢ لتقديم مشورة فنية، وكان ذلك قبل التوقيع على انضمام مصر للمنظمة في عام ١٩٣٦. وحالياً تتفاعل مصر في إطار عضويتها في المنظمة مع أنشطتها خاصة في مجالات الدراسات وتقديم المشورة في مجالات التشغيل وتنمية القوى البشرية والحماية الاجتماعية، ومنها الضمان الاجتماعي، والسلامة والصحة المهنية، وتنظيم علاقات العمل، وإحصائيات العمل وهي كلها أمور بالغة الأهمية بالنسبة لنا. وحرصت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة على تطوير البنية التشريعية الخاصة بمنظومة العمل لضمان كفاءة الحقوق الواجبة للعمال، كما حرصت على تطوير منظومة الحماية الاجتماعية للعامل المصري من خلال برنامج "تكافل وكرامة" وشهادة "أمان"، وهو ما يعزز من حماية الفئات الأضعف المتمثلة في العمالة المؤقتة والموسمية.

وتؤمن مصر بأهمية تطوير مفاهيم العمل في ضوء تزايد مكون الشباب في المجتمعات النامية، خاصة في القارة الأفريقية. ونرى أهمية استيعاب هذه الطاقة الفعّالة واستخدامها لتحقيق نمو اقتصادي في ضوء خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وفي هذا الإطار، من المهم الإشارة إلى الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة المعني بتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل وتوفير عمل لائق للجميع، والذي سيتم مراجعة التقدم المحرز في تنفيذه خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى في تموز/يوليه المقبل.

زيادة الاستثمار في التعلم مدى الحياة، وسياسات سوق العمل الفعّالة، فضلاً عن توفير ظروف العمل الجيدة. ويتعين علينا الشروع في هذه الاستثمارات في وقت مبكر بهدف تجهيز الأيدي العاملة لسوق العمل في المستقبل.

وقد حققت منظمة العمل الدولية مزايا كبيرة خلال الـ ١٠٠ عام من تاريخها. وقد حازت المنظمة منذ قبل خمسين عاماً على جائزة نوبل للسلام وهي أرفع جائزة دولية. وفي ذلك الوقت، جاء في مدحها أن هناك بضع منظمات أخرى غير منظمة العمل الدولية أدركت الكيفية التي يمكن بها تحقيق الهدف الأخلاقي المتمثل في إقامة العدل، جنباً إلى جنب مع الحفاظ على السلام. وأعتقد أنه لا يوجد ما نضيفه على ذلك التقييم. فلنحتفل بالذكرى السنوية لهذه المنظمة الاستثنائية مع أسرة الأمم المتحدة بأسرها.

**السيد جاد (مصر):** تدعم مصر البيان الذي ألقاه السيد المراقب الدائم عن دولة فلسطين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأود أن أتطرق إلى النقاط التالية بصفتي الوطنية.

نحتفل اليوم بمئوية منظمة العمل الدولية، وهي أقدم منظمات منظومة الأمم المتحدة، بل كان إنشائها سابقاً على الأمم المتحدة ذاتها. فقد نشأت المنظمة في عام ١٩١٩ وهي الوحيدة التي بقيت بعد الحرب العالمية الثانية من التنظيم الدولي الذي كان قائماً فيما بين الحربين العالميتين. ويعكس هذا التطور التاريخي للمنظمة أهميتها للمجتمع الدولي الذي لم يستطع - على الرغم من تبدل الظروف السياسية - إغفال دور المنظمة المهم في تحسين علاقات العمل ورفع مستوى شروط العمل وظروفه بعد أن اختلّت هذه العلاقات اختلالاً خطيراً. ودائماً ما تركز منظمة العمل الدولية إلى مبدأ ثابت؛ وهو أنه لا يمكن للسلام في العالم أن يستتب من دون السلام الاجتماعي، والمفهوم أن المقصود السلام الاجتماعي على مستوى النظام الدولي كله، وفي كل دولة من دوله. ومن الخصائص الفريدة

أخرى. ونذكر أن ظهور أنواع جديدة من الخدمات ذات القيمة المضافة العالية المتصلة بالاقتصاد الرقمي سوف يوفر فرص عمل جديدة لآلاف من شباب الغابون في السنوات المقبلة. وبالمثل، فإن إعادة تنشيط القطاع الزراعي، وهو أحد الشواغل الرئيسية لبرنامجنا "غابون الصاعدة"، قد أثمر بالفعل بمكوناته البيئية والخدمية والصناعية - الزراعية.

وبدعم من منظمة العمل الدولية، أطلقت حكومة غابون عام ٢٠١٣ برنامجاً قظرياً للعمل اللائق، يغطي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦، بهدف تشجيع إمكانية حصول الرجال والنساء على عمل لائق ومُنتج في جوٍّ من الحرية والإنصاف والأمن والكرامة الإنسانية. ولضمان تويّ مقليلد الأمور في أماكن العمل والالتزام بتنفيذ البرنامج، فقد اعتمد على المشاركة المباشرة من جانب الهيئات الثلاثية - الحكومة وأرباب العمل ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال - وغيرهم من أصحاب المصلحة، مثل رابطات الشباب والنساء.

واستفاد برنامجنا القظري من تعاون المتخصصين من فريق الدعم التقني للعمل اللائق في وسط أفريقيا من مكتب العمل الدولي في ياوندي، والمكتب القظري لمنظمة العمل الدولية في كينشاسا. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن حلقة العمل الثلاثية الوطنية لوضع برامج قظرية للعمل اللائق للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢ عقدت مؤخرًا في ليرفيل. تلك التفاعلات المختلفة تبرز الطابع المثالي لشراكتنا مع منظمة العمل الدولية وإدراك غابون لفضائل العمل اللائق في خدمة تنمية سكانها ورفاههم.

وفي إطار سياستنا المتمثلة في تكافؤ الفرص، تظل العدالة الاجتماعية، التي تعد العنصر الرئيسي في خريطة الطريق التي وضعتها حكومة غابون، هي حجر الأساس لكل ما نقوم به من أعمال ومبادرات، بما في ذلك في مكافحة أوجه عدم المساواة والامتيازات غير العادلة. وعلى الرغم من التزامنا بخطة إنعاش

ختاماً، أود الإشادة بالأنشطة الأخيرة لمنظمة العمل الدولية، خاصة تقرير "مستقبل العمل" الذي يلفت الانتباه إلى التحديات التي سيواجهها سوق العمل مع التطور التقني الراهن، مما يدفعنا إلى التركيز على بناء وتطوير القدرات البشرية - خاصة في الدول النامية - لتصبح أكثر مواكبة لسوق العمل الحديث. وتحرص مصر على تطوير سياساتها وبرامجها الوطنية لتأهيل الشباب وتقديمهم إلى سوق العمل الحديث مسلّحين بالعلم والمعرفة.

**السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية):** يود وفد غابون أن يشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مستقبل العمل. ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل رواندا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، والمراقب عن فلسطين، باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

إن العمل اللائق هو الركيزة التي يستند إليها البرنامج العالمي لمنظمة العمل الدولية وهو عنصر أساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية. وهو وارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، ما يبيّن قدرة منظمة العمل الدولية على إعادة ابتكار نفسها لكي تتلاءم مع تطورات شعوب العالم. وتستحق منظمة العمل الدولية منّا الثناء والامتنان لما حققت من إنجازات. ومن هذا المنطلق صدّق بلدي على ٤٢ من الصكوك القانونية المعتمدة تحت رعاية منظمة العمل الدولية في شهادة على الأهمية التي توليها غابون لهذا الشريك المهم في ضمان أفضل ظروف عمل لشعبها.

ويحتلّ العمل اللائق مكانة رئيسية في الخطط المجتمعية لرئيس غابون، علي بونغو أونديمبا، التي ترمي إلى جعل غابون بلدًا ناشئًا بحلول عام ٢٠٢٥. ويرتكز هذا المشروع بطبيعة الحال على أساس تمكين المرأة وتوظيف الشباب، إلى جانب ضمان التعليم الجيد، بغية تحويل غابون إلى مركز امتياز للخدمات ذات القيمة المضافة العالية ورائدة في الثورة الرقمية، من بين أمور

العالم: اتجاهات عام ٢٠١٩"، من المتوقع أن يظل عدد العمال الذين يعيشون في فقر مدقع أعلى من ١١٤ مليون شخص خلال السنوات القليلة القادمة، وبحلول عام ٢٠٢٠ سيكون ١٧٤ مليون شخص عاطلين عن العمل. ولا تزال الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوة العاملة كبيرة. فتلاثة من كل خمسة من إجمالي ٣,٥ بليون شخص في القوة العاملة العالمية في عام ٢٠١٨ هم من الرجال. ويعد القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم، ويجب علينا التصدي له. ويعد تزايد التفاوت بين البلدان وفي داخلها، والأمية، وعدم الحصول على الحقوق الأساسية مثل الصحة والتعليم والغذاء، من بين عناصر أخرى من عناصر النظام الاقتصادي الدولي الجائر السائد، عقبات هائلة تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد كانت كوبا أحد البلدان التسعة الأعضاء في لجنة العمل التي صاغت دستور منظمة العمل الدولية في عام ١٩١٩، وما برحت تشارك بنشاط في أعمالها منذ ذلك الحين. وقد صدق بلدي على ٩٠ اتفاقية دولية، بما في ذلك الاتفاقيات الثماني الأساسية للمنظمة. وسنواصل دعم العمل الهام الذي تقوم به منظمة العمل الدولية بشأن العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع. وتلتزم كوبا التزاما راسخا بالسعي إلى إيجاد عالم عادل ومنصف وشامل للجميع يصبح فيه التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص، حقيقة واقعة وليس مجرد خيال.

**السيدة أسوسينا (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية):** تشكر الفلبين رئيسة الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وتعرب عن أحر التهاني إلى منظمة العمل الدولية في الذكرى المئوية لتأسيسها.

اقتصادي تستجيب للحالة الدولية، فإن حماية حقوق العمال، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا، هي محور اهتمام الحكومة. ولذلك واصلت الحفاظ على نظام التأمين الصحي والضمان الاجتماعي لجميع العمال، بمن فيهم الفئات المحرومة اقتصاديا. ولا شك لدى غابون في أن مستقبل العمل يعتمد حتما على تمكين هذه الفئات السكانية، ولا سيما النساء، وعلى الاستثمار في العائد الديمغرافي القيم الذي يمثله شبابنا.

وفي الختام، وبينما نحتفل بالذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية، نأمل أن تواصل تقدم الدعم لنا في جهودنا الرامية إلى تحقيق النمو الشامل للجميع، والحد من الفقر، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتعزيز معايير العمل الدولية، والحوار الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار الحقائق والتوجهات في السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز العمل اللائق. ونعتقد أن تعزيز الشراكة مع منظمة العمل الدولية أمر حيوي لضمان تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد عالم أكثر عدلا ورخاء وسلاما للأجيال الحاضرة والمقبلة.

**السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):**

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن دولة فلسطين وممثل كوستاريكا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على التوالي. كما نود أن نشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة بمناسبة الذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية.

نحن منظمة العمل الدولية ونقر بعملها في وضع معايير العمل، وصياغة السياسات، ووضع البرامج التي تعزز العمل اللائق للجميع. ويتمثل الدليل على ذلك في العديد من الاتفاقيات والتوصيات التي أعدتها الجهات المكونة للمنظمة - الحكومات وأصحاب العمل والعمال. إننا نحتفل بالذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية في ظل تحديات كبيرة في عالم العمل. ووفقا لتقريرها "العمالة والآفاق الاجتماعية في

في الخارج بشأن ما لهم من حقوق وامتيازات وما عليهم من مسؤوليات.

وفيما يتعلق بتنمية رأس المال البشري، فنحن مقتنعون بأن الشباب هم إحدى القوى الدافعة للنمو الاقتصادي. وقد تم تعديل برنامجنا للتعليم الأساسي البالغ مدته ١٠ سنوات ليخدم للطلاب سنتين إضافيتين من التعليم من أجل تحسين إعدادهم للانضمام إلى القوة العاملة. وإلى جانب تحسين مهارات القراءة والكتابة والحساب، يركز مسار البرنامج المعني بسبل كسب العيش المهنية والفنية وتخصصاته على تعليم المهارات التقنية اللازمة لمساعدة الشباب في إيجاد فرص عمل منتج تستجيب لاحتياجات المجتمع. وينص قانوننا المتعلق بتوفير تعليم عالي جيد للجميع على المجانية الكاملة للتعليم في الجامعات والكليات الحكومية والمحلية والمؤسسات التقنية المهنية التي تديرها الدولة.

وعلى المستوى الإقليمي، نرحب بمبادرات رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإنشاء أنظمة معلومات لسوق العمل وبمشروع TRIANGLE التابع للرابطة، والذي يقدم المساعدة التقنية والدعم الفني للحكومات والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والهيئات الإقليمية من أجل تحقيق أقصى فائدة من مساهمات هجرة اليد العاملة في تحقيق النمو والتنمية المستقرين والمنصفين والشاملين للجميع في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في الختام، وكجزء من المبادرات بمناسبة مئوية منظمة العمل الدولية، اعتمدت الفلبين برنامجاً قظرياً للعمل اللائق لمدة سبع سنوات للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٤، مبني على تعزيز فرص العمل للنساء والشباب والقطاعات الضعيفة الأخرى، مع توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الجميع والنهوض بالتعاون الثلاثي والحوار الاجتماعي وإعلاء شأن الحقوق في أماكن العمل. ولا تزال الفلبين ملتزمة بتعزيز التعاون الدولي في التكيف مع الاتجاهات المتغيرة في عالم العمل.

نشفي على منظمة العمل الدولية على التقرير الشامل للجنة العالمية لمستقبل العمل "العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقاً"، الذي يسلط الضوء على القوى الجديدة التي تحدث تحولاً في عالم العمل، مثل أوجه التقدم التكنولوجي، وتغير المناخ، والتحويلات الديمغرافية، التي تدعو جميعها إلى اتخاذ إجراءات حاسمة، بما في ذلك الاستراتيجيات التي تزيد من مشاركة النساء والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة في سوق العمل. ويتمشى هذا مع أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تلتزم الفلبين بتحقيقها. وتركز مبادرات بلدي في التصدي للتحديات الجديدة في عالم العمل على تعزيز العمل اللائق، مع العمل في الوقت نفسه على حماية حقوق العمال الفلبينيين ورفاههم في الداخل والخارج.

وفيما يتعلق بتعزيز الحماية الاجتماعية، سنت حكومة الفلبين مؤخراً عدداً من القوانين التي تعزز التزامها بحق كل فلبيني في حياة كريمة وآمنة. وتشمل هذه القوانين، أولاً، قانون الوظائف الخضراء لعام ٢٠١٦، وهو إطار سياسي لتعزيز النمو المستدام قليل الانبعاث الكربوني والقادر على الصمود، وخلق فرص عمل لائق عن طريق توفير حوافز للشركات التي تولد وظائف خضراء؛ ثانياً، قانون يضمن الطابع المؤسسي على العمل عن بعد، وهو ترتيب عمل يتيح عمل الموظفين من أماكن عمل بديلة مع استخدام التكنولوجيات الحاسوبية أو الاتصالات السلكية واللاسلكية، كترتيب بديل للعاملين في القطاع الخاص؛ ثالثاً، قانون إجازة أمومة ممتدة تمنح إجازة مدفوعة الأجر لمدة ١٠٥ أيام - مع وجود سبعة أيام قابلة للتحويل إلى الآباء، و ١٥ يوماً إضافية من الإجازة المدفوعة الأجر للأمهات العازبات - لجميع الأمهات العاملات في الحكومة والقطاع الخاص؛ رابعاً، قانون كتيب العمال الفلبينيين في الخارج لعام ٢٠١٨، الذي يتطلب قيام الحكومة بنشر كتيبات وتوزيعها على العمال الفلبينيين

أخطرها زيادة البطالة بسبب انخفاض أسعار النفط الخام - مصدر دخلنا الرئيسي - وقبل كل شيء، لاستكمال العمل في مختلف مشاريع البنية التحتية الحديثة، مثل الطرق والمباني الرسمية والإسكان وما إلى ذلك. وأكثر المتضررين هم الشباب، الذين يشكلون غالبية القوى العاملة المشاركة في استكمال مشاريع البناء. ولمواجهة هذا التحدي، تعمل الحكومة حالياً على تنويع الاقتصاد، وهذا هو الموضوع الرئيسي للمؤتمر الاقتصادي الوطني الثالث المقبل لتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة لجميع سكان البلد، وكذلك للمغتربين الكثيرين، وتنويع مصادر دخلهم.

ولذلك، أكرر كلمات وزير العمل خلال مؤتمر منظمة العمل الدولية الـ ١٠٧، الذي عقد في جنيف في العام الماضي، حينما قال إنه من أجل التصدي لتلك التحديات، قررت غينيا الاستوائية، كدولة عضو في منظمة العمل منذ عام ١٩٨١، تعزيز علاقاتها مع المنظمة لا للحصول على دعمها في هذه المهمة الصعبة فحسب، بل للوفاء أيضاً بالتزاماتها وأهدافها الدولية. وأشار إلى أن ممثلي وزارة العمل والضمان الاجتماعي التقوا بمسؤولين من منظمة العمل في عدة مناسبات في العام الماضي للعمل على صياغة وتنفيذ برنامج قطري للعمل اللائق، يجري الآن الشروع على النحو الواجب في أنشطة تتعلق بتنفيذه. وتم بالفعل تحديد المجالات الثلاثة ذات الأولوية التي سيركز عليها برنامج العمل اللائق في غينيا الاستوائية - وهي توفير فرص العمل للشباب والنساء، والحماية الاجتماعية ومعايير العمل. وتعترم حكومة غينيا الاستوائية، من خلال برنامجها للعمل اللائق، تقليص نطاق الاقتصاد غير الرسمي وتحسين حماية النساء والشباب وتشجيع العمل الحر، من بين أمور أخرى. ونحن نبحث عن طريقة محددة للمساعدة على إنشاء هيكل يُمكن الجهات الفاعلة الاجتماعية من المشاركة في كفاءة إجراء حوار اجتماعي مباشر وواقعي ومخلص.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإسبانية): إذ أخذ الكلمة باسم غينيا الاستوائية، أود أولاً أن أنقل التهاني القلبية لرئيس الدولة والحكومة في بلدي، فخامة السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو، إلى جميع أعضاء منظمة العمل الدولية على ما تقوم به المنظمة من عمل ناجح في تطبيق القول المأثور بأن العمل يمنح الإنسان الكرامة، وذلك من خلال تعزيز حقوق العمالة ومصادر العمل اللائق بوضع معايير واسعة على الصعيد الدولي وإنشاء برامج لمعالجة المشاكل التي تواجهنا اليوم في الساحة الاجتماعية والعمالية.

وانطلاقاً من تضامن غينيا الاستوائية التقليدي مع الشعوب الأخرى في قارتنا، نؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لرواندا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وتمشياً مع إيماننا بأهمية أحداث مثل هذه الذكرى المئوية، نود أن نبرز الإنجازات التي حققتها منظمة العمل الدولية وأن نفكر ملياً في تحدياتها المستقبلية والدور الذي تضطلع به في عالم العمل. ولكننا إن عدنا تلك الإنجازات، سنتجاوز الوقت المخصص لبياننا، وبالتالي سنقتصر على القول بأن الحاجة إلى منظمة العمل في العالم تتزايد، بفضل تكاملها الشامل مع جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك صون السلام العالمي. فعندما يتوفر العمل للجميع، تنحسر النزاعات الاجتماعية. وحينما تقل فرص العمل، تندلع اضطرابات يمكن أن تؤدي إلى زيادة النزاعات.

ونود أن نطلع الجمعية العامة على حالة بلدنا وأن نقدم بعض الملاحظات على أساسها. إن الحق في العمل اللائق هو حق أساسي وغير قابل للتصرف، يعترف به دستور بلدنا. ولذلك، حددت حكومة بلدنا سياسات رامية إلى ضمان تمتع الشعب بصورة كاملة بذلك الحق والحيلولة دون انتهاكه من قبل أي جهة فاعلة اجتماعية أو سياسية. ولم يكن من اليسير تحقيق ذلك. ونحن نواجه حالياً العديد من التحديات، ربما كان

السيدة طومسون (بربادوس): تتشرف بربادوس بالحضور إلى الجمعية العامة إبان الاحتفال بالذكرى السنوية المئوية لمنظمة العمل الدولية.

ونحن نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن فلسطين، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل كوستاريكا، بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن نقابات العمال القوية في بربادوس تعود إلى عام ١٩٤١ وتشكل جزءاً لا يتجزأ من النمو الاقتصادي والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، التي تهدف إلى توفير العمل اللائق والتنوعية الجيدة للحياة لجميع المواطنين. وفي هذا الصدد، أسهمت النقابات العمالية إسهاماً كبيراً في وضع بربادوس المرتفع في دليل التنمية البشرية. وفي مطلع التسعينيات، أنشأت بربادوس لجنة ثلاثية تتألف من الشراكة الاجتماعية ونقابات العمال والقطاع الخاص والحكومة، وترمي إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي، والاقتصاد التنافسي، والعمل اللائق، والقوة العاملة المنتجة، وقطاع الأعمال التجارية المزدهر، وتعزيز الحكومة والمؤسسات، وبناء رأس المال الاجتماعي والتلاحم، فضلاً عن زيادة وتحسين الاتصال بين الجهات صاحبة المصلحة والمصالح المتنافسة.

وسنواصل في بربادوس الانخراط مع شركائنا من النقابات العمالية من أجل بناء اقتصادنا الأزرق والأخضر الذي يتسم بضمان فرص العمل الجديدة وتوفير العمل اللائق؛ وإتاحة فرص حصول النساء والشباب على رأس المال من أجل تعزيز مباشرة الأعمال الحرة والابتكار؛ وتحسين شروط وظروف القوى العاملة الوطنية، فضلاً عن إنتاجيتها وقدرتها التنافسية؛ ودعم التدريب وتحسين المهارات بغية منح العمال المرونة التي تتطلبها السوق الجديدة؛ وزيادة نشر التكنولوجيات المناسبة من أجل النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في بلدنا دون المساس بمحورية

إن الحكومة عاقدة العزم على ضمان تمثيل العمال. ولتحقيق هذه الغاية، عدلت القانون الحالي الذي ينظم حرية تكوين الجمعيات، والذي سُن قبل أكثر من ٢٦ عاماً، الأمر الذي يجعل إصلاحه ضرورياً إذا أردنا التكيف مع العصر الحديث وتحسين مشاركة العمال في الحوار المجتمعي. ونحن ندرك أن هذا الحوار مقوم أساسي لوضع استجابات سياسية فعالة يمكن أن تساعد على تشكيل مستقبل العمل.

ونحن على يقين تام بأن التعاون مع منظمة العمل الدولية ودعمها لنا سيساعد في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة للجميع، وبالتالي يكفل الكرامة للإنسان. وفي هذا الصدد، واستجابة لمسألة توفير فرص العمل في المستقبل، نعتقد أنه من المهم زيادة الاستثمار في القدرات البشرية وتوفير آليات للتدريب المستمر. ويجب علينا الاستثمار في رأس المال البشري لسد جميع الثغرات الناجمة عن التقدم التكنولوجي. وبالمثل، وبغية تحقيق الهدف المتمثل في توفير العمل اللائق للجميع، سيكون من الضروري بذل مزيد من الجهد لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في سوق العمل. ونود أن نشير إلى أنه في غينيا الاستوائية يحصل الرجال والنساء على أجور متساوية عن نفس العمل، وهو هدف لم تحققه بعد بعض البلدان المتقدمة النمو.

في الختام، أود مرة أخرى أن أهنئ منظمة العمل الدولية على الذكرى المئوية لتأسيسها. ونتمنى لها كل نجاح ونأمل أن نرى مشاركتها المتزايدة في تحسين حالة العمالة لأضعف القطاعات في جميع بلدان العالم من خلال وضع برامج مساعدة مختلفة. وفي هذا الصدد، نود أن نغتنم هذه الفرصة لشكر بشكل خاص مكتب منظمة العمل الدولية في ياوندي على الدعم التقني الذي يقدمه إلى جمهورية غينيا الاستوائية.

وتؤيد جيوتي البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن فلسطين، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل كوستاريكا، بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. لقد تركت منظمة العمل الدولية أثرا لا يحصى على نظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف، من خلال وجودها وما تقوم به من عمل، وهذا أمر ملموس بقوة أكثر من أي وقت مضى. وعلى مر السنين، ومن خلال عدد لا يحصى من الاتفاقيات والتوصيات، أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز قانون العمل الدولي، والعدالة الاجتماعية والعمل اللائق في كل بلد تقريبا. ويشهد طول عمرها على التزامنا الراسخ بوضع وتنفيذ المعايير الدولية المتعلقة بظروف العمل، وإدماجها في التشريعات الوطنية. ويعكس طول العمر أيضا جهودنا الحثيثة لإيجاد سبل معالجة المشاكل المتصلة بالبطالة، والدفع بالشباب إلى مكان العمل، وتزايد مخاطر العمل، من بين أمور أخرى، وهي أسباب رئيسية للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي في العالم، ولا سيما في أفريقيا. وبدون العدالة الاجتماعية، لا يمكن تحقيق السلام العالمي.

وتثني جيوتي على منظمة العمل الدولية بشأن الرحلة الطويلة التي قطعتها، ونأمل أن تتمكن من مواصلة العمل من أجل الوفاء بولايتها، ومن ثم تمكننا من إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ٨. وفي جيوتي، قمنا بتنفيذ عدد من البرامج الرئيسية لمعالجة قضايا العمالة، وقد نفذت من خلال سياسة العمالة الوطنية وخطة عملها. وهي مدججة بالكامل في استراتيجيتنا للنمو المعجل وتعزيز العمالة. كما اتخذنا أيضا عددا من الإجراءات الرامية إلى تحسين أهلية النساء والشباب للتوظيف. وفي جيوتي، لا تزال العمالة تمثل مشكلة شاملة تعتمد على مستوى ونوعية نمونا الاقتصادي.

مواطنينا بالنسبة لشخصيتنا الوطنية ورفاهنا؛ والسعي إلى تحسين التوازن بين العمل والحياة.

إننا نناقش في الوقت الراهن على الصعيد العالمي أهداف التنمية المستدامة، لكن هل نحن على المسار الصحيح لتحقيق الهدف ٨ وسط مناخ عالمي متزايد العداء لنقابات العمال والحركة العمالية؟ إننا نعيش في عالم يتخذ فيه الفقر وجهها أنثويا في أغلب الأحيان، حيث تمثل النساء أغلبية العمالة الناقصة والعاطلين عن العمل وغير مدفوعي الأجر، وذوي الأجور المتدنية، أو ضحايا الإعتداء الجنسي، وحيث تجعل أسواق العمل المحدودة والتغير التكنولوجي السريع الشباب في جميع أنحاء العالم يخشون على مستقبلهم، وحيث لم يعد الأمن الوظيفي سمة من سمات سوق العمل، وحيث تتغير طبيعة ومكان العمل؛ وتتغير بسرعة، وحيث يستعاض بالعمال المؤقتين والمتعاقدين المستقلين عن الموظفين، وحيث يجبر الأطفال على العمل، ويستعاض بالآلات عن البشر. وتؤمن بربادوس إيماننا راسخا بأن لمنظمة العمل الدولية والحركة النقابية في هذه البيئة أهمية بالغة من أجل تحقيق نموذج التنمية العالمية الذي يقدم السكان قبل الأرباح. ونرى أن منظمة العمل الدولية يجب أن تواصل الدعوة إلى النمو الاقتصادي القائم على بصمة كربونية أقل بغية توليد فرص العمل اللائق في جميع أنحاء العالم، وكفالة بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية المعرضة للخطر الآن جراء تغير المناخ.

ولذا تنضم بربادوس اليوم إلى أسرة الأمم المتحدة في الاحتفال بالذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية. وثني على جهودها الرامية إلى إيجاد عالم يمكن فيه لجميع أعضاء الأسرة البشرية العيش بكرامة؛ ونشاركها في احتفالها، ونتطلع إلى مساعيها في المستقبل، ونتمنى لها النجاح المستمر.

**السيد موسى (جيوتي)** (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن مدى سروري بأن أتكلم باسم وفد بلادي في هذا اليوم التاريخي للاحتفال بالذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية.

الدولية، من الجهة أخرى. ويشمل أحدث تقرير لمنظمة العمل الدولية عن مستقبل الأعمال عدة اتجاهات بناءة في هذا الصدد، بما في ذلك الركائز الرئيسية الثلاث للعمل، ألا وهي الاستثمار في الإمكانيات البشرية، ومؤسسات العمل، والعمل اللائق والمستدام. ولكي تكفل هذه الاستثمارات بالنجاح، سيتعين على الحكومات، بالتعاون مع شركائها الاجتماعيين، أن تعمل بتضافر في وقت مبكر لضمان ألا تتحول التغيرات الديمغرافية والتكنولوجية والمناخية التي تؤثر على طبيعة العمل وظروفه إلى مشكلات، وبالتالي تجنب المخاطر والتكاليف الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة عكسية. ومن شأن ذلك أن يكون بداية طيبة لمنظمة العمل الدولية وهي تدخل القرن الثاني. وتؤمن جيوتي إيماناً راسخاً بأنه يجب على المجتمع الدولي ألا يدخر جهداً للاضطلاع بتلك الاستثمارات في أقرب وقت ممكن، من خلال زيادة التعاون الدولي في مجال العمل

في هذا اليوم التاريخي، أود أن أكرر الإعراب عن كامل استعداد وفدي للعمل بشكل وثيق مع منظمة العمل الدولية.

**السيد المنزلاوي** (المملكة العربية السعودية): بادئ ذي بدء، في البداية، نشكركم على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع للاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية، التي نجحت المنظمة خلال هذه السنوات في الاستمرار، على الرغم من الصعوبات التي واجهتها. وقد ساهمت في تطوير مفاهيم العمل وأمطه. إن اجتماعنا هذا اليوم هام، ويأتي قبل الموعد المحدد لاستعراض الهدف 8 من خطة التنمية المستدامة، المتعلق بتوفير العمل اللائق وتعزيز النمو الاقتصادي، خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في شهر تموز/يوليه بمشيئة الله، والذي نتوق جميعاً إلى انعقاده لتبادل الأفكار من أجل بلوغ الأهداف المنشودة.

تماشياً مع أهداف منظمة العمل الدولية المتمثلة في تعزيز الأعمال اللائقة، وأكبت رؤية المملكة العربية السعودية لعام

وبما أن هذه ذكرى سنوية خاصة، أود أن أسلط الضوء على اتجاهين رئيسيين يمكننا تحديدهما في منظمة العمل الدولية على النحو الذي تطورت إليه. ينبغي لنا أولاً أن ندرك أنها جددت تأكيد جدواها وأهميتها باستمرار عن طريق التكيف مع سياق كل عصر، ومن خلال تكييف أساليب عملها وتحليلاتها، والدراسة والخبرة المكتسبة من كل واقع عالمي واجهته. ونتيجة لذلك، طورت القدرات من خلال تطورها لتتمكن من الاستفادة بشكل أفضل من ثراء العمل وتعقيده في جميع أنحاء العالم. ثانياً، ينبغي أن نشدد على تطوير التعاون التقني الذي توفره منظمة العمل الدولية، والذي كان مصدراً هاماً لوضع المعايير التنظيمية لليد العاملة. وهذا التعاون جزء أساسي من منظمة العمل الدولية، وشجع العديد من البلدان على اعتماد معايير وقواعد للعمل تخفف من الآثار الناتجة عن تنظيم العمل عن طريق السوق وحده.

إن الاحتفال بهذه الذكرى المئوية يعني أيضاً التطلع إلى المستقبل، وتحديد التزاماتنا بالنسبة للقرن المقبل. إن مستقبل منظمة العمل الدولية مرتبط بمستقبل العمل في العالم. وهذا المستقبل على المحك اليوم. وعلى الرغم من إنجاز الكثير، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ولن تكون المهمة سهلة، لأنه على الرغم من كل التقدم الذي تم إحرازه، يمكننا أن نرى أنه كان متبايناً وما زال غير مكتمل في عدد من مناطق العالم. ولذا، فإن هذه هي الواجهة التي ينبغي اتخاذها. في أفضل الأحوال، سوف يحد ضمان التوسع في تطبيق وإنفاذ معايير العمل من العوامل التي أدت إلى عدم استقرار العمل، والطابع غير الرسمي للعمل، والعمالة القسرية للأطفال.

لكنها قد تمكن أيضاً راسمي السياسات العامة من وضع نماذج تبشر كثيراً بالخير من أجل ربط الأعمال التجارية والصناعات والعمال، من جهة، بالتعليم العام، وتعمل على ربطها بالتدريب المهني والتجارة الدولية والمؤسسات المالية

اللائق للجميع. إن القضاء على الفقر، وهو من بين أولويات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يقتضي منا استحداث وظائف لائقة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم. فالعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع من بين العناصر الرئيسية في رفاه شعوبنا، ولذلك سيكون التعاون الدولي أساسيا في هذا الصدد إذا أردنا أن نفي بأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولتحقيق هدف التنمية المستدامة من أجل العمل اللائق، من الضروري أن نكفل القضاء على التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي بالنسبة للبلدان النامية. فهي تؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية المستدامة لشعوبنا، وتزيد كثيرا من التوترات الاجتماعية في البلدان المستهدفة، وتقلص النشاط التجاري والاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة البطالة. سنستعرض هذا العام في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، هدف التنمية المستدامة رقم ٨، الذي سيمثل فرصة جيدة لمعالجة القضايا التي تواجه الشباب، وهي قضايا ناجمة عن التحديث والتكنولوجيا، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالعمل غير الرسمي والمهاجرين.

في عام ٢٠١٠، افتتحت منظمة العمل الدولية مكتبا في نيكاراغوا من خلال برنامج العمل الأفضل الذي يهدف إلى تعزيز قدرة العمال من خلال تبادل الخبرات، وتطوير العمليات التدريبية التي يحتاجون إليها لزيادة قدراتهم في العمل. وفي هذا الصدد، أثنت منظمة العمل الدولية على العمل الذي قامت به حكومة نيكاراغوا لتعزيز حق المساواة بين الجنسين في العمل وداخل الأسرة. ونيكاراغوا، من خلال برامجها، تشجع على اقتصاد مفتوح للجميع، ويمكن للجميع المشاركة فيه على قدم المساواة، وعلى تطوير إمكانيات جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الشباب منهم.

٢٠٣٠ ذلك بإعادة هيكلة الاقتصاد السعودي وتحويله لجعله اقتصادا متنوعا وشاملا. ولهذا السبب، يعمل بلدي على زيادة توفر فرص العمل والحد من البطالة من أجل إتاحة فرصة كبيرة للشباب السعودي. كذلك يعمل تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، ودعم أرباب الأعمال في القطاعات الخاصة والقطاعات غير الربحية لتوليد فرص مستدامة، وتطوير مهارات القوى العاملة اللازمة لسوق العمل. وتماشيا مع نداء منظمة العمل الدولية لتقليص الفجوة في الأجر بين الجنسين وضمان العدالة والمساواة، اعتمد بلدي ضوابط بهدف القضاء على التمييز في الأجر بين العاملين من الذكور والإناث. وهذا جعلها في طليعة الدول التي تفرض المساواة وتمضي قدما من أجل تمكين المرأة اقتصاديا كواقع أقرته رؤيته عام ٢٠٣٠.

في الختام، بينما تستعد منظمة العمل الدولية للقرن الثاني، يتمني لها بلدي مستقبلا ناجحا بوصفها دافعا رئيسيا في دعم التنمية، وتحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة.

**السيد مادريس فورنوس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية):**

نود بصفة خاصة أن نشكر منظمة العمل الدولية ونهئها على الذكرى المئوية لتأسيسها، ونشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن موضوع مستقبل العمل.

تؤيد نيكاراغوا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن فلسطين، بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، وممثل كوستاريكا، بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

طوال المائة سنة الماضية، التزمت منظمة العمل الدولية بمساعدة البلدان النامية في إعلاء شأن العدالة الاجتماعية وحقوق العمل المعترف بها دوليا. سيكون دورها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أساسيا، لا سيما في تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل

تستند إلى شراكات أفقية واسعة بين القطاع العام والشركاء الاجتماعيين. كما نُفذت برامج جديدة لضمان العمل في القطاع الخاص بغية توفير إيجاد فرص عمل جديدة وتوفير الحوافز لتشجيع الشركات على توظيف الأشخاص العاطلين، مُستهدفةً فئات محددة، وهي فئة العاطلين عن العمل لفترة طويلة والأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٥٠ سنة والأشخاص دون ٣٠ سنة.

ومن بين الأولويات الاستراتيجية الأفقية لحكومة بلدي تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي الوقت نفسه مكافحة البطالة والاستبعاد الاجتماعي وتعميق الديمقراطية في الإنتاج والعمل. ولذلك، وضعنا خطة عمل في هذا الصدد للفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٣، ووسعنا نطاق مفهوم الأعمال التجارية ذات القيمة الاجتماعية، وأنشأنا القواعد وأعدنا بيئة بناءة للاقتصاد الاجتماعي الذي يهتم بالمواطنين والأنشطة الإنتاجية كافة. وتشدد خطة العمل على إيجاد الاستحقاقات الاجتماعية والجماعية من جانب المشاريع الاجتماعية، فضلا عن دعم المشاريع الإنتاجية والمؤسسات الاجتماعية ذات الإدارة الذاتية. وأخيرا وليس آخرا، إن حماية حقوق العمل وضمان بيئة عمل آمنة وصحية سمتان رئيسيتان لسياساتنا الوطنية في هذا المجال التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والعمالة من خلال ضمان الجودة والإنتاجية في العمل، فضلا عن الرفاه والتقدم الاجتماعي والاقتصادي بوجه عام.

**السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيسة على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية المثوية لإنشاء منظمة العمل الدولية. باعتبار جمهورية إيران الإسلامية عضوا مؤسسا لمنظمة العمل الدولية، فإنها تضم صوتها إلى أصوات الدول

إن التعاون المشترك بين منظمة العمل الدولية والبلدان النامية له أهمية حاسمة في القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة واللائقة بحلول عام ٢٠٣٠.

**السيدة ثيوفيلي** (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى المثوية لتأسيس منظمة العمل الدولية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، لا يزال بوسعنا التمسك بالمبادئ التي وضعت آنذاك.

وما زالت مجالات عمل منظمة العمل الدولية صالحة اليوم، إذ تؤثر على حياة البلايين في جميع أنحاء العالم. وإنشاء اللجنة العالمية لمستقبل العمل خطوة هامة في عصر تُثار فيه المخاوف حول دور التكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي في أسواق العمل في جميع أنحاء العالم، وتزداد فيه أوجه التفاوت حدة أكثر من أي وقت مضى.

وقد كانت اليونان عضوا مؤسسا لمنظمة العمل الدولية في عام ١٩١٩. وتترامن احتفالات الذكرى السنوية المثوية باستعادة العمل في بلدنا بالأداء الفعال للتفاوض الجماعي الحر وزيادة الحد الأدنى القانوني للأجور. ويشكل تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، الذي يوطد التلاحم الاجتماعي ويعزز العمل، إحدى الأولويات العليا للسياسات الوطنية لليونان. ومن بين أمور أخرى، فإن استراتيجية النمو الوطنية لدينا تروم تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، بما في ذلك للفئات الأكثر ضعفا، وهم النساء والشباب. وتعمل حكومتنا على تسريع وتيرة نمو العمالة الصافية لدينا وإيجاد فرص العمل نوعية ومستدامة من خلال إطار استراتيجي لإعادة تصميم سياسات العمل النشطة.

إن هذه السياسات والبرامج، المصممة والمنفذة بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية، قد حققت بالفعل بعض النتائج الإيجابية فيما يتعلق بمعالجة الحقائق الجديدة في عالم العمل والتحديات المرتبطة بمستقبل العمل. والبرامج التي يجري تنفيذها

الجميع، فإنه سيمكننا من تقديم استجابات موثوقة، بما في ذلك ما يتعلق بمستقبل العمل، وسيؤدي إلى تعزيز السلام والازدهار الدوليين. بيد أنه من المؤسف أن نقول، في الختام، أن هذه الإمكانيات الهائلة تتعرض للهجوم. فالجزءات الانفرادية لا تحدد سبل كسب العيش والعمل اللائق وفرص العمل للملايين من الشباب في الدول المستهدفة وفي البلدان الثالثة فحسب، بل تقوض أيضا الخيارات المتعددة الأطراف لحل المسائل العالمية.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في جلسة هذا الصباح. سنواصل الجلسة بعد ظهر اليوم في هذه القاعة، الساعة ١٥/٠٠، للاستماع إلى بقية المتكلمين. والجزء الختامي للاجتماع الرفيع المستوى سيعقد بعد استنفاد قائمة المتكلمين.

عُلقَت الجلسة الساعة ١٣/١٠ واستؤنفت الـ

عُلقَت الجلسة الساعة ٢٠/١٣. واستؤنفت الساعة ١٥/١٥.

نظرا لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيسة، السيد غيرتري (ناميبيا).

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** قبل المضي قدما، أود أن أناشد جميع المتكلمين جعل بياناتهم موجزة ومختصرة من أجل الاستفادة القصوى من الوقت المحدود المتاح للاجتماع الرفيع المستوى عصر اليوم. ومن أجل تمكين جميع المتكلمين في القائمة من الادلاء ببياناتهم، ينبغي أن تقتصر البيانات في الجلسة العامة على ثلاث دقائق عند التكلم بصفة وطنية وخمس دقائق عند التكلم بالنيابة عن إحدى المجموعات. ونشجع الوفود التي لديها بيانات أطول على قراءة نسخة مختصرة من نصها ونشر بياناتها كاملة على البوابة الإلكترونية الموفرة للورق.

**السيد بارك تشول جو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** يسعدني ويشرفني أن أشارك في هذا الحدث الهام

الأعضاء الأخرى في تهيئة منظمة العمل الدولية على الذكرى السنوية المئوية لتأسيسها.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن فلسطين، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل تركيا، باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

لقد كان إنشاء منظمة العمل الدولية قبل ١٠٠ عاما، في أعقاب حرب مدمرة، من أولى المبادرات الاستشرافية التي أُخذت ردا على مسائل بالغة الأهمية، مثل العدالة الاجتماعية والعمل اللائق. إننا نعيش اليوم في عصر يتسم بقدر كبير من عدم اليقين، ونواجه تغييرات سريعة في عالم العمل. فالتطورات التكنولوجية السريعة، بما في ذلك في ميدان التكنولوجيا الأحيائية والذكاء الاصطناعي، فضلا عن تغير المناخ والتحولت الديموغرافية والعملية، هي العناصر الأساسية في تشكيل مستقبل العمل في جميع أنحاء العالم. ونشهد التحولات في عالم العمل بسرعة لم يسبق لها مثيل وعلى نطاق غير مسبوق. وتشكل هذه التحولات تحديات وفرص كبيرة لمجتمعنا، مما يعني أنه يجب علينا أن نضع سياسات وتدابير مبتكرة بغية إعداد خطة لمستقبل العمل محورها الإنسان.

ومن أجل تحقيق العمل اللائق، لا بد أن نكفل أن الوصول بصورة منصفة وعلى قدم المساواة إلى نظام اقتصادي دولي متوازن ومفتوح وقائم على القواعد، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، مضمون لجميع الدول الأعضاء دون تمييز. وفي هذا السياق، فإن تضيق الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والاستفادة من إمكانيات الشباب وتوفير فرص العمل المتساوية للجميع، بمن في ذلك النساء، هي الركائز اللازمة لبناء مستقبل أكثر إشراقا وتحقيق الأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. ونود أن نشدد على أهمية نهج تعددية الأطراف في التصدي للتحديات العالمية الرئيسية والمسائل الملحة. فإذا حظي هذا النهج باحترام

على جميع الأطراف الاقتصادية الفاعلة، زيادة إسهامها في دعم القيم الاجتماعية ودفع الاندماج الاقتصادي والاجتماعي قداما، من خلال تعزيز العمل اللائق والمساواة بين الجنسين، وإتاحة الفرص للفئات الضعيفة والاستثمار في المناطق المهملة في اقتصاداتنا. ويمكن للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، كمصدر رئيسي للعمالة، أن تقوم بدور هام بشكل خاص في هذا الصدد، وينبغي منحها المزيد من الدعم والحوافز وتوفير بيئة مواتية لها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية لضمان تمتع جميع شرائح المجتمع بالأمن الاقتصادي والمشاركة الكاملة والهادفة في اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. وستصبح هذه القضايا ذات أهمية خاصة حيث تواجه البلدان النامية طفرة في عدد الشباب فيها وزيادة مقابلة في بطالة الشباب، في حين أن البلدان المتقدمة النمو تعاني من اتجاهات انخفاض معدلات الخصوبة، والشيخوخة.

في الختام، أود أن أؤكد التزام حكومة بلدي بدعم عمل منظمة العمل الدولية والمشاركة بنشاط فيها.

**السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية):**  
بادئ ذي بدء، تعرب ترينيداد وتوباغو عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما كل من المراقب عن فلسطين، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل كوستاريكا، بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأعرب عن تقديرنا، باسم حكومة ترينيداد وتوباغو، لمنحنا فرصة المساهمة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. لقد ظلت ترينيداد وتوباغو عضوا في منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٦٣. إننا حقا نقدر قيمة الدور الذي تؤديه في تحسين نوعية حياة الملايين من العمال في جميع أنحاء العالم. ويجب علينا، بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، أن نضمن أن تكون إجراءاتنا متسقة استراتيجيا مع الصكوك الدولية الهامة، مثل خطة التنمية

للاحتفال بالذكرى السنوية المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية والتكلم بالنيابة عن حكومة جمهورية كوريا. وأود أن أعرب عن تقديري لرئيسة الجمعية العامة والأمين العام والمدير العام لمنظمة العمل الدولية على جهودهما من أجل الإعداد لهذا الحدث المناسب من حيث التوقيت، بشأن مستقبل العمل.

تحتفل منظمة العمل الدولية بالذكرى السنوية المئوية هذا العام، وفي هذا الصدد، ستعتمد إعلاناً مئوياً في مؤتمر العمل الدولي الذي سيعقد في شهر حزيران/يونيه. وتعتقد جمهورية كوريا أن ذلك سيمثل معلما تاريخيا في تشكيل مستقبل العمل اللائق والعدالة الاجتماعية. وسيؤكد على وجه الخصوص إعلان التزام الدول الأعضاء المتحدد بتوفير العمل اللائق وتحقيق العدالة الاجتماعية خلال المائة عام القادمة. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على النقطتين التاليتين فيما يتعلق بالإعلان.

أولاً، لا يمكننا المبالغة في التأكيد على أهمية التعلم مدى الحياة، لأنه يمكن الناس من التكيف بشكل أفضل والبقاء في المنافسة في وقت تتطور فيه التكنولوجيا بسرعة في مكان العمل. ومن المتوقع أن تتأثر ما يصل إلى ١,٧٢ مليون وظيفة في بلدي بظهور تكنولوجيات جديدة. ويدرك كل من الموظفين وأرباب العمل الحاجة إلى الاستعداد لتأثير التقنيات الجديدة على مستقبل العمل. وفي هذا الصدد، قمنا بتوسيع نطاق التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بشكل كبير في مجال التقنيات الحديثة لمساعدة الأشخاص الذين يحتاجون إلى وظائف على إيجاد عمل وتزويدهم بالتدريب الأساسي في كل مرحلة من مراحل حياتهم، من المراهقة إلى مرحلة تقدمهم في العمر. ويمكن أن يساعد تعزيز التعلم مدى الحياة على تطوير الموارد البشرية، وتحقيق إنتاجية أعلى ونمو مستدام، وتوسيع قابلية توظيف الأشخاص وتحسين جودة حياتهم.

ثانياً، من المهم أيضاً اتباع نموذج اقتصادي محوره الإنسان، على الصعيدين المحلي والدولي. وفي خضم هذا النموذج، يجب

فترينيداد وتوباغو تقدر كرامة وسلامة مواطنيها، وتسعى إلى تعزيز تنمية رأسهاها البشري. ولننترم، بوصفنا دولة عضو في منظمة العمل الدولية، بتعزيز العمل اللائق في الحاضر والمستقبل. يجب علينا أن نواصل الالتزام بلاكلل بالنمو الشامل للجميع، كما يصفه برنامج العمل اللائق. وقد تبنت ترينيداد وتوباغو نهج الثلاثية، الذي سمح لنا باعتماد توقعات تعاونية بشأن وضع وتنفيذ السياسات الرامية إلى استفادة الأجيال المقبلة وتحقيق مستقبل لائق للعمل. ونسلم بأن التعاون الثلاثي الأطراف والاتساق مهمان أهمية حاسمة للتصدي للمخاطر في مختلف المجالات ولتحقيق التنمية المستدامة. وقد تجلّى ذلك النهج في إنشائنا، في عام ٢٠١٦، مجلسا استشاريا وطنيا ثلاثيا، بهدف تيسير المشاركة الثلاثية والحوار والتشاور وتعزيز بناء توافق الآراء والمشاركة الديمقراطية فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن مسائل التنمية الوطنية، بما في ذلك السلامة والصحة المهنتين والحد من مخاطر الكوارث.

إن محدودية مواردنا الطبيعية ورأس مالنا البشري وأسواقنا الصغيرة والمفتوحة، بوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، تدفعنا إلى التفكير وإعادة التفكير باستمرار في سبل جديدة لمواجهة تلك التحديات. ويظل إجراء البحوث والتحليلات مع إسهامات جميع الجهات المعنية مهما جدا لتقديم توصيات مستنيرة واتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة العجز في فرص العمل الكريم والثغرات في إنفاذ العدالة الاجتماعية في عالم العمل.

وتتطلع ترينيداد وتوباغو إلى عقد اجتماع منظمة العمل الدولية دون الإقليمي الحادي عشر لوزراء العمل في منطقة البحر الكاريبي، الذي سيتيح فرصة لمواصلة الحوار بشأن المسائل المتعلقة بمستقبل العمل في المنطقة. وأخيرا، أهنيئ منظمة العمل الدولية على بلوغ مئويتها، وأعيد التأكيد على أن ترينيداد وتوباغو ما زالت ثابتة على اقتناعها الراسخ بأن المستقبل يجب أن يُبنى على العمل اللائق.

المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما هدف التنمية المستدامة ٨، بشأن العمل اللائق للجميع وتحقيق النمو الاقتصادي.

وقد قدمت حكومة ترينيداد وتوباغو، إدراكا منها بأن شعبها هو أعلى ما تملك، طائفة واسعة من المبادرات للقضاء على الفقر والضعف وعدم المساواة والتمييز في مكان العمل. وقد استضافت حكومة بلدي، في ذلك الصدد، منتدى وطنيا بشأن مستقبل العمل في آب/أغسطس ٢٠١٦، وفر منبرا لتبادل الأفكار بشأن مسائل من قبيل الطابع المتغير للعمل وإدارة علاقات العمل الجديدة.

ومن المسلم به أن عالم العمل يشهد باستمرار عمليات تغيير رئيسية تتطلب مستوي فهم وتفكير عميقين. ويجب أن ننظر في مشهد عالمنا الذي يزداد تكاملا، حيث ثمة ارتفاع في مستويات البطالة وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وحيث يحدث أثر الثورة الصناعية الرابعة، بما في ذلك زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي، تحولا في مكان العمل. يجب علينا أن نقر بأن هناك شرط مصاحب، في التعامل مع عمليات التغيير هذه، لمعالجة مسائل المساواة بين الجنسين في مكان العمل، فضلا عن الحقائق التي تواجهها الفئات الأكثر حرمانا وضعفا في المجتمع. وأود أن أشير، فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، إلى السيدة ديورا توماس - فيليكس، أول رئيسة لمحكمة ترينيداد وتوباغو الصناعية، وهي واحدة من بين عدد من النساء اللائي يشغلن وظائف قيادية وذات أثر في القوى العاملة في ترينيداد وتوباغو، بما في ذلك أول رئيسة لجمهورية ترينيداد وتوباغو ورئيسة مجلس الشيوخ ورئيسة مجلس النواب وزعيمة المعارضة ورئيسة مجلس نواب توباغو. وقد اعتمد برلماننا مؤخرا، إدراكا منه لتلك الحقائق، سياسة وطنية بشأن التحرش الجنسي في مكان العمل. وقد أنشأنا، علاوة على ذلك، سجلا وطنيا للعاملين المنزليين، يمكن مفتشي العمل من إجراء أنشطة رصد استباقي من أجل كفالة ظروف عمل لائق للعمال المنزليين.

الدولية والتوصيات المنبثقة عن المنظمات الخاصة بالعمال وأرباب العمل على السواء، الأمر الذي يمثل خطوة هامة نحو كفالة أماكن عمل أكثر أماناً وسلامة في ميانمار. وقد سنت قوانين عمل رئيسية أخرى والمزيد منها في الطريق. ويمثل برنامج ميانمار القطري للعمل اللائق للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، الذي تم التوقيع عليه بين حكومة ميانمار ومنظمة العمل الدولية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، معلماً هاماً في مشاركتنا مع منظمة العمل الدولية.

وتلتزم ميانمار التزاماً قوياً بالقضاء على السخرة، وتعزيز وحماية حقوق العمل والعدالة الاجتماعية، وإيجاد فرص العمل اللائق للجميع. وقد أحرزنا تقدماً ملموساً تحقيقاً لتلك الغاية، ونحن مصممون على التغلب على التحديات المتبقية.

وإذ تراعي الحكومة بصورة متأنية الإدارة البيئية والاجتماعية، فإنها تعمل على تعزيز الاستثمار المتسم بالمسؤولية، الذي يسهم إسهاماً رئيسياً في إيجاد فرص العمل اللائق في ميانمار. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أنشأنا وزارة جديدة للاستثمار والعلاقات الاقتصادية الخارجية بغية تعزيز الاستثمار المحلي والدولي وجعله مسؤولاً من الناحيتين الاجتماعية والبيئية. وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، تدفقت أكبر نسبة مئوية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات الصناعات التحويلية غيرالاستخراجية والكثيفة العمالة في ميانمار. وإذا استمر هذا الاتجاه، ستمكن من انتشال المزيد من العمال من برائن الفقر ومساعدتهم على العيش حياة كريمة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير بلدي الخالص إلى منظمة العمل الدولية على مشاركتها وتعاونها البنائين مع حكومة وشعب ميانمار. وفي هذا المنعطف الحاسم في تحولنا الديمقراطي نحو بناء اتحاد فيدرالي ديمقراطي، تنوي ميانمار تكثيف تعاونها البناء والمجدي مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، على أساس التفاهم

السيدة خيني (ميانمار) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أشكر الرئيسة على عقد هذا الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى للذكرى السنوية المائة لإنشاء منظمة العمل الدولية. لقد حققت منظمة العمل الدولية، في قرن من المساعي، الكثير في مجال العمل في جميع أنحاء العالم. واضطلعت بدور هام في تحسين مجتمعاتنا والنهوض بالعدالة الاجتماعية والعمل اللائق. إن الذكرى المئوية فرصة للاحتفال بالإنجازات التي حققناها، وإعادة تأكيد التزاماتنا والتفكير في مستقبل العمل، الذي يحمل العديد من الفرص والكثير من التحديات.

تشكل العولمة والتطورات التكنولوجية، التي توفر فرصاً وتحديات هائلة على حد سواء، عالم العمل. وتؤثر التحولات الديمغرافية تأثيراً لم يسبق له مثيل على مناخ الأعمال التجارية، في حين أن تغير المناخ يشكل تهديداً خطيراً للعمالة والقدرات الإنتاجية. وتظل القيادة القوية لمنظمة العمل الدولية ضرورية، في هذا الوقت من التغيير التحويلي في العمل، لتشكيل مستقبل العمل وهي تستجيب للحقائق المستجدة. ونحيط علماً بالدعوة الواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل من أجل اتباع نهج محوره الإنسان يضع الناس والعمل الذي يقومون به في صلب السياسة الاقتصادية والاجتماعية والممارسات التجارية. ونعتقد أن هذا النهج المتمحور حول الإنسان سيسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لميانمار تاريخ مشترك طويل مع منظمة العمل الدولية، حافل بالأحداث، منذ عام ١٩٤٨. فقد ظللنا نشارك مع منظمة العمل الدولية من خلال حكوماتنا المتعاقبة وما فتئنا نبرهن على التزامنا القوي بتعزيز العدالة الاجتماعية والعمل اللائق. وظلت حكومتنا الحالية تنفذ سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى النهوض بالمؤسسات العامة وتوطيد سيادة القانون، بغية إقامة مجتمع منصف وعادل. ففي آذار/مارس أقر برلماننا قانوناً جديداً للسلامة والصحة المهنيين، صيغ وفقاً للمعايير

وتحقيق المرونة في نظام رخص العمل بما من شأنه أن يكفل حقوق العمالة الوافدة. وتولي مملكة البحرين اهتماما خاصا لتقدم المرأة في شتى المجالات، بما فيها سوق العمل. وفي هذا السياق، تشير الإحصائيات الوطنية إلى ارتفاع الدخل التقديري للمرأة البحرينية في آخر عشر سنوات إلى حوالي ٩٠ في المائة، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الباحثات عن العمل بحوالي ٧ في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية.

وختاماً، تعرب بلادي عن تطلعها إلى المزيد من التعاون المثمر والبناء مع منظمة العمل الدولية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

**رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية):** يعتبر الكرسي الرسولي الاحتفال بالذكرى السنوية المثوية لإنشاء منظمة العمل الدولية فرصة لتحديد الالتزام الأساسي من جانب المجتمع الدولي بالعمل معا لتحقيق هدف العدالة الاجتماعية للجميع، مع عدم ترك أحد خلف الركب، ونحن نمضي قدما في القرن الثاني لمنظمة العمل الدولية. لقد أنشئت منظمة العمل الدولية في أعقاب ويلات الحرب العالمية الأولى، التي أهملت شعارها "إن كنت ترغب في السلام، فلتعزز العدالة"، الذي يجسد القيم التي كانت أساس توجيه عمل منظمة العمل الدولية، بما في ذلك الفكرة القائلة بأن السلام الشامل والدائم لا يمكن إنشاؤه إلا إذا كان قائما على العدالة الاجتماعية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة الأولى من ديباجة دستورها. وبعد ذلك بمائة عام، يظل السؤال مطروحا بشأن مدى بقاء ظروف العمل ودور العمل في المجتمع ركيزتين أساسيتين لتحقيق العدالة الاجتماعية والسلام.

إن النهج المرتكز على الإنسان الوارد في تقرير اللجنة العالمية لمستقبل العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية يشجع الحكومات

والثقة المتبادلين، من أجل المضي قدما في تعزيز وحماية حقوق العمل وإيجاد فرص العمل اللائق لصالح عمالنا ولصالح شعب ميانمار قاطبة. ومرة أخرى، نهنئ منظمة العمل الدولية بمناسبة الذكرى السنوية المثوية لانخراطها في عالم العمل، مُتمنين لها النجاح المستمر في القرن المقبل خدمة للبشرية وبناء مستقبل أفضل للجميع، مع عدم ترك أحد خلف الركب.

**السيد حاتم (البحرين):** يطيب لي بداية أن أتقدم لكم بخالص الشكر والتقدير على تنظيمكم لهذا الاجتماع للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس منظمة العمل الدولية. ويسبق هذا الاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده خلال شهر تموز/يوليه القادم، حيث ستتم مراجعة الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة المعني بالعمل اللائق للجميع والنمو الاقتصادي. ولا يخفى على أحد الدور المهم الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في إصلاح سوق العمل وحماية وتعزيز حقوق العمال في شتى أنحاء العالم، الأمر الذي يساهم في تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة.

لقد تضمن تقرير اللجنة العالمية لمستقبل العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية، الصادر في كانون الثاني/يناير، جملة من المفاهيم والتوصيات الرامية إلى تعزيز جدول أعمال يركز على الإنسان بوسائل شتى، لعل أهمها زيادة الاستثمار في المقدرات البشرية والعمل اللائق، الأمر الذي يتطلب وضع البشر والعمل الذي يقومون به في صلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغية تعزيز العقد الاجتماعي.

وانطلاقا من مملكة البحرين الراسخ بأهمية النهوض بالعمل اللائق، أطلقت المملكة جملة من المشاريع والإجراءات الوطنية، كالبرنامج الوطني للتوظيف، مع الحفاظ على مرونة سوق العمل لاستقطاب الكفاءات، بالإضافة إلى قيام المملكة بإلغاء نظام الكفيل، واعتماد نظام الانتقال دون موافقة صاحب العمل، واعتماد نظام الالتحاق لأسر العمال والعاملات، علاوة على

التي استُرشد بها في إنشاء منظمة العمل الدولية قبل مائة عام، ونؤكد إيماننا بأن منظمة العمل الدولية تمتلك البوصلة الأخلاقية لتوجيه قراراتها والقيم التي يجب أن تقيم بها جميع التغيرات في عالم العمل. ومهمتها هي تشكيل حقائق عصرنا الناشئة حتى تتوافق مع تلك القيم، وليس العكس.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة التعاون الإسلامي.

**السيد مهديف (منظمة التعاون الإسلامي) (تكلم بالإنكليزية):** يسرني أن أنضم إلى الجمعية اليوم للمشاركة في هذا الحدث الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى السنوية المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية.

أولا، أتقدم بالتهنئة، باسم منظمة التعاون الإسلامي، إلى منظمة العمل الدولية بمناسبة الذكرى المئوية الميمونة لإنشائها. وإذ نثني على إسهامات المنظمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإيجاد فرص العمل اللائق للجميع، يسرنا أن نشير إلى أنها، بوصفها إحدى أقدم المنظمات الدولية، أثرت تأثيرا كبيرا في مجرى التعاون الدولي وغيرت العالم بطريقة إيجابية جدا على مر العقود. والأهم من ذلك، إنها أرست معايير العمل المعترف بها دوليا، والتي يعتبرها معظمنا الآن أمرا مسلما به، بما في ذلك تحديد ساعات العمل اليومي بثماني ساعات ومعايير السلامة الأساسية في أماكن العمل وحماية الأمومة والمساواة.

ولذلك، فإن هذا الاحتفال فرصة جيدة لنا لنعيد التأكيد على القيم الأساسية لمنظمة العمل الدولية ونتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل التي نواجهها اليوم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير العمل اللائق للجميع. وفي هذا الصدد، يظل موضوع هذا الحدث "مستقبل العمل"، أمرا بالغ الأهمية، ولا سيما في سياق منظمة التعاون الإسلامي، التي لا تزال الدول الأعضاء فيها تواجه تحديات من قبيل قلة فرص العمل وعدم توافق المهارات وانخفاض الإنتاجية وعدم استقرار الاقتصاد الكلي

وجميع أصحاب المصلحة على الالتزام بمجموعة من التدابير من أجل التصدي للتحديات غير المسبوقة في عالم العمل اليوم. ومن خلال ذلك، تقر منظمة العمل الدولية بالعمل كعنصر ضروري من عناصر تحقيق الذات، مع التأكيد مجددا على أن كل جانب من جوانب شخصية الإنسان، ليس فحسب باعتباره عملا بل أيضا كعضو في الأسرة والمجتمع، يجب أن يكون في صلب الاستراتيجيات الشاملة والمستدامة للتنمية المتكاملة. والإقرار بالأهمية المحورية للإنسان يعني استعادة الكرامة في عمليتي العمل والإنتاج وتغليب كفة رفاة العمال على كفة العمل الذي يقومون به، حتى يصير الحصول على العمل اللائق للجميع شرطا أساسيا لتحقيق التنمية. وكما أكد البابا فرانسيس مرارا، فإن هذا يعني أيضا أن العمل اللائق يجب أن يستند بقوة إذن إلى العناية برفاة بيتنا المشترك، الكوكب، بدلا من أن يستند إلى نموذج نمو أناني عفا عليه الزمن.

فالحقوق والفوائد ينبغي ألا تكون أشياء يمكن التخلص منها بعد استعمالها. والعمل ينبغي أن يكون لديه إطار قانوني وسياسي يقوم على مبادئ أخلاقية عادلة بعواقب سياسية وقانونية واقتصادية حقيقية. وعقد العمل، بحكم تعريفه، ينطوي على معاملات بين بني البشر، ومن ثم، لا يمكن اعتباره مجرد علاقة تجارية. وكما ينص دستور منظمة العمل الدولية بشكل واضح، إن العمل ليس سلعة. إن نشاط الإنسان، في المقام الأول والأخير، مهم لدوره في تشكيل طبع الشخص وكرامته. وهو لا يعني الاستهلاك ولكن قدرة الإنسان على إيجاد أشياء وإقامة علاقات جديدة، والتعبير عن إنسانيته التي تحدد حيويته.

وفي الختام، إن الطريق إلى تحقيق التنمية الفعالة والشاملة يتطلب رؤى جديدة واستثمارات استراتيجية. وإعطاء الأولوية للعمل اللائق يضمن بقاء النشاط الاقتصادي في خدمة البشر وعلاقتهم الاجتماعية ويعزز الأساس الأخلاقي الذي يمكن أن يساعد على ضمان هذا النشاط. ونود أن نثني على المثل العليا

المشتركة والتدريب في مجال السلامة والصحة المهنتين بين الدول الأعضاء. ويحق لنا أن نفخر بأن دولنا الأعضاء تواصل العمل معا لتعزيز روحنا التضامنية وتوسيع نطاق تعاوننا في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية، الذي أصبح نقطة ارتكاز لجدول أعمال المنظمة المتعلق بالتعاون الاقتصادي.

ختاماً، أعيد التأكيد على أن منظمة التعاون الإسلامي ستواصل دعم الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية في السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير العمل اللائق للجميع.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة صندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

**السيدة انجيل (صندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أبدأ بتهنئة منظمة العمل الدولية بمناسبة الذكرى المئوية لإنشائها. فقد ظلت منظمة العمل الدولية، خلال تلك الفترة الطويلة والمثمرة، متراساً حيويًا لمعايير العمل الدولية وقدمت الدعم لعمليات هامة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية وجعلت من الممكن وضع إطار لقانون عمل دولي يعترف بالحقوق الأساسية للأفراد والجماعات على السواء، وهي الحقوق التي نعترف بها جميعاً اليوم ونقدرها.

ونود أن نشدد على وجه الخصوص، في سياق ذلك الإطار الدولي، على الجوانب المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩، والتي صدقت عليها حتى الآن ٢٣ دولة، معظمها في أمريكا اللاتينية. فقد مثلت الاتفاقية نقلة نوعية لأنها المرة الأولى التي تعترف فيها معاهدة دولية بوجود الشعوب الأصلية باعتبارهم أصحاب حقوق جماعية ومسؤولية الحكومات عن حماية هذه الحقوق. وتدعو الاتفاقية، من بين أمور أخرى، إلى احترام ثقافات وأساليب حياة الشعوب الأصلية وتعترف

وموسمية الوظائف وعدم وجود صلة بين احتياجات أصحاب العمل ونواتج النظم التعليمية والنزاعات والقتال السياسية.

إن منظمة التعاون الإسلامي تعمل بنشاط في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عُقد المؤتمر الأول لوزراء العمل من الدول الأعضاء في المنظمة، في اسطنبول، على هامش المؤتمر العالمي التاسع عشر المعني بالسلامة والصحة في مكان العمل، من أجل مناقشة وضع إطار تعاون قوي في قطاع العمل على مستوى المنظمة. وقد عقدت المنظمة، منذ ذلك الحين، ثلاثة مؤتمرات أخرى لوزراء العمل والعمالة في باكو، في عام ٢٠١٣ وفي جاكرتا في ٢٠١٥ وفي جدة في ٢٠١٨. وأدت تلك الجهود إلى اعتماد عدد من الأطر التعاونية والمؤسسية - إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون بشأن العمل والعمالة والحماية الاجتماعية واتفاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن ترتيبات الاعتراف المتبادل بالقوى العاملة الماهرة والاتفاق الثنائي المعياري لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تبادل القوى العاملة، فضلاً عن استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن سوق العمل.

يسرني كذلك أن أقول أن منظمة التعاون الإسلامي تعمل الآن على إنشاء مركز عمل للمنظمة، والذي سيكون أحدث مؤسساتها المتخصصة. وسيقوم المركز بدور الجهاز التنفيذي للمنظمة المسؤول عن تنفيذ مشاريع التعاون داخل المنظمة في مجال العمالة والعمل والحماية الاجتماعية. ومن المؤكد أنه سيفيد في حشد استجابات على المستوى الوطني وعلى نطاق منظمة التعاون الإسلامي لتحديات البطالة والحماية الاجتماعية في بلدان المنظمة. وكذلك سيعزز المبادئ الأساسية لمنظمة العمل الدولية من أجل النهوض بالعدالة الاجتماعية وإيجاد العمل اللائق للجميع. وبالمثل، فقد أنشأت منظمة التعاون الإسلامي كذلك شبكتها للسلامة والصحة المهنتين من أجل تبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيات الجديدة وإجراء البحوث

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

السيدة بياجي (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن تشكيل مستقبل العمل، احتفالاً بالذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية. وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بالإنجازات المتميزة لمنظمة العمل الدولية على مر السنين. إن ضمان العمل اللائق للجميع يشكل بلا شك شرطاً أساسياً للقضاء على الفقر المدقع وتحقيق جميع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن البيان الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل رواندا باسم مجموعة الدول الأفريقية، والمراقب عن فلسطين باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

وعلى الرغم من أن مستقبل العمل على النحو المبيّن في المذكرة المفاهيمية سيتيح عدداً لا يحصى من الفرص لعكس اتجاه أوجه العجز في العمل اللائق التي طال أمدها، فهو لا يزال حتماً يصعب تحقيقه في المستقبل القريب بالنسبة لبلدان كثيرة في أفريقيا، بما في ذلك في منطقتنا، بالنظر إلى كثرة التحديات التي لا تزال تواجهها. وعلى هذا الأساس، وضعت أفريقيا لنفسها الأولويات الأساسية التالية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: التحول الهيكلي والاقتصادي؛ والنمو المطرد الشامل للجميع؛ والابتكار ونقل التكنولوجيا؛ والتنمية البشرية؛ والتمويل والشراكات. لقد وضعت الحكومات تلك الأولويات بما يتماشى مع خططها الإنمائية الوطنية. ولكن قدرتنا في منطقتنا على تحقيق تلك الأهداف تتعرض للخطر بسبب العديد من العقبات. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أربع نقاط رئيسية لتوضيح سبب تأخر منطقتنا في محاولتها الوفاء بالهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن ضمان فرص العمل اللائق والكرامة للجميع.

بحقوقهم في الأراضي والموارد الطبيعية وحقوقهم في تحديد أولوياتهم في عملية التنمية. وتشكل المبادئ الأساسية للمشاركة والتشاور حجر الزاوية في الاتفاقية، في الوقت الذي تغطي فيه كذلك طائفة واسعة من المسائل مثل العمالة والتدريب المهني والتعليم والضمان الاجتماعي والصحة وقانون الشعوب الأصلية والأشكال التقليدية للتنظيم ولغات الشعوب الأصلية.

إن منظمة العمل الدولية رائدة في الاعتراف الدولي بحقوق الشعوب الأصلية، وكانت بمثابة مرجع لصكوك أخرى، مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام ٢٠٠٧. بيد أن الأعمال الفعلية لمبادئها من خلال سد الفجوة بين الكلمة المكتوبة والواقع، لا يزال يشكل تحدياً كبيراً. ولذلك السبب، اعتمدت الأمم المتحدة خطة عمل، في عام ٢٠١٤، كنتيجة للمؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، للنهوض بإعمال الحقوق التي سبق الاعتراف بها في الصكوك الدولية. وعندما نتحدث عن مستقبل العمل ومستقبل العالم من منظور علاقات العمل، لا يمكن أن نتجاهل، عندها، حقيقة أن أوجه تقدم مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية تمثل اعترافاً بأننا نعيش في عالم توجد فيه طرق عديدة للنظر إلى الواقع والتفكير في التنمية.

ومن أجل تحقيق مستقبل يكون العمل اللائق هو النمط السائد فيه، نشجع الدول والعمال والقطاع الخاص على اعتماد سياسات تحترم الهوية الثقافية، لأن ذلك أساس جوهري لبناء عالم شامل للجميع. وكذلك يجب أن يكون مستقبل العمل مراعيًا للفروق بين الثقافات وبين الأجيال ومحايداً جنسانياً. وسيظل صندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ملتزماً بتيسير فضاءات للحوار بين الشعوب الأصلية والدول في أمريكا اللاتينية من أجل النهوض بتنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية.

العالمي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص المستقر في الأجل الطويل، وتعزيز القدرات الإنتاجية. والرابع هو إطلاق برامج من أجل تمكين الناس من تحقيق التنمية الذاتية وضمان أن الهدف ٨ الطموح جداً المتمحور حول الإنسان لا يترك أحداً خلف الركب. والخامس هو التصدي لتحديات تغير المناخ التي تقوّض القطاع الزراعي، الذي تعمل فيه غالبية أبناء شعبنا، وذلك بإدماج التكنولوجيا وتطوير البحوث بشأن كيفية التخفيف من آثاره الضارة.

عادت الرئيسة إلى مقعد الرئاسة.

وعلى الرغم من جميع التدابير التي يجري تنفيذها، يستمرّ الفقر نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية في الصناعات الناشئة ومشاريع الأعمال التجارية الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى تطوير البنية الأساسية يعرقل التنمية الاقتصادية، ويعوق الوصول إلى الأسواق، ويقلل من التنافسية الاقتصادية، بينما يفشل في قيادة الابتكار من أجل تعزيز النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين لا يمكن فصلها للأسف عن تحديات التنمية. وللتخفيف من ذلك، ستسعى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى تعزيز إجراءات النهوض بالوقاية، بغية كفالة السلام والأمن الدائمين اللازمين لتهيئة البيئة التي يمكن أن تساعد الأعمال التجارية على الازدهار. إن هذه التدابير، مقرونة بالشراكة الوثيقة بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين وبمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومعززة بالسياسات والحوافز الضريبية السليمة، ستحدّ في نهاية المطاف من مخاطر الاستثمار وتعمل على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي الختام، تعتقد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بأن التكامل الإقليمي، وهو إحدى أولوياتنا الرئيسية، سيُشجّع تدريجياً على حرية تنقل الأشخاص وحركة البضائع وتيسير

أولاً، يشكّل المشهد الديموغرافي لأفريقيا، بوجود أسرع نمو سكاني في العالم، تحديات جديدة لسوق العمل يصعب احتواؤها. إن عدد الباحثين عن عمل الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة أخذ في الارتفاع وسيستمر كذلك. ومن المتوقع أن يصل في نهاية المطاف إلى ١,٢٥ بليون شخص، وهذا أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. وتشير الأرقام إلى أنه سيدخل إلى سوق العمل بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٣٥ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٤٥٠ مليون شخص ويتعيّن إحداث ١٨ مليون وظيفة سنوياً من أجل استيعابهم. ثانياً، إن تزايد التفاوت في الدخل في أفريقيا سيواصل إبطاء النمو الاقتصادي، لأنه يقيّد الحد من الفقر ويُجافي الأغنياء على حساب الفقراء. ثالثاً، لا يزال للنزاعات المسلحة، والمشاكل الأمنية، إلى جانب التهديدات الجديدة كالإرهاب والتطرف وانتشار الأسلحة، تأثير سلبي على رفاه السكان، تاركاً الملايين في حالة غير مستقرة. وأخيراً، ستواصل البطالة وتغير المناخ دفع الهجرة القسرية وما يقترن بذلك من الاستغلال والانتهاكات التي يتعرض لها العمال المهاجرون، وبخاصة النساء والأطفال، مثل الأجور المنخفضة، وكراهية الأجانب، والتمييز والإقصاء.

ولعكس مسار هذا الاتجاه ومعالجة الاحتياجات الإنمائية الملحة لضمان مستقبل أكثر إشراقاً للجميع، فقد اعتمدنا خمسة من التوجهات ذات الأولوية للعمل من أجل التصدي للتحديات الماثلة في المنطقة. التوجه الأول هو الاستثمار المكثّف في التعليم، وبناء القدرات، وتطوير المهارات، وإيجاد فرص العمل بهدف زيادة العمالة المنتجة بغية الاستجابة للطلب المتزايد من الباحثين عن العمل، ولا سيما الشباب والنساء. والثاني هو ضخّ استثمار محدد الأهداف في قطاعات عالية النمو مثل الصناعة والزراعة، بهدف تهيئة العمالة المنتجة وفرص العمل اللائق لتعزيز الكرامة ومنع اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. والثالث هو تنفيذ الإصلاحات لضمان استقرار النظام المالي

في التاريخ المسجل. إذ يقع ما لا يقل عن ٤٠ مليون شخص في مصيدة الرق حالياً، وحوالي ١٦ مليوناً منهم موجودون في سلاسل الإمداد للشركات، في كل بلد وفي كل قطاع. وعلى الرغم من أن الرق محظور عالمياً الآن، بحماية الحقوق الفردية المنصوص عليها في القوانين الوطنية والدولية، فإن الرق لا يزال موجوداً.

وفي وقت سابق من هذا العام، تعهدنا بضمان أن يعي كل مسؤول تنفيذي في شبكة غرفة التجارة الدولية مخاطر الرق المعاصر وأن يعرف كيفية التصرف، ولكن يجب على الحكومات أيضاً أن ترقى إلى مستوى التحدي. وفي هذا الصدد، نحثّ الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على الاحتفال بالذكرى السنوية المثوية لديها بالتوقيع والتصديق على بروتوكول عام ٢٠١٤ لاتفاقية العمل الجبري لعام ١٩٣٠، وذلك من أجل توفير الحماية وسبل الانتصاف المناسبة لضحايا العمل القسري ومعاينة المسؤولين عن الرق. وعندما لا يمكن اعتماد البروتوكول، نحثّ الدول على وضع سياسات وخطط عمل وطنية معاصرة فعالة لمكافحة أشكال الرق المعاصرة.

ونود أيضاً أن نشدد على أهمية اتخاذ إجراءات متضافرة لكفالة قدرة المرأة على الاضطلاع بدورها المستحق في الاقتصاد. لقد طان التقدم المحرز في إدماج المرأة في القوة العاملة كبيراً، ولكن يجب علينا الإسراع بإزالة الحواجز التي تقف في طريق التمكين الاقتصادي الكامل للمرأة. وسيكون إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية الهائلة للمرأة في الاقتصاد العالمي أساسياً إذا أردنا تحقيق رؤية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وندعو جميع الحكومات إلى الاستفادة من أدوات السياسات المتاحة لها لتحقيق هذا الهدف دون إبطاء. وببساطة، لا يمكن أن تكون هناك ذريعة للتقاعس عن العمل.

وأخيراً، نودّ أن نشكر الدول الأعضاء على الفرصة التي أتاحتها للمؤسسات التجارية والصناعية وغيرها من الجهات

تنقل اليد العاملة، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية. ولذلك ستواصل الجماعة تشجيع الدول الأعضاء على إعداد سياساتها المتعلقة بتنقل اليد العاملة بغية ضمان العمل اللائق والكرامة للعمال المهاجرين. وتقدّر الجماعة المساعدة المستمرة من شركائنا الإنمائيين التقليديين، المقدمة بروح من الرخاء المشترك.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن غرفة التجارة الدولية.

**السيد ويلسن (غرفة التجارة الدولية) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة باسم غرفة التجارة الدولية.

إن غرفة التجارة الدولية هي أكبر منظمة تجارية، إذ يبلغ عدد أعضائها أكثر من ٤٥ مليون عضو يوظفون أكثر من ١,٢ بليون عامل في جميع أنحاء العالم. وقد أنشئت غرفة التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية في نفس السنة، وكلتاهما جسدتا عالماً يدعو إلى اتخاذ إجراءات حاسمة من جانب جميع المعنيين لخطّ مسارٍ إيجابي للتنمية في مواجهة التحديات والشكوك الكبيرة. ولذلك نحتفل بفرح عظيم بأوجه التقدم الرئيسية التي أحرزتها هذه المنظمة الشقيقة في وضع المعايير العالمية التي تستجيب بإنصاف إلى التطلعات البشرية العالمية بعمل لائق. وتؤكد غرفة التجارة الدولية من جديد التزامها بدعم أعمال منظمة العمل الدولية على مدى السنوات المائة المقبلة فيما تعالج تحديات جديدة وغير مسبقة في عالم سريع التغير.

ومع أن موضوع هذه المناقشة هو مستقبل العمل، فإن هدفاً مشتركاً المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب يتطلب منا أن نستخدم أيضاً هذا الحدث التاريخي للاعتراف بالالتزامات المعلقة والعقبات التي لا تزال قائمة أمام تحقيق العمل اللائق للجميع. وأحد هذه التحديات هو آفة الرق المعاصر، الذي هو أبعد ما يكون عن كونه من بقايا التاريخ. إن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت الرق اليوم أعلى مما كان عليه في أي وقت

وأود أن أشكر مرة أخرى جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الذين حضروا، حتى وإن لم يكونوا موجودين هنا بعد ظهر اليوم، على التزامهم ومشاركتهم النشطة.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

المعنية من غير الأطراف للمشاركة في هذا الحوار. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن تعددية الأطراف الشاملة للجميع وإقامة الشراكات المجدية من الأمور الأساسية لتحقيق أهدافنا المشتركة للتنمية المستدامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة.

وأود أن أشكر جميع المشاركين - ممثلي الدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات العمالية والمنظمة الدولية لأرباب الأعمال - على حضورهم هذا الاحتفال بالذكرى السنوية المائة لإنشاء منظمة العمل الدولية. وأود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء والمراقبين وجميع الذين تشاطروا الآراء وأفضل الممارسات واقترحوا حلولاً طموحة محددة لإعطاء شكل ومضمون للعمل اللائق للجميع في المستقبل. يشكل وجودهم وحماسهم شهادة على أهمية ولاية منظمة العمل الدولية، والطابع الملح للمسائل التي ناقشناها، والأهم، الدور الأساسي لتعددية الأطراف.

أعتقد أنه كان هناك توافق واضح في الآراء خلال هذين اليومين من المناقشات على أن الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، توفير العمل اللائق لجميع الرجال والنساء بحلول عام ٢٠٣٠، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الأخرى لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الفقر وعدم المساواة. وأعد بتقديم موجز للحوار الثري الذي جرى خلال اليومين الماضيين إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يشمل جدول أعماله استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، وإلى مؤتمر العمل الدولي المقرر عقده في جنيف في حزيران/يونيه.